الاثنين 10 كانون الثاني 2022
العدد 4531 السنة السادسة عشرة
lundi 10 Janvier 2022 nº 4531 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

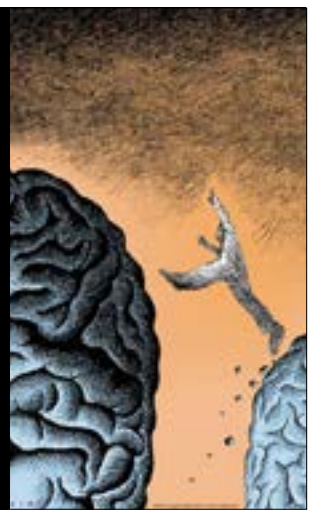

رأس المال

مصرف لبنان المضارب الأكبر على الليرة

● **توفيق شمبور**
ضرورات إعادة هيكلة مصرف لبنان

● **أمين صالح**
دولة بلا موازنة

ذخائر الحرب الناعمة

«الأخبار» تنشر بيانات ووثائق التمويل الغربي للمنظمات غير الحكومية [2]

احصت وسائل إعلام جنوبية وناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي ما يقرب من 700 بين قتيل وجريح، منهم 250 تم تشييعهم في المحافظات الجنوبية (أ ف ب)

الإمارات في اليمن
عودة إلى المغامرة

[8 ـ 9]

الكرة اللبنانية

«أزمة جونية» سقطة ثلاثيّة الأبعاد

6

فلسطين

عباس يستنجد بالسيسي

8

العراق

انتخاب رئيس البرلمان (لا) يسهّل ولادة الحكومة

9

قضية اليوم

ذخائر الحرب الناعمة

جمال غصن

بدا في لبنان منذ سنوات انتشار ظاهرة المنظمات غير الحكومية الممولة من صناديق معظمها أوروبية وأميركية تغذّيها أموال حكومات أو أفراد أو القطاع الخاص في هذه البلدان. تقوم هذه المنظمات في أغلب الأحيان بخدمات تملأ فيها الفراغات التي تتركها الدولة اللبنانية المتلكّئة عن القيام بمسؤولياتها. تفاقمت هذه الظاهرة إثر أزمة النزوح السوري وشهدت أخيراً مراحل من التسارع في الانتشار، بخاصة في ظل الانهيار الاقتصادي وعقب انفجار مرفأ بيروت. عطش لبنان للعملة الصعبة جعله يقبل بأي دولار قادم بلا حسيب أو رقيب وإن كان على حساب سيادة الدولة ونفوذها، ووصل به إلى حدّ أن هناك صناديق لها القدرة على صياغة السياسات وتحديد الأولويات أكثر من الدولة نفسها.

في هذا السياق، تخصص «الأخبار» انطلاقاً من هذا الأسبوع قسماً خاصاً لتتبّع أخبار ونشاطات هذه الصناديق التي تتصرّف كما لو أنها حكومة بديلة وإن كانت غير منتخبة. وتماماً كما الحكومة اللبنانية لا تبدو صناديق الحوكمة الرشيدة ونشر الديموقراطية معنية بالرقابة ولا بالمساءلة، أقلّه محلياً، إذ إن قراراتها غير معنية باليات الحكم في لبنان. لكن كون هذه الصناديق ذات تأثير كبير على السياسات المتبعة والقوانين المقرّة في لبنان، فلا بدّ من أن نتعامل معها، في «الأخبار»، على أنها سلطة من السلطات الموجودة في البلد، خصوصاً أن بعضها قرّر خوض غمار الانتخابات النيابية، علناً أو سرّاً.

بدايات الحوكمة غير الحكومية

انتهت المرحلة التاريخية المسمّاة الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 بعد أربعة عقود ونصف عقد من «البرودة» التي شهدت إنشاء الكيان الصهيوني وحروباً ملتهبة على امتداد العالم. شهدت هذه الحقبة أحداثاً دموية كثيرة في منطقتنا، منها الحرب الأهلية اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي لبيروت وغيرها من الأحداث التي تجعل وصف الحرب بـ«الباردة» تكتة سمجة بالنسبة لكل من عايشها. الحرب كانت باردة فقط على الجبهة المباشرة بين القوتين العظميين اللتين كانتا تخوضان الحرب، أما الجبهات الأخرى في بلدان الجنوب فشهدت كل شيء إلا البرودة. خريطة العالم الجيوسياسية تغيّرت بشكل بارز في تسعينيات القرن الماضي، إذ باتت محكومة بهيمنة القطب الأوحد. لم تغب الحروب المشتعلة بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ تمت تصفية حسابات في أكثر من منطقة في العالم وابرزها في عالمنا العربي. لن ندخل في تفاصيل النزاعات التي نشبت الآن، لكن الحقبة التاريخية التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي شهدت توسعاً كبيراً لما يسمّى بالقوة الناعمة للولايات المتحدة بدءاً من دول الاتحاد السوفياتي السابقة ودول الكتلة الشيوعية وصولاً إلى كافة أرجاء المعمورة. لم تنشأ أدوات القوة الناعمة في حينها، إذ كانت تستخدم من قبل. لكن سياسة الولايات المتحدة الخارجية شهدت توسعاً في استخدامها بعدما رأت فيها القدرة على النجاح الاستراتيجي بكلفة قليلة نسبياً. أول من استخدم مصطلح القوة الناعمة كان جوزف ناي من جامعة هارفارد في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وشرح مفهوم القوة الناعمة على أنه التمكّن من جعل الدول الأخرى تريد وتطلب ما تريده الدولة الممارسة للقوة الناعمة منها بدلاً من إجبارها على ذلك بالقوة. لكن كما برودة الحرب الباردة، فإن نعومة القوة الناعمة مدمّرة جداً وقد تكون دموية عند الحاجة.

أدوات القوة الناعمة ترتكز على الإغراء والإقناع، لكنها تهدف في نهاية المطاف إلى تغليب مصالح من يمارسها على تلك التي تخص من تمارس عليهم القوة وإن كانوا مقتنعين بالعكس. إنها أدوات لتكريس هيمنة سياسية واقتصادية وثقافية تكون فيها اليد الأعلى دائماً للمهيمن. سنتطرّق إلى تفاصيل هذه الهيمنة على مراحل، إذ إن تأثيراتها مرئية بشكل جليّ في بلد مثل لبنان على كافة المستويات، والمشروع اللبناني منذ تأسيسه كان يفترض أن يكون مثالاً ناجحاً عن إنجازات القوة الناعمة الاستعمارية ليتمثّل فيه محيطه ويسعى لتقليده إيمان المتلقّي أن رامبو هو من ينقذه من محنته. لكن عند شعوب مرّت بتجارب الحاضر. فهيمنة واشنطن السياسية والاقتصادية والثقافية متجذّرة، وحربها «الناعمة» لإبقاء الوضع على ما هو عليه مستشرسة في ظل صعود قوى عالمية أخرى تنافس هيمنتها. من كازاخستان التي تتوسط غريمتي الولايات المتحدة الكبريين، روسيا والصين، إلى كوبا الجزيرة العنيدة المتاخمة لولاية فلوريدا، شهدت الأشهر القليلة الفائتة دعوات «شعبية» تطلب من حكوماتها أن تمتثل لسياسات القوى الناعم. الشعارات ليست بهذه الصراحة، بل تتلطى خلف شعارات أكثر قابلية للرواج كالحرية ومكافحة الفساد، وإن كانت المعارضة الكوبية أكثر صدقاً في تعبيرها عن معاداة نظام الحكم الاشتراكي في كوبا. هذه ليست المرة الأولى التي تتحول القوة الناعمة للولايات المتحدة الأميركية إلى تظاهرات شعبية مطالبة بقلب الحكم وجعله متماهياً أكثر مع سياسات واشنطن وحلفائها الغربيين. ثورتا أوكرانيا وجورجيا منذ ما يقارب العقدين من الزمن أهم مثالين عن هذه المحاولات ونجاحهما شجّع واشنطن على المضي في نموذج الثورات الملونة في أكثر من مكان.

صناديق بأدوار الاستعمارية

لكن ما الذي يجعل «الشعوب» تريد وتطالب بما تريده منها الإمبراطورية؟ نعود هنا إلى مبدأ الإغراء والإقناع الذي يأخذ أشكالاً مختلفة. قد يفي فيلم أو مسلسل هوليوودي واحد بالواجب وإقناع المتلقّي أن رامبو هو من ينقذه من التاريخ جانباً للحظة ونقفز إلى بديلة عن الهيمنة الرأسمالية الحالية، لا بد من التعمّق أكثر من أجل خلق وعي بديل يطلب ما يريده المستعمر من دون أن يبدو كذلك. أدّى الملياردير المجري الأصل جورج سوروس، عبر منظمات غير حكومية، هذا الدور بنجاح في أوروبا الشرقية خدمة للسياسة الخارجية الأميركية، ما كرّس هذه القناة ركيزةً معولمة لنشر الأيديولوجيا النيوليبرالية التي تحتذيها الإمبراطورية. كما كرّست هذه التجربة سوروس جناحاً غير حكومي في السياسة الخارجية لواشنطن يقدّم خدماته حول العالم وفي أكثر من مجال. سوروس ليس أوّل الوكلاء غير الحكوميين للإمبريالية ولا آخرهم، لكنّ اسمه بات مرتبطاً بهذا النشاط أكثر من غيره ممن يقومون بأدوار مشابهة بعيداً من الأضواء. آخر خدمات سوروس لواشنطن كانت الهمروجة الإعلامية التي رافقت تسريب الوثائق المسماة «وثائق باندورا» قبل أشهر. المنظمة التي تولّت تنسيق نشر التسريبات من واشنطن ممولة من سوروس، كما عدد كبير من الشركاء الذين نشروا ما وصلهم، ابرزهم «مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد» الذي انطلق من أوروبا الشرقية قبل التوسع باتجاهنا وصوب آسيا الوسطى. الهدف من كل ذلك لم يكن إلا مكافحة التهرّب الضريبي خدمة للخزانة الأميركية. اللافت في اسم التسريب أنهم اختاروا «باندورا» من الميثولوجيا الإغريقية، والتي كان صندوقها يحتوي على كافة شرور البشرية من جشع وغرور وافتراء وكذب وحسد ووهن ووقاحة. وهذا الوصف إذا انطبق على أحد فهو على ملياردير يخدم الإمبريالية تحت غطاء العطاء.

مليارات لبنان البديلة

في لبنان، هناك مليارات الدولارات مصدرها صناديق التمويل «الناعمة» التي صرفت وتصرف على آلاف المشاريع التي تقوم بها جهات غير حكومية. هذه الأموال قد تحدّد سياسات ما وفقاً لمصالح لا تتوافق بالضرورة مع خيارات الشعب، وهي فعلت ذلك في أكثر من مرة. كما أنها قد تحدّد أولويات الخطاب الإعلامي في مرحلة أو قضية ما من دون أن يُعرف من قرّر هذه الأولويات. إضافة إلى ذلك، تغلغلت أموال هذه الصناديق إلى قلب مؤسسات الدولة بحجة تدريب من هنا ودعم من هناك. ولا يقتصر هذا التغلغل على المؤسسات التربوية والصحية والغذائية والتنموية والخدماتية بل وصل إلى أماكن حساسة في المؤسسات الأمنية والعسكرية.

هذه الصناديق «المعطاءة» التي تؤمّن الاسترزاق لكثيرين حول العالم، تساهم أيضاً في خلق شريحة شعبية تعتاش من الارتزاق وتتماهى مصالحها مع مصالح صاحب قرار التمويل الذي قد لا تتناغم أولوياته مع أولويات الشعوب. نقول قد لا تتناغم افتراضاً لحسن النية لدى بعض هذه الصناديق، وإن كان ذلك يتناقض مع مفاهيم التحرّر من الاستعمار والسيادة، بل يشكّل ذلك في بلدٍ أدمن الاستجداء والتسوّل تجسيداً للمداواة بالتي هي الداء كما وردت في بيت شعر أبي نواس الشهير.

ترقبوا هذا الأسبوع في «الأخبار» أول ملفات ذخائر الحرب الناعمة عن «منظمة المجتمع المنفتح» Open Society Foundation:

جورج سوروس: عرّاب الـNGO
مالوك براون: ذراع سوروس المؤسساتي
أموال سوروس عربياً: لبنان أولاً
حوكمة النفط والغاز: نقّب عن سوروس
سوروس وثقافة العرب
تعاونية الشخص الواحد
بالإضافة إلى أرقام ووثيقة مسرّبة

«الأخبار» والحوكمة البديلة

الحوكمة البديلة منغمسة في كافة القطاعات من الإعلام البديل إلى الزراعة البديلة وصولاً إلى مؤسسات الدولة الأصيلة. في المرحلة الأولى، تنشر «الأخبار» سلسلة من المواد التي تتطرّق إلى أعمال ومشاريع أبرز اللاعبين الممولين من صناديق الحرب الناعمة، والشخصيات التي تقف خلفها محلياً وعلى مستوى صناعة القرار، التي غالباً تكون في عاصمة غربية ما. وسننشر بيانات هي نتاج بحث مضن على مدى شهور بهدف إظهار كمية الأموال التي تصرف في القطاعات المختلفة والتي غالباً تفوق ميزانيات الوزارات المعنية بتطبيق سياسات الحكومة الأصيلة. كما سنطرح الأسئلة التي يجب طرحها عن توجهات وأولويات التمويل وأسبابه. كمية البيانات هائلة ويصعب تحليلها من دون برامج ذكاء اصطناعي نعمل على تطويره وموارد بشرية غير متاحة لنا، لذلك في مرحلة لاحقة ستقوم «الأخبار» بعرض قاعدة البيانات وأدوات التحليل للعموم لفتح المجال أمام من يريد أن يشارك في البحث والتدقيق في المشاريع وشبكات الأشخاص التي لها ثقل في صناعة قرارات الحوكمة البديلة. وطبعاً إن كانت هناك تسريبات لوثائق تفضح تجاوزات المنظمات في أي مجال فـ«الأخبار»، كما عوّدتكم دائماً، ترحّب بفاعلي الخير.

ابراهيم الأمين

الصيصان... مش «كلّن يعني كلّن»

لا يمكن لسفير أجنبي في بيروت أن يمارس ما تعلّمه في أكاديميات بلاده، أو أن يحافظ على بروتوكول العمل الديبلوماسي كما تقتضي الأعراف. غالباً، يعاني الديبلوماسيون الأجانب كثيراً عندما يغادرون لبنان إلى بلاد طبيعية، «متلازمة لبنان» تلاحقهم أينما ذهبوا. المشكلة ليست في أن لدى بعضهم - أو غالبيتهم - استعداداً لـ«الانحراف»، بل لكون «الفيروس» اللبناني قوياً جداً، وهو، ربما، سابق على فيروس «كورونا» الذي يكشف نقاط الضعف في الجسد. فـ«الفيروس» اللبناني كاشف لنقاط الضعف لدى عدد غير قليل من الأجانب ممن عاشوا في لبنان مستعمرين أو غزاة أو ضيوفاً، أو حتى عابري سبيل.

الديبلوماسيون الأجانب ليسوا كلهم عرضة للإصابة. لكن من ينجو منهم، يصلح أن يتحوّل خبيراً محلفاً في شؤون «الشعب العنيد». سفير دولة أوروبية كبيرة أسف، في حفل عائلي ضيق قبل مغادرته لبنان، على حال هذه البلاد. ليس على حال سياسييها الذين يعتقدون بأن الدنيا لا تعيش من دونهم، بل على حال مواطنيها الذين يكذبون على أنفسهم طوال الوقت. إذ يشكون كثيراً، لكن ليست صدفة أنهم لم يتمكّنوا يوماً من إحداث تغيير شامل وحقيقي في آلية

> هذا الحشد من الجمعيات صار أبرز «حيلة» بيد الغرب الذي يواجه بلادا دخلتها «سوسة المقاومة»

إنتاج السلطة في بلادهم.

الديبلوماسي العربي أو الغربي، أو حتى الشرقي، الذي يمر في لبنان، يعرف أن مهامه تتجاوز إطار العلاقات التقليدية بين بلدين. وهو، أساساً، يدرك أن ضابط الأمن في السفارة شريك أساسي له في مهامه. صحيح أن محطات الاستخبارات ناشطة في كل سفارات العالم، لكنها في لبنان تلعب دوراً يبدو في بعض الأحيان متقدماً على دور السفير نفسه. إلا أن صاحب التأثير الأكبر اليوم، هو الديبلوماسي الذي يتولى ملف «السلطة الموازية». وهو تعريف يُقصد به كل من يلعب دوراً موازياً للدولة، سواء كان موجوداً في مؤسساتها، أو يملك نفوذاً خارج إطار المؤسسات. يعرف الديبلوماسيون، مثلاً، أن زيارة قصر المختارة أو بنشعي أو بكفيا أو بكركي أو... أمر لا يقف عند طبيعة من هو موجود في الحكم الآن. يعرف هؤلاء أن في البلاد جمعيات ومؤسسات أكاديمية تحفر عميقاً في النظام اللبناني. الجامعتان الأميركية واليسوعية لهما حظوة لا يتمتع بها حزب كبير في لبنان. وما هو مستجدّ، يتجلى في الإطار الجديد للتنظيم البديل، أو «فرقة العمل الناعم» التي تضم عدداً غير محدود من المنظمات غير الحكومية، أو ما يمكن تسميته أحياناً بقوى المجتمع المدني أو الجمعيات والمؤسسات الأهلية... وقس على ذلك ما تشاء من أسماء وصفات هي، في حقيقة الأمر، عناوين لمجموعات تنشط بعيداً من الدولة ومؤسساتها، وبعيداً من أي تقاليد متعارف عليها للعمل السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. هي مجموعات لا يمكن محاسبتها من قبل الشعب أو السلطات. تكتسب حصانتها بمجرد حصولها على «إجازة عمل» من الممول الغربي أو العربي المتصل، أولاً وأخيراً، بحكومة أو سفارة أو حزب حاكم في دولة قادرة. و«الفوضى» اللبنانية، تسمح لهذه الجمعيات أو المنظمات بالعمل بعيداً من أعين الرقابة. وحده الممول يحق له سؤال هذه الجمعية أو تلك عن موازنتها وأنشطتها، و«الشاطر بشطارته». يمكن لجمعية أن تخدع مموّلاً وتنصب عليه، ويمكن لهذا الممول أن يحول جمعية، بكل من فيها، إلى مجموعة مخبرين لديه. لكن القاعدة الأساسية هي أنه لا يحق للشعب اللبناني، ولا لحكومته أو لأجهزته الأمنية والقضائية والمالية - الضريبية، أن تراقب أو تسائل أو تحاسب هذه الجمعية أو تلك. وحده الممول من بيده قرار تشكيلها وحلّها. مع ذلك، تمنح هذه الجمعيات نفسها حق مراقبة السلطات المنتخبة من الناس، بحجة أن انتخابهم تم بطريقة غير شرعية أو غير موثوقة (من الممول)، وتمنح نفسها حق المطالبة بالتغيير، لمواقع حكومية أو نيابية أو حزبية أو لكل أطر قانونية، بحجة أنها تمثل «الغالبية الصامتة»، وهذا ما جرى تعميمه طوال عقود، بينما ترفض هذه الجمعيات ومن خلفها الإقرار بأن غالبية وازنة من الشعب المقيم صوّتت وانتخبت ممثلين عنها في البلديات أو المجالس النيابية واختارت هذا الحزب أو ذاك.

هذا الحشد من الجمعيات ينشط في لبنان منذ وقت طويل جداً. لكنه أخذ شكلاً مختلفاً في العقدين الماضيين. وتحول إلى أداة مركزية في الصراع قبل نحو عقد. وخلال العامين الماضيين، صار أبرز «حيلة» بيد الغرب الذي بات يعيش عقدة الإمساك ببلاد دخلتها «سوسة المقاومة». وإذا كان كثيرون من العاملين في المنظمات غير الحكومية يستهدفون رفع مستواهم المعيشي أو تحسين أوضاع أوساط مهنية أو أهلية في هذا القطاع أو ذاك، فإن الأمر يتحول إلى بعد آخر، عندما يتحوّل الناتج العام لكل هذه الجمعيات إلى فعل سياسي مركّز هدفه واحد: سحق خصوم الغرب في لبنان، كما هي الحال في بلدان كثيرة من العالم، تحوّل فيها هؤلاء إلى حشود تواجه خصوم الغرب من أنظمة أو قوى سياسية!

«كلن يعني كلن» شعار يمكن رده إلى هذه الجمعيات لو أردنا التصرف بذكاية. لأن التمايز حيال الموقف من المسألة الوطنية لا يبدو واضحاً عند الغالبية، والسبب واضح وبسيط، وهو يتصل بالعلاقة مع الممول. وهذا يعني، ببساطة، أنه عندما يصار إلى اتهام القوى السياسية لبعضها البعض بأن هذه تعمل لأجندة هذا المحور وتلك تعمل وفق أجندة محور آخر، فإن هذه «القوى الناعمة» التي تقدم نفسها بديلاً عن كل هذه القوى، إنما تعمل بدرجة أعلى من الخضوع لشروط الممّول. حصل أن قُلبت القوى الكبيرة في لبنان على بطنها وظهرها مرات عدة. طارت دول وسقطت أنظمة ولا تزال الزعامات اللبنانية واقفة على قدمين وليس على قدم واحدة. بينما يكفي أن تقلص أميركا أو ألمانيا موازنة الدعم لهذه المجموعات حتى نجد قسماً منها قد تبخر في ليلة واحدة، وتشرّد العاملون فيها بحثاً عن مصدر رزق آخر.

المسألة، هنا، تتعلق بالقدرة على محاسبة هؤلاء جميعاً. المحاسبة بمعنى سؤالهم عما يفعلون، وكيف يعملون، ولمن يصرّحون عن تمويلهم، وكيف يصلهم وكيف ينفقونه؟ ولأن الأمر يبدو صعباً، وجدنا في «الأخبار» أن نطرق الباب من زاوية تجميع ما يكفي من معطيات حول الجهات المانحة وكيفية إعداد الموازنات والبرامج وآلية التمويل وحجم الأموال التي وصلت إلى هذه الجمعية أو تلك، ولسنا هنا في معرض الإدانة المسبقة لأي طرف، بل في معرض طرح السؤال المشروع والمحدّد: هل تعرفون ماذا تفعلون وعند من تعملون؟

بالعودة إلى الديبلوماسيين الأجانب الذين يعرفون تفاصيل هائلة عن أمزجتنا وأذواقنا في الطعام والمشرب والملبس والهوايات والرغبات بالسفر، فإنهم عندما يتعرضون للسؤال حول كيفية عمل حكوماتهم أو مؤسساتهم المانحة يتحولون فجأة إلى لبنانيين ويجيبون على السؤال بسؤال: من أنت، وبأي حق تسأل؟ الأمر، باختصار، هو حقنا بالسؤال والبحث عن الأجوبة، ومن لا يخشى على شيء من كرامة أو عدالة أو حق، ليس عليه سوى التوضيح، أما من يرى نفسه فوق المحاسبة، فليعلم أنه لا يعدو كونه صوصاً يقف عند أقدام دجاجة لا تبيض ذهباً كل الوقت!

علم وخبر

«العدلية» من تعطيل إلى تعطيل

من تعطيل إلى تعطيل، تسير الأمور في «العدلية» التي تنتظر اليوم اجتماعاً لمجلس القضاء الأعلى دعا إليه رئيسه القاضي سهيل عبّود، الذي أنهى الحجر المنزلي بعد إصابته بفيروس «كورونا»، وسط تساؤلات عن إمكانية عقد الجلسة. بحسب مصادر قضائية، «من المفترض أن «يكون على جدول الأعمال بند مناقشة تعيين رؤساء التمييز الأصيليّن، وخصوصاً أن القاضي روكز رزق سيحال على التقاعد بعد يومين، ما يفقد الهيئة العامة نصابها»، وهو ما اعتبرته المصادر «صعباً بسبب أداء عبود والتباينات بين أعضاء المجلس»، مشيرة إلى أن ذلك سينعكس على ملفات أخرى ولا سيما التحقيقات في ملف انفجار مرفأ بيروت ومصير المحقق العدلي القاضي طارق البيطار المكفوفة يده حتى الآن بسبب تقدّم وكلاء الدفاع عن الوزيرين السابقين النائبين علي حسن خليل وغازي زعيتر بطلب ردّ رئيس الغرفة الأولى لمحكمة التمييز القاضي ناجي عيد الناظر في طلب الرد ضد البيطار، بحيث يصير لزاماً على الهيئة العامة لمحكمة التمييز تحديد المرجع القضائي لبتّ طلب الردّ المقدم ضد عيد، وفي حال فقدان «الهيئة» نصابها، يعني ذلك أن بتّ الدعاوى سيتأخر كما عودة البيطار الى متابعة التحقيقات أيضاً.

جولة جنوبية مبتورة للأبيض

جولة وزير الصحة فراس الأبيض، أمس، على المستشفيات الحكومية في الجنوب، للاطلاع على منصّات التلقيح التي أطلقتها الوزارة ضد فيروس كورونا، أثارت استياءً كبيراً لدى فعاليات مدينة بنت جبيل، بعدما استثنى الوزير المستشفى الحكومي في المدينة من الجولة، رغم مروره ببنت جبيل. ورغم أن هذه الجولات، في العادة، «لا تقدم ولا تؤخر»، كان مستغرباً عدم زيارة وزير الصحة المستشفى شبه المعطل للاطلاع على وضعه المزري، علماً بأنه بدا أن زيارة الوزير نُسّقت حصراً مع حركة أمل، وشارك فيها نواب من كتلة «التنمية والتحرير» بحسب المناطق التي يمثلونها، فيما غاب عنها نواب كتلة «الوفاء للمقاومة».

قضية

«انتخابات» التيّار الداخليّة: تثبيت مواقع النواب

أعادت نتائج المرحلة الثانية من استطلاعات التيار الوطني الحر لاختيار المرشّحين إلى الانتخابات النيابية، تثبيت مواقع النواب، وهو ما كان متوقعاً مع توسيع رقعة الاستطلاع ليشمل الموّيدين. غير أنّ ثمة خروقات لناحية تقدّم مرشّحين على النواب، وتراجع مرشّحين ممّن نالوا نتائج لافتة في المرحلة الأولى. تكليف ماكينة التيار بالاستطلاع وعدم نشر النتائج الرسمية في المرحلتين، وإبلاغها شفهياً لكل مرشح على حدة، أثارا شكوك البعض بالتلميح إلى إمكانية التلاعب تقنياً لدعم مرشح واستبعاد آخر

رلى إبراهيم

بعد نحو شهرين على إجراء التيار الوطني الحر المرحلة الأولى من الاستطلاع الداخلي التمهيدي لاختيار مرشحيه إلى الانتخابات النيابية، أتت نتائج المرحلة الثانية مُكمّلة للأولى، ولو أنها حملت بعض التبدلات في نتائج بعض المرشحين. في المرحلة الأولى، اقترع حاملو البطاقات الحزبية للمرشحين الذين تقدموا بترشيحهم عبر تطبيق إلكتروني (https://al-akhbar.com/322875/Politics)، لتُجري ماكينة التيار بعدها اتصالات هاتفية بالحزبيين. أما المرحلة الثانية، فتعدّت الحزبيين لتشمل المؤيدين أو المناصرين. ولأن رقعة الجمهور توسعت، كان من البديهي أن يتصدّر النواب الاستطلاع الهاتفي، ولا سيما أن بعضهم يشغل منصب نائب منذ أكثر من 10 سنوات وينشط خدماتياً واجتماعياً وحزبياً في القضاء. هكذا أعاد كل من النواب: سليم عون في زحلة (79% وهي النسبة الأعلى)، سيمون أبي رميا في جبيل (67%)، الان عون في بعبدا (63%)، إبراهيم كنعان في المتن الشمالي (40%) تثبيت مواقعهم شعبياً وحزبياً، ما يبقي ترشيحاتهم ثابتة في لوائح التيار خلال الانتخابات المقبلة. فيما حقق الوزير السابق غسان عطا الله نسبة مرتفعة (60%) فاقت تلك التي حصل عليها في المرحلة الأولى (46%)، وحصل المرشح روني جدعون على نسبة 10%. وبدت نسبة المصوّتين لمصلحة «لا أحد» لافتة، إذ لامست 30%، من بينهم نحو 10% عمدوا إلى التصويت لخيار آخر هو النائب ماريو عون الذي استبعد من الاستطلاع، و10% للنائب فريد البستاني غير المنتمي للتيار. أما في عكّار، فأتت نتيجة الاستطلاع من خارج التوقعات مع ترجيح كفة النائب أو الوزير تلقائياً على أي مرشح آخر نظراً للخدمات التي يقدّمها وتفاعله الدائم مع القاعدة الحزبية والمؤيدة. إلا أن عضو المكتب السياسي في التيار جيمي جبور (38%) تمكن من التفوق على النائب أسعد ضرغام (35%)، وحلّ الوزير السابق بعقوب الصراف ثالثاً (12%)، وصوّت 15% لـ «لا أحد». هذا التبدل في موازين القوى في عكار، لا سيما لدى الرقعة الشعبية الأوسع من الحزبيين، سيفرض نفسه على قرار رئيس التيار جبران باسيل حول المرشح الأنسب في هذه الدائرة، علماً أن جبور مرشح عن المقعد الماروني وضمن المقعد الأرثوذكسي، لكن لا قدرة للتيار على ترشيح اثنين وتشتيت أصواته.

> **سليم عون أوّل في زحلة وأبي رميا في جبيل والآن عون في بعبدا وكنعان في المتن الشمالي**

بموازاة عكّار، تمكن النائب زياد أسود الذي خسر أمام أمل بو زيد في المرحلة الأولى رغم أنه حزبي قديم، من إعادة إثبات نفسه بالحلول أول في المرحلة الثانية متفوقاً على بو زيد بنسبة 4%. أما المنسقون السابقون ممن تقدّموا بترشيحاتهم، خصوصاً في قضاءَي بعبدا والمتن الشمالي، فتراجعت نسبة تأييدهم مع شمول الاستطلاع للمؤيدين رغم نيلهم نسباً مرتفعة في المرحلة الأولى. وثمة من يعتبر هذا الأمر «طبيعياً» لأن منسّقي الأقضية ناشطون بين الحزبيين وبنوا في مناطقهم صداقات متينة مكّنتهم من اجتذاب هذه الأصوات؛ إلا أنهم لا يملكون تأييداً خارج القاعدة الحزبية. من هذا المنطلق، نال ربيع طرّاف، المنسق السابق لقضاء بعبدا، 7% بعد حصل على 25% في المرحلة الأولى، ونالت المرشحة نادين نعمة 8%، فيما ارتفعت نسبة «لا أحد» إلى 22%، من بينهم من صوّت للنائب حكمت ديب وآخرون للنائب السابق ناجي غاريوس رغم عدم إدراج اسميهما في الاستطلاع. وفي المتن الشمالي، انخفضت نسبة المؤيدين للمنسّق السابق هشام كنج من 28% في المرحلة الأولى إلى 4% في المرحلة الثانية. واستعاد النائب إدي معلوف موقعه ثانياً وراء كنعان بنسبة ناهزت 34%. أما اللافت فهو تصويت 21% لصالح «لا أحد». ومن بين هذه النسبة، اختار 80% النائب الياس بو صعب الذي لم يتقدّم بترشيحه، فيما حافظ النائب سيزار أبي خليل على موقعه الأول في عاليه بنسبة 47%، وحلّ إيلي حنّا ثانياً (20%) ومارون أبي خليل ثالثاً (17%)، وصوّت 11% لـ «لا أحد». تجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة أقضية لم يترشح فيها سوى مرشح واحد كما في كسروان حيث الوزيرة السابقة ندى بستاني في كسروان، والنائب نقولا صحنّاوي في بيروت الأولى، والنائب إدغار طرابلسي في بيروت الثانية.

(مروان بو حيدر)

تشكيك في النتائج

نتائج الاستطلاع لم تصدر بشكل رسمي، بل أبلغها رئيس التيار جبران باسيل إلى المرشحين شفهياً، إما عبر التلفون أو في لقاءات خاصة، وهي الطريقة نفسها التي اعتمدها في المرحلة الأولى. هذا التدبير أثار استياء البعض لناحية عدم اعتماد الشفافية في إصدار النتائج بشكل واضح، خصوصاً أنها تعنى باستحقاق مهم كالانتخابات النيابية رغم إبلاغ المرشحين في المرحلة الأولى أن النتائج ستُصدر رسمياً وبشكل فوري بعد التصويت. إضافة إلى ذلك، سجّل المرشحون عدة ملاحظات تتعلق غالبيتها بطريقة تحديد الرقعة المؤيدة للتيار ومن يحدّدها ويجري الدراسة. ففي مقارنة بين عام 2018 والعام الحالي، اعتمد التيار سابقاً على شركة استطلاع محايدة للقيام باستطلاع المرحلة الثانية وطلب يومها من كل مرشح دفع مبلغ مالي لتمويل كلفة الاستطلاع، إلا أن ماكينة التيار الانتخابية هي التي تكفّلت هذا العام بالقيام بهذا الاستطلاع، الأمر الذي أثار ريبة البعض ويشكل خاص من كانت نتائجهم مرتفعة في المرحلة الأولى وانخفضت في الثانية، ملمحين إلى إمكانية التلاعب بالنتائج أو اعتماد رقعة شعبية ملائمة لمرشح من دون الآخر. علماً أن المرحلة الثانية ليست الأخيرة، ويبقى أمام التيار انتخابات المرحلة الثالثة التي تشمل الحلفاء.

تقرير

جمعية المصارف وراء ردّ «الدولار الطالبي»؟

فاتن الحاج

لم يسلم قانون الدولار الطالبي من المناكفات السياسية. رئيس الجمهورية ميشال عون طلب من مجلس النواب إعادة النظر في القانون بهدف «تحصينه كي يؤدي الهدف المبتغى من إقراره، والمتمثل بتمكين الطلاب اللبنانيين الجامعيين من إكمال دراساتهم في الخارج، الأمر الذي يجب أن يكون متاحاً في الأصل للطلاب اللبنانيين الجامعيين الذي يتابعون دراساتهم سواء في لبنان أو في الخارج». واستند الرئيس في رد القانون إلى الدستور «الذي ينص على المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين (...) ما يفرض شمول الطلاب اللبنانيين الجامعيين الذين درسوا أو يدرسون في الخارج خلال العامين 2020 - 2021 و2021 - 2022 والمسجلين في الجامعات والمعاهد التقنيّة العليا قبل إقرار القانون الذي يمكّنهم أو أولياء أمرهم من تحويل كلفة دراستهم الجامعيّة بحدود السقف المالي المحدد في القانون، بالتالي عدم حصره بالطلاب الذين يدرسون قبل العام 2020 - 2021. وفي تعليل رد رئيس الجمهورية أن في القانون عطفاً صريحاً على سعر صرف رسمي للدولار (1515 ل.ل)، ما «يطرح أسئلة محوريّة لجهة تحديد القيمة الرسميّة للدولار الأميركي باللّيرة اللبنانيّة ومرجعيّة التحديد، فيما لو كان المشترع أو مصرف لبنان، لا سيّما في ضوء تزاحم القيم المتداولة في مختلف النصوص التنظيميّة من قرارات وتعاميم وسواها أو المعمول بها في المنصات المستحدثة بموجب هذه النصوص، الوضع الذي من شأنه تشتيت السعر المرجعي للدولار الأميركي بالنسبة إلى الليرة اللبنانيّة»، كما «أن إلزام المصارف بندٍ جزائي، لا يمكن تطبيقه على الأهالي الذين ليست لديهم حسابات مصرفية»، علماً بأن رئيس مجلس النواب نبّه بري كرر مراراً بضرورة أن يشمل القانون من ليست لديهم حسابات، باعتبار أنه تأسس من أجل هذه الطبقة الفقيرة.

مصادر نيابية استهجنت رد القانون الذي يجدد تطبيق القانون 193، لا سيما بعد دمج قانونين بقانون واحد: الأول تقدمت به كتلة الوفاء للمقاومة، والثاني تقدم به النواب إبراهيم عازار وفادي علامة ومحمد خواجة، مشيرة إلى أن «قرار الرئيس لا ينسجم مع موقف تكتل لبنان القوي الذي كان رأس حربة في إقرار القانون وكان مشاركاً في جلسة مناقشته في لجنة التربية النيابية، ولم يعترض عليه في الهيئة العامة للمجلس النيابي». وقالت المصادر إنّه قبل رد القانون، «خرجت تسريبات من القصر الجمهوري تقول إن الرئيس وقع القانون، لنفاجأ بطلب إعادة النظر فيه بعد أسبوع من اجتماع الرئيس مع جمعية المصارف، وكأن ذلك حصل بضغط من الجمعية». وسألت المصادر: «قانون الدولار الطالبي بنسخته الأولى أي القانون 193 صدر في وقت كانت هناك 4 قيم متداولة لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي فشو عدا ما بدا؟».

يذكر أن إقرار القانون بعد طرحه من جديد في المجلس النيابي يتطلب موافقة أكثرية الثلثين. وسأل رئيس جمعية أهالي الطلاب اللبنانيين في الخارج، سامي حمية، عن مصير القانون «بعدما سلك في الماضي طريقه إلى الإقرار بأمان رغم العقبات الكثيرة التي واجهت الأهالي بسبب المتسلقين والاستغلاليين والفوضى العارمة التي جعلت حركة القانون بطيئة وسمحت للمصارف بالالتفاف عليه». وحمّل المسؤولية الكاملة «للمجلس النيابي والمعطلين والمطبلين لجمعية المصارف»، مشيراً إلى أن «الظروف الموضوعية التي أنتجت قانون الدولار الطلابي تزامنت مع بدء الأزمة الاقتصادية (193) والذي وقعه الرئيس عون بتاريخ 16 تشرين الأول 2020 لا تزال نفسها بل تفاقمت». وسأل: «ألم يكن الرئيس على دراية حينها وارتكب المخالفة القانونية واليوم تنبه لهذه المخالفة مستنداً للدستور والطائف من دون الرجوع إلى حالات الطوارئ التي تبيح اتخاذ القرارات حماية لحقوق المواطن الاجتماعية وأولها حقه في التعليم، أم أن وحي جمعية المصارف أوجب اتخاذ قرار التجميد ونسف القانون، علماً أن الرئيس أصدر استثناء مرسوماً حاكى كارثة المرفأ لأنها من حالات الطوارئ؟».

> **قرار الرئيس لا ينسجم مع موقف تكتل لبنان القوي في المجلس النيابي**

(مروان بو حيدر)

تقرير

تلزيم عمالة غبّ الطلب في مؤسّسة الكهرباء: استدراج عروض بلا منافسة؟

ميسم رزق

أجرت مؤسسة كهرباء لبنان استدراج عروض لتلزيم يد عاملة غبّ الطلب (مياومين) بعدما انتهى العقد الموقّع مع شركة ترايكوم المملوكة من شركة «ليبنا متى»، انتهى بفوز شركة «غالب مراد». لكن وزير الطاقة لم يوقّع العقد بعد بسبب شكوكه بأن استدراج العروض لم تتوافر فيه شروط المنافسة نظراً إلى وجود عارض وحيد.

وبينما تردّدت معلومات عن التمديد لشركة متّى حتى نهاية الشهر الجاري، قالت مصادر مطلعة إن التمديد جرى بعد مماطلة وزارة الطاقة بالمصادقة على فوز شركة مراد. أما الشركة الفائزة فوصفت تأخر المصادقة على التلزيم بأنه «إداري روتيني ارتبط بفترة الأعياد، وبأن المصادقة لا بد أن تحصل خلال فترة قريبة، فضلاً عن توقيع العقد». لكن هذا الجوّ لا يتوافق مع ما قالته مصادر قريبة من وزارة الطاقة أكدت «وجود شكوك حول عدم وجود منافسين تقدموا بعروض أخرى»، وأنه «يجري التأكد من حقيقة هذه الشكوك»، وعليه «يُحسم أمر المصادقة لجهة رفضها أو القبول بها».

الكلام المنقول عن وزارة الطاقة يتقاطع مع ما قالته مصادر شركات المتعهدين الذين «لم يتقدموا بعروض بسبب دفتر الشروط الذي بدا كأنه مفصّل على قياس شخص» وبسبب هذه الشروط، «اختاروا الانسحاب»، مشيرين إلى أن من ضمن الشروط، على سبيل المثال، «المطالبة بتعهد من المصارف أو كفالة وفتح حسابات جديدة للعمال، فكيف يُمكن تحقيق ذلك في ظل الأزمة الحالية، ولا سيما مع المصارف، ومن هو المصرف الذي سيقبل أساساً بتقديم تعهدات في هذا الظرف». ولفت هؤلاء إلى أن «شركة مراد وحدها من تقدمت بعرض وفّازت، وكأنه حصل بالتراضي».

> **شكوك حول عدم وجود منافسين تقدّموا بعروض أخرى**

ويأتي هذا الأمر بعد «شكاوى من توقف الشركة عن دفع الرواتب للمياومين منذ أكثر من شهرين» بحسب متابعين للقضية. ويعمل في شركة متّى «حوالى 300 مياوم، يتقاضون ما بين مليون و200 ألف ليرة ومليون و300 ألف ليرة، وهم يعانون منذ أشهر من عدم تقاضيهم رواتبهم». إلا أن مصادر الشركة تنفي التأخر في تسديد الرواتب، إذ «أستمر المياومون ــ إداريين وفنيين ـ في قبض رواتبهم». علماً بأنه «كانت هناك مشكلة في تأمين المبالغ التي تدفع كرواتب لعدم قدرة الشركة على سحبها من المصارف، وفي بعض الأحيان كان يُطلب منها تأمينها من مصرف لبنان مباشرة، ويتم تجميعها من جهات عدة».

تقرير

العطلة تنقذ التأخير في توزيع الكتاب المدرسي الرسمي

لولا العطلة القسرية لأربك تأخير توزيع الكتاب المدرسي العملية التعليمية في المدارس الرسمية. بعد نحو شهرين ونصف شهر، على بداية العام الدراسي، لم تنجز منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التي تبرّعت بطباعة الكتاب المدرسي الرسمي من الروضات حتى التاسع أساسي، وتوزيعه مجاناً على المدارس الرسمية والخاصة، مرحلة التوزيع بعد.

«اليونيسيف» أكدت لـ«الأخبار» أنها «عملت خلال الأشهر العديدة الماضية عن كثب مع وزارة التربية لضمان عملية شفافة وذات توقيت مناسب لشراء أكثر من 3,5 ملايين كتاب مدرسي». وأشارت المنظمة إلى أن العملية شملت المراجعة ومن ثم الطباعة والتوزيع للكتب المدرسية الذي بدأ الشهر الماضي ولا يزال مستمراً، إذ اكتمل توزيع نحو 60% من الكتب على المدارس الرسمية وعدد محدّد من المدارس الخاصة، علماً بأن النسخ التي جرى توزيعها على المدارس الرسمية أتت استكمالاً للكتب التي وزّعت في العام الدراسي الماضي. وبحسب رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء، جورج نهرا، وزّعت الكتب على كل المدارس في محافظات الشمال والبقاع وجبل لبنان، وستصل قريباً إلى محافظات الجنوب والنبطية وبيروت، بالتنسيق مع رؤساء المناطق التربوية. ولفت إلى أنه «وصلتنا استمارات جديدة من مدارس خاصة تطلب اعتماد بعض كتب المركز، ويجري حالياً تلبية الاحتياجات».

> **لم تنجز «يونيسيف» بعد توزيع الكتاب المدرسي الرسمي على المدارس الرسمية والخاصة**

وكان المركز قد أعدّ استبياناً وزّعه على المدارس الخاصة والرسمية ليحدد حاجتها إلى الكتاب الرسمي. وبما أن «اليونيسيف» وزّعت الكتاب الرسمي مجاناً على المدارس الرسمية السنة الماضية، ستعتمد هذه المدارس مبدأ إعادة تدوير الكتب بما يسمح للتلميذ بالحصول عليه بعد إعادة تلك التي استفاد منها في السنة الماضية. هذا الأمر ساعد على تقليص عدد النسخ التي تحتاج إليها المدارس الرسمية بنسبة 30 في المئة، علماً بأن قسماً كبيراً من التلامذة لم يستخدموا الكتاب المدرسي السنة الماضية، بسبب اعتماد نظام التعليم عن بعد.

مصادر رابطة المعلمين في التعليم الأساسي الرسمي أشارت إلى أن عملية التوزيع تجري ببطء شديد، إذ تبلغت الرابطة بأن عملية التوزيع بدأت في 7 كانون الأول الماضي ولم تنته بعد، ومقاطعة المعلمين للتعليم للمطالبة بحقوقهم أنقذت الموقف.

وفيما أشارت المصادر إلى أن الرابطة لم تتلقَّ أيّ شكوى بشأن نسخ الكتب التي وزعت حتى الآن، وما إذا كانت هناك نواقص في بعض المواد التعليمية، على غرار ما حصل في السنة الماضية، أوضحت أن «اليونيسيف» اشترطت إنهاء طباعة كل الكتب قبل التوزيع.

(الأخبار)

الكرة اللبنانية

«أزمة جونية»: سقطة ثلاثية الأبعاد

يومٌ حزين عرفته كرة القدم اللبنانية بعد ظهر السبت وهي التي كانت بانتظار قمّة ندّية رياضية بين العهد والنجمة. لكنّ الأقوى والأقسى كانت تلك المشاهد العديدة التي شوّهت كل شيء. جميل عرفه الموسم الذي بات بحاجة إلى قرارات حاسمة لإنقاذه من الخطر الذي يداهمه بعدما أقحم البعض الساسة في غير مكانهم

شربل كريّم

سقطةٌ متعددة الأوجه لأطراف مختلفة شهدها ملعب مجمع الرئيس فؤاد شهاب الرياضي في جونية، تسبّبت بأكبر أذى ممكن لكرة القدم اللبنانية التي سارت في الأعوام القريبة الماضية نحو رسم صورة أفضل لها بفعل الإنجازات المحقّقة إن كان من خلال التنافس الذي عرفه الدوري أو من خلال فوز العهد بكأس الاتحاد الآسيوي، أو من خلال نتائج المنتخبات المختلفة على الساحتين العربية والآسيوية. العهد نفسه كان في قلب المشهد العاصف رغم الهدوء الذي ساد بدايةً عند دخوله إلى أرضية الميدان للإحماء، متجاهلاً كل الأنباء

المفاجأة غير المنتظرة كانت عند تدخّل عناصر الأمن لمنع لاعبي العهد من الدخول إلى أرض الملعب

التي وردت عن تخلّف النجمة عن الحضور لخوض المباراة في مواجهته ضمن المرحلة التاسعة من عمر البطولة.

قرارٌ لم يتخيّل أحدٌ أنه سيصبح واقعاً بعدما بدأ بتهديد، ليذهب إلى إحداث حالة اصطفاف في الدوري، ومعه إلى مشهد كان واضحاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول مؤيدٍ ومعارضٍ له من قلب الجمهور النجماوي حتى.

إذاً حضر العهد وغاب النجمة، لكنّ الحضور الأقوى الذي أحدث ضجة كبرى هو ما سبق إقامة المباراة وما حصل بعد وصول متصدّر الدوري إلى أرض الملعب، ومن ثم ما تلا الأحداث على وقع تضارب في المعلومات والمعطيات.

والضجة هذه كان أبطالها عناصر قوى الأمن الداخلي الذين اعتقد الحاضرون في الملعب بأن عددهم الكبير الذي ترافق مع وجود عناصر من مخابرات الجيش اللبناني، كان لتأمين عدم حدوث أي إشكال أو تأمين سير المباراة من دون مشكلات لو حضر النجمة. لكنّ المفاجأة غير المنتظرة كانت عند تدخل عناصر الأمن لمنع لاعبي العهد من الدخول إلى أرض الملعب، قائلين بوضوح وأمام الجميع بأنهم ينفّذون قراراً صدر عن وزير الداخلية والبلديات!

حضر العهد إلى المباراة وغاب النجمة (طلال سلمان)

مسألة لم تمرّ مرور الكرام، إذ فرض العهد دخوله إلى الملعب بقوة، حيث بدا منذ لحظة وصول إداريي الفريق بأن شيئاً ما سيحصل، فكانوا في حالة تأهب وإذا صح التعبير في انتشار في أكثر من مكان في الملعب. هذا الشعور العهداوي كان سائداً ربما بسبب ما حصل عشية المباراة من خلال الاتصالات التي طلبت من العهداويين تأجيلها أقلّه لمدة 48 ساعة من دون إيضاح الأسباب، وهي اتصالات أجريت على مستويات عالية وصلت إلى حدّ تدخل وزير الشباب والرياضة جورج كلاس على حدّ قول أمين سر نادي العهد الحاج محمد عاصي في حديثٍ تلفزيوني.

لكنّ الخطر هنا لا في التدخل السياسي الذي بات حالة سائدة في الرياضة اللبنانية منذ زمن طويل، بل في الطريقة التي تدخّلت من خلالها القوى الأمنية لتغيير الصورة التي كانت واضحة، وهي أن فريقاً حضر وآخر غاب، ما يعني فوز هذا وخسارة ذاك. أما عدم تواجد الفريقين على أرض الملعب، فسيغيّر من المعادلة كلّها.

طبعاً، هنا لا بدّ من التوقف عند خطورة ما حصل، إذ يعلم الجميع بكل تجرّد بأن لا سبب أمنياً كما حاول البعض التسويق له هو ما فرض هذا التصرّف من جهة أمنية يؤمل دائماً أن تحضر بهذه الأعداد وهذه الجهوزية لتأمين إقامة المباريات لا العكس، وهو الأمر الذي يعرّض لبنان لعقوباتٍ دولية في حال مس «الفيفا» أي تدخلات سياسية في كرة القدم، وقد ذاقت بلدان كثيرة هذه العقوبات في فتراتٍ مختلفة.

أضف أن للملعب حرمته وقدسيته بالنسبة إلى الرياضيين، وهو ما دفع لاعبي وإداريي العهد للدفاع عن ما اعتبروه حقاً مشروعاً لهم، وهو الدخول إلى المستطيل الأخضر، إذ علموا مسبقاً بحسب مصدر عهداوي بأن حدثاً ما سيحصل بعدما فشلت كل الوساطات لتأجيل المباراة، وهو القرار الذي لم يصدر عن اتحاد اللعبة ولم يُبلَغ إلى العهد أو القناة الناقلة التي شرعت قبل يوم في تحضير التجهيزات لنقل اللقاء مباشرة على الهواء، لتكتفي لاحقاً بالمشاهد المؤسفة التي تُعدّ سقطة عامة ونقطة سوداء لمن تسبّب بها.

أما اللافت فهو ما أعقب اللقاء من محاولة رمي كرة النار هنا وهناك، فرفع البعض المسؤولية عن وزير الداخلية ووجّهوها ناحية وزير الشباب والرياضة غير المخوّل أصلاً بإصدار قرارات أمنية، بينما لم تصل أي طرف برقية حول حدث أمني محتمل يمكن أن يؤدي إلى التصرف المذكور بحيث كانت الأمور طبيعية في الملعب ومحيطه، لكنّ السبب محسوم والهدف معروف.

أما المحسوم أكثر فهو أن هدفاً بالخطأ أصاب مرمى اللعبة التي عمل البعض على تسويق فكرة الانقسام فيها وترويج شائعات حول تخلّف أندية أخرى عن خوض مبارياتها أمس في ختام المرحلة التاسعة. لكنّ المحزن هو أن ما حصل كان خسارة للجميع في اللعبة وعلى رأسهم النجمة الذي وجد نفسه وحيداً في الساحة حالياً وينتظر مصيره بقرارات اتحادية ستدخل كرة القدم في مرحلة دقيقة، أو ربما تسوية على الطريقة اللبنانية تنقذ «النبيذي» من فقدان أمله في استعادة اللقب، كونه سيخسر المباراة ومعها 9 نقاط بحسب القوانين المرعية.

تسوية قد تكون مقبولة إذا ما وُجد الحل بين أفراد العائلة الواحدة لا من خلال تدخلات أشخاص غير مخوّلين أو دفع آخرين لاصطاف النفوذ للضغط على أهل اللعبة وتجريد جمهورها من آخر متنفّس لهم في بلادٍ بالكاد تتنفّس جراء ثقل الضغوطات والأزمات الرازحة تحتها.

كأس أمم أفريقيا

المغرب يبدأ مشواره القاريّ من بوابة غانا

سيكون المنتخب المغربي «جاهزاً لقول كلمته» في كأس أمم أفريقيا في كرة القدم في الكاميرون، عندما يلتقي منتخب غانا (اليوم الإثنين الساعة 18:00 بتوقيت بيروت) ضمن منافسات المجموعة الثالثة، رغم وجود إصابات بفيروس كورونا في صفوفه. ورغم صعوبة المهمة، يسعى المنتخب المغربي إلى إنهاء صيام دام 46 عاماً منذ تتويجه الوحيد في البطولة القارية عام 1976 في إثيوبيا، عندما يخوض غمار النسخة الثالثة والثلاثين في الكاميرون، في غياب نجم خط وسطه وتشيلسي الإنكليزي حكيم زياش لأسباب انضباطية. ويستهلّ «أسود الأطلس» مشوارهم على ملعب «أحمدو أهيدجو» في العاصمة ياوندي ضد غانا، حاملة اللقب أربع مرات، آخرها في عام 1982، في حين تلتقي الغابون مع جزر القمر في المباراة الأخرى في المجموعة.

وأكد المدرب البوسني-الفرنسي للمنتخب المغربي، وحيد خليلوجيتش خلال المؤتمر الصحافي على هامش اللقاء: «لقد استعدنا بما فيه الكفاية وكانت التحضيرات مهمة، وأقول لكم إن اللاعبين الحاليين الذين تم استدعاؤهم سيقولون كلمتهم وسيذهبون بعيداً في هذه المنافسة لإسعاد الجمهور المغربي في هذا الحدث الأفريقي الكبير». إلا أن المنتخب تعرّض لانتكاسة بإصابة البعض من لاعبيه بفيروس كورونا وفق ما كشف المدرب من دون أن يحدد الأسماء، قائلاً: «للأسف، لدينا لاعبون مصابون بكوفيد-19».

ووفق تقارير إعلامية محلية، يرجّح أن يكون اللاعبون هم المهاجمين أيوب الكعبي (هاتاي سبور التركي)، منير الحدادي (إشبيلية الإسباني) وريان مايي (فيرنتسفاروش المجري) الذين غابوا عن الحصة التدريبية يوم السبت.

وكان الكعبي ومايي تألّقا في تصفيات كأس العالم بهزّ الشباك تسع مرات (5 للأول و4 للثاني). ولا تزال الشكوك قائمة حول مشاركة نجم إشبيلية، يوسف النصري، بعد أن قام بتدريبات فردية في نهاية الأسبوع بعد شعوره بآلام على مستوى الركبة، وقال مدربه: «ليس لديّ أي قرار بخصوص مشاركة النصيري أو غيابه عن أول مباراة، الأمور داخلية وتخص المنتخب الوطني».

خاض المغرب حصته التدريبية الأخيرة أمس الأحد (أ ف ب)

لذا، سيكون المنتخب المغربي منقوصاً بشكل حادّ في خط المقدّمة وهي مشكلة لم يخف المدرب قلقه بشأنها: «أنا قلق للغاية بسبب هذه الغيابات المهمة في خط الهجوم، وهذه مشكلة عانت منها كل المنتخبات الأفريقية خاصة بسبب الإصابات أو بسبب وباء كورونا، الأمور معقّدة للغاية في ظل هذه الظروف الصعبة». ورغم هذه المخاوف قبل المباراة الأولى، إلا أن المنتخب المغربي سيكون حتماً مرشحاً أقله لعبور الدور الأول، إذ يتأهل متصدر وبطل كل مجموعة وأفضل أربعة منتخبات تحتل المركز الثالث في المجموعات الست إلى الدور الـ16. ويعوّل «أسود الأطلس» خلال النهائيات على لاعبين جلّهم محترفون في نوادٍ أوروبية في مقدمتهم نجم باريس سان جيرمان الفرنسي أشرف حكيمي، ومهاجما إشبيلية النصيري والحدّادي.

ولكنّ الغائب الأبرز يبقى حكيم زياش وزميله السابق في أياكس أمستردام نصير المزراوي الذي يرغب برشلونة الإسباني في ضمّه إلى صفوفه، بعد تألّقه اللافت مع فريقه الهولندي هذا الموسم، لأسباب انضباطية.

من جهتها تسهتلّ السنغال، وصيفة النسخة الماضية خلف الجزائر، مشوارها ضد منتخب زيمبابواي (اليوم الساعة 15:00) ضمن منافسات المجموعة الثانية، في بافوسيام فيما تلتقي غينيا مع مالاوي في المباراة الأخرى (الساعة 18:00). وستكون السنغال مرشّحة لتصدر المجموعة والعبور بسهولة إلى الدور الثاني، إلا أنها تعرّضت لضربة قوية بإصابة خاليدو كوليبالي، مدافع نابولي الإيطالي، وإدوار مندي، حارس مرمى تشيلسي الإنكليزي، بفيروس كورونا، وفق ما كشف الاتحاد السنغالي لكرة القدم.

(أ ف ب)

متابعة

الأنصار يعود إلى الانتصارات... والغازية إلى الأولى

بعد 3 خسائر متتالية، نهض الأنصار بطل الموسم الماضي فائزاً على الصفاء بهدفين، في ختام المرحلة التاسعة.

في جونية، تنفّس «الأخضر» مجدداً وزاد من متاعب الصفاء صاحب المركز الأخير بعد هدفين سجلهما علي طنيش «السيسي» في الشوط الأول وجهاد أيوب في الشوط الثاني. هذا الفوز كان الأول في الدوري للأنصار منذ حوالى 3 أشهر، وتحديداً منذ تغلّبه على الإخاء في 17 تشرين الأول الماضي ضمن المرحلة الرابعة، فرفع رصيده الى 11 نقطة، وهو نفس رصيد التضامن صور وشباب البرج الفائز على الحكمة بنتيجة كبيرة (6-0)، تناوب على تسجيلها كل من: حسن الحاج (2)، أيمن بوصهيون (2)، محمد الحسيني وعلي عماد الموسوي.

كما حقق طرابلس الخامس نتيجةً لافتة أخرى، فأوقف النتائج الجيّدة لسبورتينغ أخيراً بتغلّبه عليه بثلاثة أهداف نظيفة، سجّلها: سعد يوسف، خالد جاسم وعبد الرزاق دكرمنجي.

ولم يُطل الشباب الغازية الانتظار، فعاد سريعاً الى مصاف أندية الدرجة الأولى قبل مرحلتين على اختتام سداسية الصعود لبطولة الدرجة الثانية، وذلك إثر فوزه على الاجتماعي (3-1).

أما البطاقة الثانية المؤهّلة الى دوري الكبار، فلا تزال المنافسة عليها مستمرة بين السلام زغرتا والراسينغ، مع أفضليّة للفريق الشمالي الذي يقف على مسافة 5 نقاط من خصمه بعد تعادلهما (1-1).

(الأخبار)

NBA

فوز كبير لميامي وممفيس يُسقط كليبرز

حقّق كل من تايلر هيرو ودانكن روبنسون أعلى رصيد له هذا الموسم مع 33 و27 نقطة توالياً، ليقودا ميامي هيت المنقوص إلى الفوز على متصدّر دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين فينيكس صنز (123-100)، في أمسية شهدت الانتصار الثامن توالياً لممفيس غريزليز وسقوط العديد من فرق المقدّمة. وقاد الثنائي ليلة مميزة لميامي الذي عادل رقماً قياسياً في النادي بتسجيله 22 ثلاثية في مباراة واحدة، ثمان منها كانت من نصيب روبنسون الذي سجل محاولتين مهمتين في الربع الأخير أحبطتا محاولة عودة لصنز. وغاب 11 لاعباً عن ميامي، ثالث المنطقة الشرقية، لأسباب عدة، بينهم نجمه جيمي باتلر.

وكان دنفن بوكر أفضل مسجّل في صنز برصيد 26 نقطة و20 ليكال بريدجز، علماً أن الفريق اكتفى بالتسجيل بنسبة 38% في المباراة لتتوقف سلسلة من ثلاثة انتصارات توالياً ويتعرض متصدر الدوري والمنطقة الغربية للخسارة التاسعة هذا الموسم.

وفي لوس أنجليس، سجّل جارين جاكسون 26 نقطة ليقود ممفيس غريزليز لانتصاره الثامن توالياً، جاء على حساب كليبرز (123-108). وقال براد جونز مساعد مدرب غريزليز: «أفضل ما في جارين أنه يمكن أن يلعب بعدة أساليب. عانى كليبرز للتعامل معه». وغاب عن ممفيس جا مورانت لإصابة في الفخذ وخسر جهود الكندي ديلون بروكس في أوائل الربع الثاني بعد أن تعرض لإصابة في كاحله.

وعزّز ممفيس مركزه الرابع في المنطقة الغربية مع 27 انتصاراً مقابل 14 هزيمة، فيما يحتل كليبرز المركز التاسع (19-21).

وفي تشارلوت، ورغم تسجيل اليوناني يانيس أنتيتوكونمبو 43 نقطة و12 متابعة، لم تكن كافية لتجنيب ميلووكي باكس حامل اللقب ورابع الشرقية الخسارة أمام هورنتس بنتيجة (114-106). كما سقط يوتا جاز، ثالث الغربية، أمام إنديانا بايسرز صاحب المركز الثالث عشر في الشرقية بنتيجة (125-113).

وفي بوسطن، حقّق جايلن براون أول تريبل دابل في مسيرته مع 22 نقطة، 11 متابعة و11 تمريرة حاسمة ليقود سلتيكس للثأر من نيويورك نيكس بفوزه عليه (99-75) بعد أن سقط ضده قبل ليلتين.

التدخّل السياسي يهدّد بعقوبات من الـ«فيفا»!

كلام كثير قيل خلال الساعات الـ48 الماضية حول مباراة النجمة والعهد، وما رافقها من أحداث، إلّا أن الشيء البارز كان الحديث عن «تهديد للسلم الأهلي»، إضافة إلى التدخّل السياسي على خط تأجيل اللقاء إلى موعد «يُحدد لاحقاً».

عناصر من الأمن الداخلي حاولوا منع فريق العهد من الدخول إلى ملعب المباراة بذريعة أنها «تهدد السلم الأهلي» وهو ما رفضه نادي العهد إدارة ولاعبين ودخلوا إلى أرض الملعب، فيما غاب فريق النجمة. مصادر «الأخبار» أكدت أنه تم رفع تقارير إلى وزير الداخلية بسام مولوي تؤكد أن المباراة «لا تهدد السلم الأهلي»، خاصة «أنها تُلعب من دون جمهور، ومع وجود عناصر أمنيين فهمتهم حماية اللقاء على أرضية ملعب مجمع فؤاد شهاب الرياضي في جونية»، إلّا أن الوزير مولوي أصرّ على أن المباراة «تهدد السلم الأهلي». وفي هذا الإطار تساءل كثيرون من متابعين وجماهير ولاعبين ومدربين سابقين حول جدوى هذه الخطوة والإصرار على هذا الأمر، وحول إمكانية وجود ضغط سياسي لإلغاء المباراة، خاصة أن الطريقة الوحيدة التي لا تؤدي إلى خسارة النجمة للقاء، هي عدم نزول لاعبي العهد إلى أرضية الملعب. من جهة ثانية برز ما تحدّث عنه إلى القناة الناقلة . مباشرة على الهواء . أمين سر نادي العهد محمد عاصي، عن أن وزير الشباب والرياضة جورج كلاس تدخّل قبل يوم من المباراة في محاولة للوصول إلى تسوية وتأجيل المباراة لمدة 24 ساعة، وهو ما لم تقبل به إدارة العهد التي أصرّت منذ اليوم الأول على لعب المباراة في وقتها ووفق الجدول المحدّد سابقاً.

كلّ هذه الأمور والتي تصبّ بشكل واضح في خانة التدخلات السياسيّة يمكن أن تعرّض النشاط الكروي للإيقاف من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، إذ من المعروف أنه بحسب القوانين الدولية يُمنع تدخل السياسة في الرياضة بأيّ شكل من الأشكال.

(الأخبار)

حاول عناصر من الأمن الداخلي منع فريق العهد من الدخول إلى ملعب المباراة بذريعة أنها «تهدد السلم الأهلي» (طلال سلمان)

نادال وهاليب يرفعان مستوى التحدّي في أستراليا

حقّق الإسباني رافايل نادال، المصنّف سادساً عالمياً، عودة ناجحة إلى منافسات رابطة محترفي كرة المضرب بعد غياب خمسة أشهر، بتتويجه يوم أمس الأحد بلقب دورة أستراليا المفتوحة التي تنطلق في 17 الجاري، إلا أن نادال يسعى لتحقيق رقم قياسي في عدد ألقاب البطولات الأربع الكبرى. ويتشارك حالياً الرقم مع المصنّف أول نوفاك ديوكوفيتش وروجيه فيدرر، 20 لكل منهم، ولكن مع غياب السويسري بسبب الإصابة والشكوك حول مشاركة الصربي بسبب مشاكل في تأشيرة دخوله إلى أستراليا على خلفية لقاح كورونا، ستكون الفرصة سانحة أمام الإسباني للتقدم على غريميه وتحقيق لقب ثان في أستراليا بعد عام 2009.

ولم يخسر نادال أي مجموعة طيلة الأسبوع في ثلاث مباريات خاضها في ملبورن (انسحب منافسه قبل مباراة ربع النهائي)، إلا أن المواجهة النهائية ضد كريسي لم تكن سهلة، بعد أن حافظ كل لاعب على شوط إرساله في المجموعة الأولى قبل أن يحتكما إلى شوط كسر التعادل، حسمه الإسباني بصعوبة (8-6). وحمل هذا الزخم معه إلى المجموعة الثانية ومكّنه سريعاً من رد الكسر الفائت، رافعاً رصيده إلى 89 لقباً في مسيرته الاحترافية، ضامناً أن يكون في جعبته لقب على الأقل للسنة التاسعة عشرة توالياً. ورغم أنه لا يبدو أبرز المرشحين للفوز في أستراليا المفتوحة التي تنطلق في 17 الجاري، إلا أن نادال يسعى لتحقيق رقم قياسي في عدد ألقاب البطولات الأربع الكبرى. ويتشارك حالياً الرقم مع المصنّف أول نوفاك ديوكوفيتش وروجيه فيدرر، 20 لكل منهم، ولكن مع غياب السويسري بسبب الإصابة والشكوك حول مشاركة الصربي بسبب مشاكل في تأشيرة دخوله إلى أستراليا على خلفية لقاح كورونا، ستكون الفرصة سانحة أمام الإسباني للتقدم على غريميه وتحقيق لقب ثان في أستراليا بعد عام 2009.

ولم يخسر نادال أي مجموعة طيلة الأسبوع في ثلاث مباريات خاضها في ملبورن (انسحب منافسه قبل مباراة ربع النهائي)، إلا أن المواجهة النهائية ضد كريسي لم تكن سهلة، بعد أن حافظ كل لاعب على شوط إرساله في المجموعة الأولى قبل أن يحتكما إلى شوط كسر التعادل، حسمه الإسباني بصعوبة (8-6). وحمل هذا الزخم معه إلى المجموعة الثانية ومكّنه سريعاً من رد الكسر الذي تعرّض له في الشوط الثالث، قبل أن يكرر ذلك في الثامن ويحسم اللقاء لمصلحته.

عودة قوية لهاليب

ولدى السيدات، أحرزت هاليب لقبها الأول منذ 2018 بفوزها في النهائي على الروسية فيرونيكا كودرمتيوفا (6-2)، (6-3). وأظهرت المصنّفة عشرين عالمياً حالياً أنها جاهزة بدنياً للعودة إلى مستوياتها بعد أن أبعدتها الإصابة عن العديد من البطولات الموسم الماضي أبرزها رولان غاروس، ويمبلدون وأولمبياد طوكيو، في تحضير مثالي لأستراليا المفتوحة. ولم تحقق هاليب، المتوّجة بلقبين كبيرين في مسيرتها (رولان غاروس 2018 ويمبلدون 2019)، أي كأس منذ فوزها بدورة روما في أيلول/سبتمبر 2020، بسبب تمزق في ربلة الساق أدى إلى غيابها عن النصف الثاني من عام 2021 وسقوطها لفترة وجيزة خارج المراكز العشرين الأولى للمرة الأولى منذ عام 2013. لكنّ ابنة الـ30 عاماً عادت إلى لياقتها الكاملة وأثبتت أنها قادرة على المنافسة على أعلى المستويات، بعد فوزها بلقبها الرقم 23 في مسيرتها الاحترافية على ملعب «رود لايفر أرينا» العريق. وقالت وصيفة أستراليا المفتوحة عام 2018: «فلنستمر في تحقيق الانتصارات لأنّي أحب هذا الشعور». وتابعت: «جسدي في حال جيدة. براودني شعور جيد. خضت خمس مباريات قاسية وجسمي في حال جيدة. لا أشعر بالتعب المفرط. بدنياً أنا في المكان المناسب، الثقة تنمو واشعر بأنني أؤدي بطريقة تمكّنني من الفوز».

في وقت سابق، حقّقت الأميركية أماندا أنيسيموفا (78 عالمياً) لقب الدورة الثانية في ملبورن بفوزها في النهائي على البيلاروسية ألياكسندرا ساسنوفيتش (107 عالمياً) (7-5)، (1-6)، (6-4)، لتحقق ابنة العشرين عاماً لقبها الثاني في مسيرتها الاحترافية.

(أ ف ب)

أكّد رافايل نادال وسيمونا هاليب أنهما جاهزان لأولى البطولات الأربع الكبرى بشكل كبير

على الغلاف

لم تستميت قوات صنعاء في الدفاع عن مديريات عسيلان وبيحان وعين في محافظة شبوة، والتي كانت سقطت تحت أيديها باتفاقات قبَلية وليس في إطار خطّة عسكرية. لكّن الجيش و«اللجان الشعبية» سرعان ما حوّلا نشوة التحالف السعودي - الإماراتي والقوى الموالية له، بـ«نصرٍ» عزّ عليهم طيلة السنوات الماضية. إلى غمّ. بشنّهما سلسلة عمليات استنزاف أوقعت خسائر هائلة في صفوف المقاتلين الجنوبيين خصوصاً. توازياً مع إيصال رسائل إلى أبو ظبي بأن أيّ محاولة لتجاوُز المديريات الثلاث ستضع الأراضي الإماراتية في دائرة الاستهداف الجوّي

«إعصار الجنوب» يفتكّ بأهله
صنعاء لأبو ظبي: تجاوُز شبوة يقابله استهداف الإمارات

لقمان عبدالله

نجح الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» في احتواء الهجوم الكبير الذي شنّه التحالف السعودي - الإماراتي والقوى المحلية التابعة له، على مديريتَي عسيلان وبيحان في محافظة شبوة (جنوب شرق)، وحوّلا «إنجازات» خصومهما في إطار ما سُمّيت «عملية إعصار الجنوب»، إلى مسعى دائم للبحث عن ملاجئ تقي القادة والضبّاط والجنود، الملاحَقة والاستهداف، فيما بدأ العمل، في أبو ظبي تحديداً، على حضر التطوّر الأخير في حدود مقتضيات المشاركة مع الرياض، ومِن خلفها واشنطن، على تفاهمات عقدتها مع القبائل الرئيسة، ولا سيّما قبيلة بلحارث، قبل أن تنكث الأخيرة بالاتفاق المُوقّع منتصف العام الماضي، والقاضي بتحييد عسيلان. بدلاً من ذلك، حوّل الجيش و«اللجان» قدراتهما المحدودة في المديريات المذكورة إلى حرب استنزاف، معتمدَين على الكمائن والإغارات السريعة ثمّ الانسحاب، فضلاً عن استهداف الحشود والاجتماعات العسكرية بالطائرات الانتحارية المسيّرة والصواريخ الباليستية، والتي عُلم أن رؤوسها هي من النوع المتشظّي الذي ينفجر قبل الوصول إلى الأرض بأمتار قليلة، وينتشر على مسافة واسعة. وممّا سهّل تلك الهجمات، تحقيق الأجهزة الأمنية التابعة لصنعاء اختراقات أمنية عمودية في المستويات القيادية للقوات الموالية لـ«التحالف»، الأمر الذي أتاح لها استهداف أكثر من مقرّ قيادي ونقاط للتحشد. ففضلاً عن قتْل العديد من قادة الكتائب، أدّى هذا التكتيك إلى قتْل اثنين من قادة الألوية، هما قائد «اللواء الثاني - عمالقة» العميد سميح الصبيحي، وقائد «اللواء الثالث - عمالقة» العميد مجدي الردفاني (أبو حرب)، والأخير كان من ضمن مجاميع سلفية زجّت بها سابقاً دولة الإمارات في الحرب الأهلية في ليبيا.

كذلك، أحصت وسائل إعلام جنوبية وناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي ما يقرب من 700 بين قتيل وجريح، منهم 250 تمّ تشييعهم في المحافظات الجنوبية، فيما تعمّد الناطقون العسكريون والإعلاميون لألوية «العمالقة»، في محاولة للتخفيف من وطأة الخسائر، إعلان ما تكبّدته كلّ قرية ومدينة على انفراد. من جهتها، احتفلت وسائل الإعلام الموالية لـ«التحالف» بما وصفته بـ«التحوّل في مجريات الحرب»، والذي شكّل بالنسبة إليها مادّة نادرة افتقدتها في السنوات الماضية، بل إن المسؤولين والمحلّلين والخبراء الذين تمّت استضافتهم في تلك الوسائل ذهبوا إلى حدّ مُجانَبة الواقع، وإحياء رغباتهم وشعاراتهم القديمة، والعودة إلى نغَمة «تحرير» العاصمة صنعاء وعزل «أنصار الله» في جبال مران. وعلى رغم أن دولة الإمارات، المسؤولة الأولى عن الهجوم في شبوة كون ألوية «العمالقة» تأتمر بأمرها، ليست بوارد توسعة العملية لتشمل مناطق شمالية، خصوصاً في ظلّ ورود معلومات عن أن صنعاء أوصلت إلى أبو ظبي، من خلال وسيط، تهديداً بتوسعة الردّ ليشمل أهدافاً في الإمارات. وبحسب المعطيات، فقد أدرك الإماراتيون، على ما يبدو، جدّية التهديد اليمني، ولذا فقد بادروا في الساعات الماضية إلى محاولة احتواء الموقف، عبر البعْث برسائل تهدئة غير مباشرة، تمثّل بعضها في توجّه مستشار وليّ عهد أبو ظبي، عبد الخالق عبدالله، بنصيحة إلى مَن وصفهم بـ«حكماء وعقلاء القوم في الجنوب»، بعدم الانجرار إلى مغارك في الشمال اليمني، وتمثّل «تحرير مأرب لأهلها». وعلى إثر تلك التغريدة، سارع الإعلاميون والناشطون التابعون لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً، إلى تغيير خطابهم المنتشي بـ«النصر»، إلى التركيز على فداحة الخسارة البشرية في هذه المعركة ومساوقة الموقف الإماراتي، ومن ذلك ما كتبه أحد النشطاء القريبين من دوائر القرار في «الانتقالي» من أن «فاتورة باهظة دفعها الوطن من دماء أطهر شبابه لن تُصلح خيانة الإخونج في شبوة وتسليم بيحان»، وأن «هناك من يطلب أن نحرّر الشمال كذلك وندفع كلّ جندي جنوبي ثمناً لعودة محسن ونظامه إلى صنعاء»، ليختم بالقول: «العنة الله على مَن يوافق على طلبكم». والجدير ذكره هنا، أن هجوماً مماثلاً لـ«العمالقة» منتصف الشهر الماضي في مديرية حيس في الساحل الغربي، توقّف فجأة ومن دون أي مبرّر عسكري وميداني، وقد قيل يومها إن خشية الإمارات من ردود صنعاء هي التي علّقته.

تحوّل «إنجاز شبوة» إلى عبء سياسي وميداني (أ ف ب)

حوّلت قوات صنعاء قدراتها المحدودة في مديريات شبوة الثلاث إلى حرب استنزاف

كيف استُعيدت المديريات الثلاث؟

لم يكن تحرير مديريات عسيلان وبيحان وعين، بالنسبة إلى الجيش و«اللجان»، هدفاً بذاته، كما لم يكن مندرجاً ضمن خطّة عسكرية للعودة إلى المحافظات الجنوبية؛ ذلك أن القرار بشأن هذه المحافظات مؤجَّل إلى ما بعد تحرير الشمال بشكل كامل، على رغم أن قرار طرْد القوات الأجنبية من الأراضي اليمنية كافة محسوم بالنسبة إلى قيادة صنعاء. لكن بالرجوع إلى أوائل تموز من العام الماضي، تحضر عملية «النجم الثاقب» التي شنّتها القوات الموالية لـ«التحالف» في محافظة البيضاء، واستولت خلالها على كامل مديرية الزاهر، بعد السيطرة على مركزها، وواصلت التقدّم في جبهات الصومعة وذي ناعم، باتجاه مدينة البيضاء، مركز المحافظة. وفي أقلّ من 48 ساعة، تمكّن الجيش و«اللجان» من شنّ هجوم معاكس ومباغت، استعادا على إثره جميع تلك المناطق، واستكملا عملياتهما وصولاً إلى مديريتَي الصومعة ومسورة، آخر قلاع تنظيم «القاعدة» في البيضاء.

وبمجرد تحرير البيضاء، تهاوت جبهات «التحالف» في أكثر من منطقة، ومنها جبهة شبوة التي تواصلت قبائلها الرئيسة مع قوات صنعاء، وأبدت استعدادها للتعاون معها، ليَعقب هذا اتفاقُ الطرفين على تسهيل دخول الجيش و«اللجان» إلى مديريات بيحان وعين وعسيلان (سيطرتا عليها خلال 12 ساعة ومن دون أيّ خسائر بشرية في صفوفهما)، مقابل أن تدار المديريات الثلاث من قِبل الأهالي أنفسهم، على أن تكون مرجعيتهم السياسية والإدارية في العاصمة. كان بإمكان قوات صنعاء، عندها، أن تستفيد ممّا يُصطلح عليه في أصول الحرب بـ«الموفقية العسكرية»، وتستكمل تقدّمها إلى مناطق أخرى في شبوة، مستفيدة من انهيار كامل في معنويات قوات هادي و«العمالقة»، لكن عدم وجود قرار بدخول الجنوب أدّى إلى الاكتفاء بالمديريات الثلاث.

الحدث

افتتاح متفجّر للبرلمان العراقي
انتخاب الحلبوسي (لا) يسهّل ولادة الحكومة

انتقل الاشتباك السياسي العراقي من الشارع إلى مجلس النواب، بصورة أكثر ضراوة. حوّلت المجلس في يوم افتتاحه إلى حلبة ملاكمة. تعرّض خلالها رئيس السنّ، محمود المشهداني، لاعتداء، من قِبَل عناصر في «الكتلة الصدرية». اعتداءٌ عزّز المخاوف الموجودة أصلاً لدى المكوّنات العراقية من اعتماد «التيار الصدري» أسلوب الفرض. فيما لو تمكّن من الاستفراد بالحكم، من خلال حكومة الأغلبية التي ينادي بها

بغداد – سَرى جيّاد

افتتاحية ساخنة سُجّلت لمجلس النواب العراقي الجديد، أمس، مع التطوّرات الدراماتيكية التي طرأت على المشهد السياسي، لتنتهي بضرْب رئيس السنّ، محمود المشهداني، بعد أن همّ بالمصادقة على طلب تقدّم به «الإطار التنسيقي» الشيعي المعارض لـ«التيار الصدري»، لإعلانه الكتلة الأكبر في البرلمان، وليجري اختيار المرشّح لرئاسة الوزراء من قِبَله، ما استفزّ «الصدري» الذي فاز بـ73 مقعداً في البرلمان المكوّن من أصل 329 مقعداً، ويرى أنه هو من يحقّ له ترشيح رئيس الوزراء باعتباره الحزب الفائز بأكبر عدد من النواب.

الانقلاب في المشهد، بدأ بتطوّر مفاجئ في كتلتَي «تقدم» و«عزم» الممثّلتَين لـ«المكوّن السُني»، تمثّل بإعلان اتفاق بينهما يقضي بترشيح رئيس «تقدم»، محمد الحلبوسي، لرئاسة مجلس النواب، على أن يتولّى رئيس «عزم»، خميس الخنجر رئاسة الكتلة المندمجة في البرلمان، والتي قال الحلبوسي إنها صارت تضمّ 67 نائباً، ما أدى عملياً إلى حسم رئاسة مجلس النواب لمصلحة الأخير، غير أن عدداً من نواب «عزم» انشقّوا ورشّحوا المشهداني للمنصب، ثمّ نال الأخير دعم «الإطار التنسيقي» لترشيحه.

ووقعت مشادات كلامية بين نواب «التنسيقي» ونواب «الصدري»، وتعرّض المشهداني للضرب بعكّاز على رأسه من قِبَل أحد أعضاء «التيار»، وفق مصدر من داخل الجلسة، ليُنقل بسيّارة إسعاف إلى مستشفى ابن سينا في بغداد التي غادرها بعد ساعات. ثمّ سادت حالٌ من الفوضى تخلّلتها هتافات لنواب «التيار» من قبيل: «نعم نعم للإصلاح»، بينما هتف نواب «الإطار»: «نعم نعم للحشد»، وأطلق فريق ثالث شعارات تأييد لحراك تشرين. وترأس رئيس السنّ البديل، خالد دراجي، الجلسة بعد إصرار من نواب «الصدري» على استكمالها، على رغم خروج عدد كبير من النواب منها، ولا سيما نواب «الإطار».

وطوّقت تجمّعات من أنصار الصدر البرلمان، بعد أن ثار جدل بشأن قانونية الجلسة والنصاب إثر الانسحابات، إذ رغم كلّ هذا الجدل، أعلنت الدائرة الإعلامية في مجلس النواب انتخاب الحلبوسي رئيساً للمجلس بـ130 صوتاً مقابل 10 أصوات للمشهداني، وبطلان 10 أصوات، أي أن مجموع عدد النواب المصوّتين أقلّ من نصف أعضاء المجلس.

وسادت مخاوف لدى النواب السُنة والكرد بعد ضرب المشهداني، ونُقل عن مصادر في «الحزب الديموقراطي الكردستاني» أسفها لما حصل للرجل، فيما أشارت مصادر أخرى إلى أن الأكراد الذين كانوا قد اتفقوا على الدخول في المفاوضات الحكومية موحّدين، سينتظرون التوافق الشيعي قبل المشاركة في هذه المفاوضات. وقبيل افتتاح الجلسة، أبلغ عضو «تكتل سائرون» الذي يمثل «التيار الصدري»، علي سعدون اللامي، «الأخبار»، بأن «تشكيل الحكومة الجديدة سوف يستغرق من شهرين إلى ثلاثة أشهر، وذلك لعدم توافق البيت الشيعي، خصوصاً أن الإطار التنسيقي يريد أن يكون طرفاً في اختيار رئيس الحكومة المقبلة فيما التيار متمسّك بتشكيل حكومة أغلبية». وحول ما إذا كان قد تمّ التداول بأسماء مرشحين لرئاسة الوزراء، أوضح اللامي أنه «تمّ تداول أسماء، لكن لا أعتقد أن هذه الأسماء سيتمّ ترشيحها، وسوف تظهر في الساعات الأخيرة شخصية غير مطروحة. هذا ما تعوّدنا عليه. ويمكن أن تكون هذه الأسماء طُرحت من أجل أن تُحرق». وقال اللامي إن الأمور أصبحت واضحة، بخاصة إذا فاز الحلبوسي برئاسة المجلس، «فهذا يعني اتفاق الكتلة الصدرية وعزم وتقدم والكرد، بالتالي تصبح الكتلة الأكثر عدداً واضحة».

الكرد سينتظرون التوافق الشيعي للدخول في المفاوضات الحكومية

لكن اليوم العراقي الحافل بالأحداث، يؤكد أن عملية تشكيل الحكومة الجديدة لن تتمّ من دون اتفاق بين «الصدري» و«الإطار»، اللذين عقدت قيادتاهما اجتماعَين جرى خلالهما الاتفاق على عناوين سياسية للمرحلة المقبلة، هي أقرب إلى تبديد المخاوف منها إلى وضع آلية واضحة للحكم، ولذلك لم يتمّ الاتفاق حتى الآن بين الجانبين على اسم رئيس الوزراء.

أعلن المشهداني أنه ما زال هو رئيس السنّ، ورفع الجلسة، مؤكداً أنه لا يمكن استئنافها إلّا بإذنه، موضحاً «أنني تعرّضت لاعتداء وضغط نفسي من بعض النواب، فغادرْت قاعة مجلس النواب بعد أن أعلنْت طلب المداولة لسؤال المستشار القانوني عن الطعن المُقدَّم على ترشيح السيد الحلبوسي، وذهبت إلى المستشفى القريب من قاعة المجلس لإجراء فحوصات بعد شعوري بالجهد والتعب نتيجة الاعتداء». وعلى إثر تلك التطوّرات، أعلن رئيس الجلسة الافتتاحية، النائب عن «الإطار التنسيقي» حاكم الزاملي، رفْع الجلسة إلى يوم الثلاثاء المقبل، على أن يُستأنف خلالها انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء المكلف.

طوّقت تجمّعات من أنصار الصدر البرلمان بعدما ثار جدل بشأن قانونية الجلسة والنصاب إثر الانسحابات (أ ف ب)

تقرير

عباس يستنجد بالسيسي: أنقذوا السلطة من الانهيار

لا يوفّر محمود عبّاس أيّ وُجهة يمكنه التحرّك نحوها لمنْع خروج زمام الأمور من يديه. والحيلولة دون انهيار السلطة الفلسطينية، في ظلّ ما تواجهه من حنق شعبي في الضفّة الغربية المحتلة. وتأتي تحرّكات عبّاس هذه، والتي تندرج في إطارها زيارته مصر اليوم، وسط التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الفلسطينية عموماً، وتداعيات معركة «سيف القدس» التي رسّخت معادلة جديدة، خصوصاً، إلى حدّ أنها فرضت نفسها سبباً وراء تأجيل جلسة المجلس المركزي لـ«منظمة التحرير»

غزة - رجب المدهون

يستعدّ رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، لطلب المساعدة المصرية في منْع انهيار السلطة، في ظلّ واقع اقتصادي وشعبي خانق يتكوّن ضدّها في الضفة الغربية المحتلة. ومن المتوقّع أن يتطرّق عباس إلى هذه المسألة خلال زيارته مصر، حيث سيلتقي الرئيس عبد الفتاح السيسي على هامش «منتدى شباب العالم» بنسخته الرابعة. وأعلن سفير فلسطين لدى مصر، دياب اللوح، أن «عباس وصل أمس إلى مدينة شرم الشيخ، في زيارة لمصر تستغرق يومين، تلبية لدعوة من السيسي»، لافتاً إلى أن لقاءه بالأخير «سيبحث آخر المستجدّات على الساحة الفلسطينية، والجهود المبذولة لدفع عملية السلام، وإنهاء الاحتلال، كما سيبحث الجهود التي تبذلها مصر لتحقيق المصالحة الوطنية، وإنهاء الانقسام، وإعادة إعمار ما دمّره العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة، في أيار الماضي».

وبحسب ما علمت «الأخبار» من مصادر في السلطة، فإن زيارة عباس تهدف إلى وضع السيسي في صورة نتائج اللقاء الأخير الذي عقده مع وزير جيش الاحتلال، بيني غانتس. كما أنها تُساوق رغبة عباس في تحسين علاقته بالمصريين، واستعادة دور السلطة في ما يتعلّق بأيّ تفاهمات تخصّ قطاع غزة. كذلك، سيطلب «أبو مازن» من الرئيس المصري، تقديم دعم لمصلحة السلطة لمنْع انهيارها، في ضوء تفاقُم الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها، إضافة إلى الضغط على حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، لوقف نشاطاتهما في الضفة، والتي تؤثّر سلباً على مكانة السلطة، في ظلّ استمرار الحملات الإعلامية ضدّ الأخيرة.

تهدف زيارة عباس إلى وضع السيسي في صورة نتائج اللقاء الأخير الذي عقده مع غانتس

في هذا الوقت، تقرّر تأجيل جلسة المجلس المركزي لـ«منظمة التحرير»، والتي كانت مقرّرة في 20 من الشهر الحالي، بحسب ما أفاد به عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، واصل أبو يوسف. ويأتي ذلك، وفق المعلّن، على خلفية ما يفرضه برنامج الزيارات الخارجية لعباس. إلّا أن مصادر مطّلعة كشفت، لـ«الأخبار»، أن «السبب الرئيس لتأجيل الجلسة مرتبط بخلافات بين حركة فتح، وفصائل منظّمة التحرير في غزة وسوريا، وخصوصاً الجبهتَين (الشعبية والديموقراطية)، بعد رفض الفصائل التوجيهات الأخيرة لعباس ونيّتها طرح قرارات جديدة مخالفة لرؤية فتح خلال الفترة الحالية». وطلبت «فتح» من الفصائل الإحجام عن إبداء معارضتها لسياسات عباس، خصوصاً خلال جلسة المجلس المركزي لـ«منظمة التحرير»، مقابل عودة المخصّصات المالية التي تمّ قطعها عنها، قبل عدّة سنوات. إلّا أن «الشعبية» و«الديموقراطية» رفضتا العرض، ودعتا الحركة إلى تعديل سياساتها، بما يتوافق مع توجّهات أبناء الشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية، التي ترسّخت بعد معركة «سيف القدس»، في أيار الماضي.

أعلنت وزارة الداخلية في قطاع غزة اعتقال متورّط في عملية اغتيال القيادي في «كتائب القسام» فادي البطش (أ ف ب)

اعتقال قاتل البطش

في سياق منفصل، أعلنت وزارة الداخلية في قطاع غزة، أمس، اعتقال متورّط في عملية اغتيال القيادي في «كتائب القسام» - الجناح العسكري لحركة «حماس» -، فادي البطش، في ماليزيا، في نيسان 2018. وأوضح المتحدث باسم الوزارة، إياد البزم، في بيان، أنه «من خلال التحقيقات الجارية لدى جهاز الأمن الداخلي، اعترف أحد الموقوفين بتورّطه بالعملية، بتكليف من جهاز الموساد، فيما يجري استكمال التحقيقات في القضية مع الموقوف». ووُجد البطش مقتولاً فجر 21 نيسان 2018، في العاصمة الماليزية كوالالمبور، وذلك أثناء ذهابه لصلاة الفجر في المسجد، في الوقت الذي اتّهمت فيه مصادر عبرية، القيادي «الحمساوي» بالضلوع في تطوير المعدّات القتالية للحركة. وبحسب مصادر أمنية فلسطينية تحدثت إلى «الأخبار»، «فقد جرت عملية الاعتقال في قطاع غزة، بعد مراقبة أحد الأشخاص العائدين من الخارج، حيث تبيّن خلال الفحص تلقّي هذا الشخص اتّصالات من جهات معادية، اتّضح من خلال الفحص، أنها مرتبطة باستخبارات الاحتلال». وكشفت المصادر أن العميل الذي تمّ اعتقاله، دخل قطاع غزة قبل أشهر لزيارة أهله، وتمّت مراقبته وإلقاء القبض عليه، حيث اعترف خلال التحقيقات بأنه نفّذ مع شخص آخر عملية اغتيال الشهيد البطش.

سوريا

صعّد الجيش السوري، بدعم جوّي روسي، حملاته العسكرية على خلايا تنظيم «داعش» المنتشرة في بعض الجيوب في البادية السورية، وذلك بعد ارتفاع وتيرة هجمات التنظيم على مواقع الجيش ودورياته. ويأتي ذلك بينما تتواصل في المناطق النفطية شرقي سوريا، التدريبات الأميركية الهادفة إلى منْع تجدّد الهجمات الصاروخية، والتي يبدو أن واشنطن باتت تخشى جدّيًا استمرارها

واشنطن تتدرّب لحماية قواعدها
حملة مركّزة ضدّ «داعش» في البادية

واشنطن متّهمة بحماية عناصر «داعش» ودفعهم لشنّ هجمات لإشغال القوات السورية والروسية (أ ف ب)

نفّذت الطائرات الحربية الروسية عشرات الغارات على عدد من الجيوب في البادية السورية، في وقت استقدم فيه الجيش السوري تعزيزات عسكرية، وبدأ تنفيذ عمليات تمشيط بحثاً عن خلايا تنظيم «داعش». وبحسب مصادر ميدانية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن هذه العمليات جاءت بعد مسح جوّي لمناطق عدّة، حيث تمّ تحديد «بنك أهداف» للأماكن التي يُتوقّع أن تكون الخلايا «الداعشية» متمركزة فيها. وإذ أكدت المصادر أن التمشيط والقصف المدفعي لا يزالان مستمرّين، فقد أوضحت أن المساحة الواسعة للبادية، واعتماد التنظيم على أسلوب تفخيخ الطرقات وشنّ هجمات مباغتة والعودة إلى الاختباء، صعّبا من العملية، خصوصاً أن المنطقة متّصلة بمنطقة التنف التي تتمركز فيها القوات الأميركية. وفي هذا الإطار، أعادت المصادر اتّهام واشنطن بحماية عناصر «داعش» ودفْعهم إلى شنّ هجمات لتحقيق هدفين اثنين: الأوّل إشغال القوات السورية والروسية، والثاني تقديم دلائل على عودة نشاط التنظيم، ما يؤمّن بدوره غطاءً لبقاء القوات الأميركية. بموازاة ذلك، كثّفت قوات الجيش السوري والطائرات الحربية الروسية عمليات استهدافها مواقع تمركز الفصائل المسلحة في منطقة جبل الزاوية، والتي تمثّل الجيب الأخير الذي تسيطر عليه الفصائل المتشددة على طريق حلب – اللاذقية، حيث يبدو أن تركيا تحاول تثبيت خريطة الحالية عن طريق إضافة نقاط تمركز جديدة لقواتها، تمثّل خطّ دفاع أمام أيّ عمليات قد ينفّذها الجيش السوري. كذلك، يستهدف هذا الانتشار محاولة العودة للإشراف على طريق حلب – دمشق (M5) الذي سيطر عليه الجيش السوري بعد عملية عسكرية تخلّلتها مواجهات مع القوات التركية أسفرت عن مقتل وإصابة أكثر من 100 جندي تركي قبل نحو عامين، وأعقبها استحداث الأتراك نقطة مراقبة جديدة لهم في منطقة أفس، على مقربة من «M5».

> اللافت في الانتشار العسكري التركي في إدلب محاولة العودة للإشراف على طريق حلب – دمشق

وبالتوازي مع ما تقدّم، رفع الجيش السوري من وتيرة عملياته العسكرية ضدّ «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، سواءً عن طريق القصف المدفعي الذي طاول مناطق عديدة على طول خط التماس شمال شرقي سوريا وتركّز بشكل رئيس على محيط منطقة عين عرب (الأمر الذي أدّى إلى تدمير عدد من المنازل وإصابة مدنيين، وفق ما ذكرت مصادر كردية)، أو عن طريق الطائرات المسيّرة التي نفّذت ثلاث غارات، إحداها استهدفت اجتماعاً لقادة ميدانيين في القوات الكردية، من دون ورود معلومات دقيقة حول نتيجة الاستهداف. وأعاد وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، التصعيد الأخير إلى مقتل ثلاثة جنود أتراك إثر انفجار عبوة ناسفة على الشريط الحدودي مع سوريا، متوعّداً من سمّاهم «الإرهابيين» بـ«الحساب العسير»، في إشارة إلى مقاتلي

«حزب العمّال الكردستاني» (بي كي كي) الذين تتّهمهم أنقرة بالوقوف وراء هذه الهجمات، وبوجود ارتباطات وثيقة بينهم وبين «قسد».

على أن التصعيد التركي، والذي جاء بعد إعلان واشنطن ضمان عدم قيام أنقرة بأيّ تحرّكات عسكرية ضدّ مناطق «الإدارة الذاتية»، لم يقابَل بأيّة ردّة فعل أميركية، في وقت تابعت فيه القوات الأميركية المتمركزة في المناطق النفطية شرقي سوريا، تدريباتها التي بدأت الأسبوع الماضي على خلفية تصاعُد الهجمات الصاروخية ضدّ قواعدها. وكانت قوات «المقاومة الشعبية» صعّدت استهدافاتها مواقع القوات الأميركية في كلّ من سوريا والعراق بالقذائف الصاروخية، الأمر الذي وصفته واشنطن بأنه «يمثّل تهديداً جدّياً»، خصوصاً بعد أن طاولت العمليات مواقع تُعتبر محصّنة مثل «قاعدة التنف» وحقلَي «العمر» و«كونيكو» النفطيَّين. وشملت التدريبات الأميركية محاكاة للتصدّي لهجمات صاروخية، فيما استقدمت واشنطن آليات عسكرية إضافية إلى المنطقة، وزادت عدد طلعات طائرات الاستطلاع في أجوائها. وبينما حاول البيت الأبيض التخفيف من وطأة الهجمات الأخيرة واعتبارها مؤقّتة، عن طريق ربطها بالمفاوضات النووية الإيرانية وذكرى استشهاد قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، من دون توجيه اتّهام مباشر إلى الجهة التي تقف وراءها، يُظهر السلوك العسكري الأميركي على الأرض وجود تخوّف حقيقي من استمرار هذه الهجمات، لما سيستتبعه من آثار على الوجود الأميركي في سوريا بشكل عام.

البادية المنهكة...
محاولات نهوض من رماد الإرهاب

بمساحتها التي تشكّل تقريباً نصف مساحة البلاد، شكّلت البادية السورية، على مدار السنوات الماضية، مسرحاً لمعارك مصيرية غيّرت مراراً من مسار الحرب، وأثّرت بشكل أو بآخر على موارد المنطقة الاقتصادية وغطائها النباتي، الذي كانت تعتاش عليه ثروة البلاد الحيوانية لعدّة أشهر من السنة

زياد غصن

لم تتأخّر مناطق البادية السورية كثيراً لتتحوّل، كغيرها مع بدايات الحرب، إلى ساحة معارك. في البداية، كانت غالبية التنظيمات المسلّحة من سعيها للسيطرة على تلك المناطق، وضْع يدها أولاً على الثروات الطبيعية ـ وما أكثرها ـ ومحاولة عزْل البلاد داخلياً عبر قطْع الطرق التي تربط المحافظات بعضها بالبعض الآخر، وخارجياً من خلال منْع التواصل السوري مع دول الجوار. إلّا أنه في مرحلة لاحقة، أصبح عُمق البادية منفذاً لتهريب السلاح والثروات المنهوبة، ومخبأً ومنطلقاً لبعض عمليات «الكرّ والفرّ» ضدّ الجيش السوري ونقاط حراسته، كما يحدث اليوم مع تنظيم «داعش».

ومساحة البادية، البالغة حوالى 10,2 ملايين هكتار، أي ما يعادل 55% من مساحة البلاد، تمنحها أهميتها الاستراتيجية، ولا سيما أن هذه المساحة تتوزّع على تسع محافظات، تأتي في مقدّمتها محافظة حمص، التي تشكّل باديتها ما يقرب من 34,5% من إجمالي المساحة، وخلْفها دير الزور بنسبة 30,3%، ثمّ ريف دمشق بنسبة 12,8%، فالرقّة رابعاً بنسبة 10,8%، والحسكة خامساً بنسبة 4,8%. وبمقاربة أسماء المحافظات الخمس السابق ذكرها مع سلسلة الأحداث الكبرى التي شهدتها البلاد خلال فترة الحرب، بدءاً من خروج حقول النفط والغاز عن سيطرة الحكومة، إلى ظهور تنظيم «داعش» وإعلانه «الخلافة الإسلامية» المتمدّدة على خمس محافظات، يمكن القول إن البادية كانت في أوقات معينة، ولظروف ما، أكثر أهمية وتأثيراً من المدن نفسها، وحتى الكبرى منها أيضاً.

حتى البادية لم تسلم

إزاء ذلك، عملت «الهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية»، بحسب ما يذكر مدير إدارة بحوث الموارد الطبيعية في «الهيئة البحوث الزراعية» منهل الزعبي «على دعم وتنمية المجتمعات القاطنة في البادية وتأمين عوامل الاستقرار للمجتمع المحلي وتنميته اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً».

> تراجُع الاستقرار الأمني في مناطق عدّة من البادية، كان له في المقابل أثر إيجابي

7 أشهر خلال السنة، لكنّ إنتاجها انخفض كثيراً في السنوات الأخيرة، بحيث إنها لم تعُد قادرة على توفير الاحتياجات العلفية لأكثر من شهرين سنوياً، نتيجة ما أصابها من موجات جفاف متلاحقة، وتعدٍّ على أراضيها وكسرها وزراعتها بالمحاصيل كالقمح والشعير، خاصّة في المسيلات المائية حيث تتوفّر الرطوبة، وتكون الأرض أكثر خصوبة.

بأضرار كبيرة جدّاً لهم، وفق مدير «هيئة تنمية وتطوير البادية»، محمد الطماس، الذي يوضح في حديثه إلى «الأخبار» أن «غالبية مناطق العمل خرجت عن السيطرة وتعرّضت للتخريب والتدمير، فكانت هناك اعتداءات واسعة على الغطاء النباتي من خلال فلاحة أراضي البادية وعمليات الحرق والاحتطاب، ودخول الآليات من جرارات وسيارات نقل، وفتح الطرق العشوائية». كما أن منشآت الهيئة ومشروعاتها الخدمية والاقتصادية في البادية، كانت هي الأخرى عرضة للنهب والسرقة والتخريب، إذ «تمّت سرقة وتخريب محتويات 375 بئراً ارتوازية كانت تؤمّن المياه لقطيع الثروة الحيوانية، و14 محطة تحلية لتأمين مياه الشرب للسكّان، و13 مشتلاً رعوياً، و59 محمية حكومية، إضافة إلى مباني الهيئة والعديد من آلياتها الإنتاجية والخدمية». ويضيف الزعبي، إلى ما سبق، «التراجع في أعداد الثروة الحيوانية، وخاصة الأغنام والإبل بسبب أعمال السرقة والقتل للقطعان، وتأثّر الثروة الحيوانية جراء ارتفاع تكاليف التنقّل، وقلّة المراعي المتاحة، وتدنّي مستوى الخدمات البيطرية. والأخطر من كلّ ذلك، هو وجود مخلّفات من الغام ومتفجّرات في مناطق عديدة، وتعرّض العاملين للخطر الأمني في مناطق أخرى. كلّ ذلك أدى إلى نزوح وهجرة عدد كبير من سكّان التجمعات في البادية».

مصائب الحرب... فوائد أحياناً

تراجُع الاستقرار الأمني في مناطق عدّة من البادية، كان له في المقابل أثر إيجابي، تمثّل ـ كما تُبيّن دراسات وزارة الزراعة ـ في ابتعاد رعاة الثروة الحيوانية عن هذه المناطق، وتجنّب بعضهم المغامرة في القيام بعمليات كسر للأراضي فيها، الأمر الذي أدّى إلى حدوث تحسّن في وضع الغطاء النباتي الحوّلي والمعمّر، وهذا ما ظهر في بعض مواقع بؤادي محافظات حلب، حماة، وريف دمشق. ومع أن الأخطار لا تزال قائمة، سواءً لجهة ظهور مسلحين وقيامهم بعمليات قتل ونهب، أو وجود ألغام وقذائف غير متفجّرة، إلّا أن محاولات إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الثروة الحيوانية والغطاء النباتي سرعان ما بدأت مع تحرير الجيش السوري لمساحات واسعة من البادية، بدءاً من عام 2016، حيث تُظهر الحصيلة الأوّلية لخطوات «هيئة التنمية»، وفقاً لبيانات مديرها الطماس، «إعادة تأهيل 78 بئراً في مختلف المحافظات، وإعادة وضع خمسة مشاتل لإنتاج الغراس الرعوية في الخدمة، والعمل على إعادة تأهيل الغطاء النباتي من خلال الزراعات الرعوية في المحميات الرعوية ومحميات تثبيت الكثبان الرملية في بؤادي عدّة محافظات»، وجميعها خطوات مستقاة من برنامج وطني أطلقته وزارة الزراعة أخيراً، ويهدف بشكل رئيس إلى الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية، وزيادة الحمولة الرعوية، وتأمين مستلزمات الثروة الحيوانية.

تقرير

معركة سعيد بوجْه القضاء: كسْر «التابو» مكسباً وحيداً؟

يترقّب التونسيون، بتشكّك، مآلات القضايا المتعلّقة بالجرائم الانتخابية والدعاوى ذات الصبغة المالية والجزائية وحتى الإرهابية، المدفونة في أروقة المحاكم على امتداد السنوات العشر الماضية. وإذا كانت ثمّة إيجابية في هذا المشهد، فهي أن القضاء عاد إلى دائرة ما يُسمح للعامّة بالتداول به

تونس ــ الأخبار

تعهّد القضاء التونسي، أخيراً، بأن ينظر في ملفّات الجرائم الانتخابية، وتولّى إحالة 19 شخصية سياسية على التحقيق في مخالفات وجُنح وجرائم انتخابية تعلّقت بالإشهار السياسي، وتجاوُز سقف الإنفاق المالي، وعدم شرعية الموارد المالية لبعض الأحزاب، بعدما كانت هذه الشخصيات تأمل أن تُقبر ملفّاتها، كما تلك المتعلّقة بانتخابات 2011 و2014، حيث أضحى الإفلات من العقاب معتاداً لدى السياسيين في تونس.

وبتشريح بسيط للبنية القضائية المختصّة ببتّ هذه القضايا، يتبيّن دهاء المشرّع في حبك مسار لامتناهٍ من الردهات التي يمرّ بها الملفّ إلى حين سقوط الدعوى العمومية. أوّل مَن يرصد المخالفات الانتخابية هي الهيئة الانتخابات، التي ينتخب أعضاءها نوابُ البرلمان، وهو ما يجعل من المنطقي ما يصيبها من تفكّك وصراعات بعد أشهر من تشكيلها، تنتهي بفضح أعضائها بعضهم البعض وتقاذُف التهم حول الولاءات الحزبية، من دون أن تجرى أيّ تحقيقات حول ذلك. فعلى سبيل المثال، امتنع القضاء عن التحقيق في مكالمة مسرّبة بين عضو الهيئة ومترشّح يملي عليه مواعيد زيارة أعوان الرقابة الانتخابية، والأمر نفسه انسحب على اتّهام عضو من الهيئة رئيسه ببيع قاعدة البيانات الانتخابية أو بالولاء لحزب سياسي مقابل تعيينه سفيراً إثر انتهاء عهدته كرئيس للهيئة.

حتى الهيئات التي قامت بواجبها في رصد المخالفات الانتخابية وصرّحت بذلك، وعلى رغم قطعيّة النص القانوني بوجوب إسقاط القائمة المخالِفة، وجد لها القضاء تأويلاً وأعادها إلى البرلمان. أمّا بعد انتهاء «العُرس الانتخابي»، فتتعهّد محكمة المحاسبات بأن تنظر في السجلات المالية للانتخابات والنفقات، وهي تمكّنت بالفعل، بإمكانيات بسيطة ويدوية، من حصْر قائمة من الإخلالات والجرائم وإصدار قرارات بخطايا وغرامات وإحالة الخروقات الجزائية إلى القضاء العدلي، ليبرز مجدّداً دهاء المشرّع أثناء صياغته القوانين التي تضمن حصانته قبل تولّي مهمّة التشريع وبعدها؛ فمحكمة المحاسبات لا سلطة لها في إسقاط قائمات انتخابية ولا مترشّحين، أو في إصدار قرارات

> ليس ضرباً من التجنّي على قضاة تونس الحديث عن تحالف بعضهم مع السلطة

سالبة للحرية، وحتى قراراتها القضائية يمكن لقضاة المحاكم العدلية الاستعانة بها فقط ولا حجّة قاطعة لها. تسلّم القضاة العدليون الملفّات من القضاء المالي منذ سنة. وعلى رغم الضغط الإعلامي الذي مارسه قضاة محكمة المحاسبات، مناشدين نظراءهم التحرّك من أجل حياة سياسية نظيفة وبرلمان من دون شبهات، لم تُفتَح التحقيقات رسمياً إلا في 28 تموز الماضي، كما لم تُجهَّز الإحالات على التحقيق إلّا منذ أيام قليلة.

ليس ضرباً من التجنّي على قضاة تونس الحديث عن تحالف بعضهم مع السلطة، فبيانات هياكلهم الداخلية نفسها ندّدت مراراً وتكراراً بهذا التحالف، فيما بقي المجلس الأعلى للقضاء صامتاً إزاء ما يُوجَّه من تُهم إلى القضاة. وربّما لولا الخلاف الحادّ بين الرئيس الأول السابق لمحكمة التعقيب، والوكيل الأول لمحكمة تونس، لما انكشفت صحّة الأحاديث عن الولاء والرشوة والمحسوبية وتصفية الحسابات السياسية بيد القضاة. وبعدما أضحى الخلاف مكشوفاً، تدخّل المجلس لحسمه، على رغم محاولات حكومة هشام المشيشي إنقاذ رجليها في الجهاز القضائي. وللتحالف المذكور امتيازات ينتفع بها الطرفان، فالطبقة الحاكمة آنذاك تحظى بحصانة من التتبّع القانوني، ويمكنها التشفّي من خصومها عبر الجهاز القضائي، كما قمْع الاحتجاجات العفوية ضدّها عبر الجهاز ذاته. وعلى سبيل المثال، تمرّ الآن سنة على التحرّكات ذات البعد الاجتماعي التي عرفتها البلاد، والتي أحيل فيها المحتجّون بسرعة قياسية إلى المحاكمة.

إزاء ذلك، وإن كانت ثمّة إيجابية في إجراءات الرئيس قيس سعيد في هذا المضمار، فهي كسْر حاجز الخوف من المؤسسة القضائية، التي بات منتسبوها مضطرّين إلى تلقّي النقد والعمل على تحسين صورتهم. وفي هذا السياق، سارع بعضهم الى بتّ قضايا متعلّقة بحقوقيين مضى عليها ثمانية أعوام على الأقلّ، أو قضايا أخرى على غرار قضية الرئيس الأسبق منصف المرزوقي المتعلّقة بالمسّ بأمن الدولة الخارجي، والتي قال مؤيّدو سعيد إن الأخير لم يطلب بتّها، فيما يرى معارضوه أن القرار القضائي المتّصل بها جاء في إطار سعي سعيد لضرْب معارضيه. من جهته، انتفض المجلس الأعلى للقضاء، مطالباً سعيد بعدم حلّه أو التدخّل في عمله.

على رغم الضغط الإعلامي الذي مارسه قضاة محكمة المحاسبات لم تُفتَح التحقيقات رسمياً إلا في 28 تموز (مهنّد الوبيب)

مقابلة | اجراها عبد الجليك سليمان

يرفض «تجمّع المهنيين السودانيين»، بشكل قاطع، المبادرة الأممية المنطلقة حديثاً لإيجاد حلّ للأزمة السياسية المتواصلة في السودان، معتبراً إيّاها محاولة للدفع في اتّجاه التطبيع مع المجلس العسكري. ويؤكد المتحدث الرسمي باسم التجمع، مهند مصطفى النور، في حوار مع «الأخبار»، تمسّك «المهنيين» بهدفه المتمثّل في إسقاط الانقلاب بشكل كامل، جازماً «(أننا) لن نكرّر أخطاء الماضي»، في إشارة إلى توقيع الوثيقة الدستورية مع العسكر عام 2019

مهند مصطفى النور

المتحدّث باسم «تجمّع المهنيين السودانيين»

- المبادرة الأممية مرفوضة وهدفها التطبيع مع الانقلاب
- استقالة حمدوك لم تضرّنا والأحزاب موقفها ضبابي
- دفعْنا باهظاً ثمن تسوية 2019 ولن نكرّر خطأنا

■ ماهي خططكم وأدواتكم لإجهاض الانقلاب، وتشكيل خارطة جديدة تقود إلى «دولة مدنية ديموقراطية»، كما تدّعون؟

نحن في خضمّ ثورة، أدواتنا الأساسية هي المسيرات المليونية السلمية، ففي خلال شهرَين فقط بعد الانقلاب، خرج أكثر من اثني عشر موكباً ضخماً، قدّمنا خلالها شهداء وجرحى، ولدينا العديد من التكتيكات الأخرى مثل العصيان المدني، الإضرابات، المواكب الليلية، الوقفات الاحتجاجية، كلّها أدوات ثورية متاحة وأثبتت جدواها ونجاحها في تركيع الانقلابيين. فبعد أن كُنّا نحن مَن نغلق الشوارع، أصبحوا هم مَن يغلقونها بالحاويات الضخمة، كما أن هناك أساليب أخرى، مثل التوقّف عن سداد الضرائب والرسوم للدولة، وإيقاف التحويلات المالية من الخارج، ومقاطعة وعزل رموز الانقلاب اجتماعياً.

■ ما هو تصوّركم لمستقبل قادة الجيش و«الدعم السريع»؟

هؤلاء مَن قوّضوا النظام الدستوري وانقلبوا عليه، وارتكبوا جرائم قتل بحقّ المدنيين والمتظاهرين السلميين، ويجب أن لا يفلتوا من المحاكمة، فشعار «العسكر للثكنات» قابل للتحقّق، فلا يوجد دولة محترمة في العالم تقبل بحُكم عسكري.

■ تدعو المسودة المقترحة لـ«ميثاق استكمال الثورة» إلى إسقاط المجلس العسكري بشكل كامل، وتشكيل سلطة انتقالية مدنية كاملة بمجلس سيادة مدني رمزي، ألا تبدو هذه الدعوة مثالية وغير واقعية؟

هذا حديث غير صحيح، وهناك محاولات بائسة من القوى المعادية للثورة لخلْق نوع من التوازي أو المنافسة بين التجمع ولجان المقاومة التي كانت وما زالت القيادة الفعلية للحراك وعصب الثورة، فليس هناك مجال لبعض مَن يحاولون التقليل ضبابياً لدى معظمها. نحن نسعى الآن إلى إحداث تغيير جذري قد يتعارض مع مصالح بعض الأحزاب ذات الامتيازات التاريخية، لذلك قطعت هذه الأحزاب الطريق أمام الثورة ولعبت دور حصان طروادة، بكلّ أسف.

■ لكن ألا تجدون أن استقالة عبدالله حمدوك وضعتكم في مأزق كبير، حيث بتّم في مواجهة مباشرة مع العسكر وحلفائه من المجموعات المسلّحة، بالإضافة إلى الدولة العميقة من فلول النظام السابق؟

القوى الثورية ثابتة على موقف واحد، وهو إسقاط الانقلاب وتأسيس سلطة مدنية من دون العسكر، ولذلك لم تتأثّر هذه القوى بتوقيع الاتفاق بين (قائد الجيش عبد الفتاح) البرهان وحمدوك في 21 تشرين الثاني الماضي، والذي كان أشبه بعقْد عمل تمّ بموجَبه استخدام حمدوك لإنجاز مهام محدّدة، وهي: تهدئة الشارع، واستعادة المساعدات الاقتصادية التي أُوقفت. ومن هنا، فإن استقالة حمدوك أو تنحّيه في الواقع؛ حيث أجبره الشارع عليها، لا تؤثّر كثيراً في معسكرنا، فالتظاهرات المجدولة مستمرّة في أوقاتها ولن تتوقف. ولذلك، لا نرى أن هناك مأزقاً، بل العكس، فالاستقالة فتحت الطريق إلى الثورة بالنسبة إلى بعض مَن كانوا يعلّقون آمالاً على حمدوك، رغم خيانته للثورة. كما كشفت الاستقالة الغطاء عن العسكر، حيث إن المجتمع الدولي كان يتعامل مع عقْد العمل بين البرهان وحمدوك كبداية لاستعادة الحكومة المدنية كاملة. بطبيعة الحال، نحن نعوّل بشكل أساسي وجذري على الداخل، على قوى الثورة الحيّة، لجان المقاومة وتجمّع المهنيين والأجسام المطلبية والفنّوية.

■ أين موقع الأحزاب السياسية من الحراك؟ لماذا استبعدْتَها؟

أنا لا أعني إقصاء الأحزاب السياسية، بل أؤكد على أهمية وجودها، فبدونها لا يمكن بناء دولة مدنية ديموقراطية، لكن عليها الاستفادة من الحراك الثوري في إعلان موقفها من الثورة بوضوح، إذ إنه لا يزال المهنيين دعا في ميثاقه السياسي إلى معالجة مسألة الحرب والسلام بالجلوس إلى طاولة الحوار داخل السودان.

■ يصف البعض الحراك الذي تقودونه بالعدَمي والصفري، ويدعونكم بدلاً من ذلك إلى الجلوس مع الفاعلين الآخرين في المشهد، ولا سيما العسكريين، توازياً مع إبقاء الضغط في الشارع، للوصول إلى صفقة سياسية مُرضية؟

مرّة أخرى، هناك فرق بين الثورة والصفقة السياسية، فالثورة تعني التغيير الجذري وعدم تكرار أخطاء الماضي، لذلك تبنّينا لاءات الشارع الثلاث (لا شراكة، لا تفاوض، لا مساومة). وأيضاً، لا شرعية لهذا الانقلاب، لأن التسوية التي تمّت في عام 2019 بتوقيع الوثيقة الدستورية، كانت فاتورتها باهظة، دفعَها الشعب مزيداً من الشهداء والمفقودين والمعتقلين. ما زالت الأوضاع في السودان مأساوية، لقد فقدنا مئات الشهداء، فيما أجبر الآلاف على النزوح من ديارهم في إقليم دارفور في الشهور الماضية، وفي جنوب كردفان، ولا يزال مواطنو شرق السودان يعانون التهميش والفقر والمرض. لذلك، فالحديث عن صفقة أو تسوية مرفوض تماماً. صحيح أن الحوار هو الطريق الأمثل لإيجاد حلول للقضايا والأزمات، لكن جرّبناه ووقّعنا الوثيقة الدستورية، فانقلب عليها العسكريون بعدما قتلوا المعتصمين وزجّوا بشركائهم في المعتقلات، فلا يمكن الوثوق بهم، ولا يمكن أن نكرّر أخطاء الماضي ونجلس إلى القتَلة الذين احترفوا سفك دماء الشعب وانهكوه بسرقة موارده.

■ «تجمع المهنيين» الذي تأسّس في عام 2012، وكانت انطلاقته الحقيقية في عام 2016، كانت له بصمته في إطاحة النظام السابق والضغط على المكوّن العسكري في الحكومة الانتقالية، لكنه لم يطوّر أدواته في العمل الثوري ولا رؤاه السياسية بالقدْر نفسه، هل هذا صحيح؟

تجمّع المهنيين كان ولا يزال في قلب الثورة. صحيح أنه قد حدثت بعض التصدّعات خلال المسيرة، وذلك بسبب أن بعض القوى السياسية التي لعبت دور حصان طروادة، حاولت تصفية قوى الثورة ومنها تجمّع المهنيين، عندما انتُخبت قيادة جديدة للتجمع في أيار 2020، في انتخابات نزيهة وبحضور مراقبين من قوى الحرية والتغيير، إلّا أن المجلس المركزي للاخيرة رفض القائمة الفائزة، بحجّة أن ذلك يخلّ بالتوازن داخل المجلس المركزي، بمعنى توازن القوى المتعلّق بمشروع التسوية مع العسكريين، ما اضطرّ تجمع المهنيين إلى سحب اعترافه بكلّ هياكل قوى الحرية والتغيير في تموز 2020، ومنذ ذلك الوقت لم يَعُد جزء منها، واختار الانحياز إلى الشارع والعمل مع قوى الثورة الحيّة مثل لجان المقاومة والأجسام المطلبية وخلافها. وقد طرحنا في 6 تشرين الثاني 2021 إعلاناً سياسياً، أعقبناه بميثاق سياسي في 1 كانون الثاني 2022، يتضمّن أهداف الشارع المتمثّلة في إسقاط الانقلاب، وتأسيس سلطة مدنية خالصة، واختيار رئيس ووزراء من قِبَل القوى الموقّعة على الميثاق.

■ لكنّ المسودة المطروحة أهملت «اتفاق جوبا للسلام»، وهذا ما قد يدفع الحركات المسلّحة، في حال تمكّنت من إطاحة الوضع القائم، إلى العودة إلى لغة السلاح. فما ردّكم؟

بالنسبة إلينا في تجمع المهنيين، فإننا نعتبر ما حدث في جوبا اتفاقاً فوقياً، لا يعالج جذور الأزمة السودانية، فالمسارات التي اقترحها لم تسفر عن نتائج، وبالفعل فقد تمّ الآن تعليق مسار شرق السودان الوارد ضمنها، بما يعني انهيار الاتفاقية برمّتها، فلا يمكن أن يُعلّق جزء منها ويظلّ ما تبقّى ساريا ونافذاً. وبالمناسبة، فإن بعض الأطراف الموقّعة على اتفاق جوبا تعتبره فاشلاً. وعليه، فإن تجمع المهنيين لا تزال مستمرّة، ما أسبابها وتداعياتها على مجمل الحراك؟

هذا ليس أوان الحديث عن الخلافات، لدينا قضايا أكبر، لكن بشكل عام ليست هناك انقسامات، يوجد تجمع مهنيين واحد، هو الذي أتحدث أنا باسمه الآن، وقيادته منتخبة منذ أيار 2020، وإن كان المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير رفضها كما أشرت إليك سلفاً. وهناك تجمع مهنيين آخر، داعم للانقلاب ويطبّق عليه «إجراءات تصحيحية»، وهذا ابتدعه الانقلابيون في محاولة للتشويش على الشارع الذي يعرف تماماً مَن هو تجمع المهنيين الحقيقي.

> ابتدع الانقلابيون تجمعاً مهنياً موازياً في محاولة للتشويش على الشارع

من دور لجان المقاومة، ولا يريدون لها أن تكون قوية ومنظّمة كما هي الآن. هذه الجهات عمدت إلى إضعاف لجان المقاومة، فيما يرى تجمع المهنيين في لجان المقاومة فالتظاهرات المجدولة مستمرّة في أوقاتها ولن تتوقف. ولذلك، لا نرى أن هناك مأزقاً، بل العكس، فالاستقالة فتحت الطريق إلى الثورة بالنسبة إلى بعض من كانوا يعلّقون آمالاً على حمدوك، رغم خيانته للثورة. كما كشفت الاستقالة الغطاء عن العسكر، حيث إن المجتمع الدولي كان يتعامل مع عقْد العمل بين البرهان وحمدوك كبداية لاستعادة الحكومة المدنية كاملة. بطبيعة الحال، نحن نعوّل بشكل أساسي وجذري على الداخل، على قوى الثورة الحيّة، لجان المقاومة وتجمّع المهنيين والأجسام المطلبية والفنّوية.

■ أين موقع الأحزاب السياسية من الحراك؟ لماذا استبعدْتَها؟

أنا لا أعني إقصاء الأحزاب السياسية، بل أؤكد على أهمية وجودها، فبدونها لا يمكن بناء دولة مدنية ديموقراطية، لكن عليها الاستفادة من الحراك الثوري في إعلان موقفها من الثورة بوضوح، إذ إنه لا يزال

■ ما موقف «تجمّع المهنيين» من دعوة الممثّل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة «يونيتامس»، فولكر بيرتس، إلى إجراء «مشاورات لبدء حوار سياسي بين «أصحاب المصلحة» السودانيين؟

الدعوة مرفوضة، ونحن في التجمّع غير معنيّين بها، وأكدنا في بيان رسمي أنها تسعى للدفع في اتّجاه التطبيع مع المجلس العسكري الانقلابي. بالنسبة إلى التجمّع، الطريق لحلّ الأزمة يبدأ بإسقاط المجلس العسكري، وتقديم أعضائه للعدالة على ما اقترفوه بحقّ الشعب.

استراحة

كلمات متقاطعة 3928

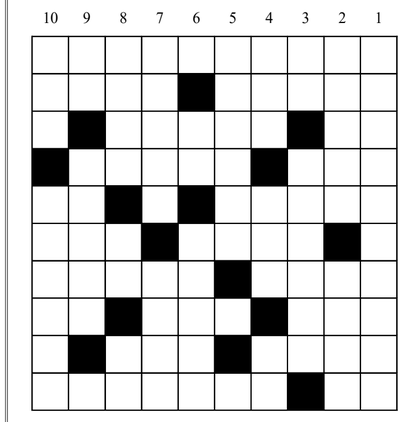

أفقيا

1- رئيس مجلس نيابي لبناني راحل – 2- من الحيوانات – ماركة سيارات – 3- متشابهان – مدينة فرنسية – 4- يبيعه الجزّار – فنّانة مسرح لبنانية – 5- طلب منهم القائد تنفيذ المهمة – حيّة زعم العرب قديماً أنها تطير – 6- عائلة رسّام فرنسي راحل – عزم وصمّم – 7- من أيام الأسبوع – مدينة سويسرية – 8- إله العواصف لدى الأكاديين – غير طاهر – طعن بالرمح – 9- يوبيل مرور 75 سنة على حدث معيّن – جامعة أميركية – 10- مادة قاتلة – المظلة

عمودياً

1- ملك إسبانيا كان يُعرف بإسم شارلكان – 2- موضع الجنين في أحشاء الأم – سيدة بالأجنبية – 3- رمى الشراب من فمه – ماركة سيارات – 4- حرف جزم – طرف من الجنون – للنداء – 5- الرخام الصافي – 6- أنت بالأجنبية – حامي الوطن – 7- إتهمه – نيشان – 8- أبناء بالأجنبية – دود يُنتج الحرير – أكل الطعام – 9- حسب الأموال – جماعات من الطيور – 10- كذب وادعاء – عائلة رئيس لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- وائل كفوري – 2- جب – او – عدّاد – 3- دوب – يادوها – 4- أظهر – دار – 5- نيتون – له – 6- يا – ال – مَوّل – 7- نهشوا – اس – 8- كم – رف – بازل – 9- وتر – يم – 10- كرم ملحم كرم

عمودياً

1- وجدان – مكوك – 2- أبو ظبي – متر – 3- بهتان – رم – 4- لا – رو – هر – 5- كوب – ناشفيل – 6- أر – لو – مح – 7- وعد – أب – 8- ردودهم – أمك – 9- يافا – واز – 10- دار السلام

sudoku 3928

4				5				8
8		6		3		4		2
				2				
	3					8		
	8			9		4		
		9	8		7	3		
1	4		5		9		6	3
		8		1		5		
3		5		8		2		7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3927

8	7	1	9	2	5	6	4	3
4	5	6	3	7	8	9	2	1
2	3	9	1	4	6	5	7	8
3	1	4	2	6	9	7	8	5
7	9	2	5	8	1	3	6	4
5	6	8	4	3	7	2	1	9
6	8	5	7	9	4	1	3	2
9	4	3	6	1	2	8	5	7
1	2	7	8	5	3	4	9	6

مشاهير 3928

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس وزراء سوري (1904-1949) خلال عهد الرئيس حسني الزعيم. أعدم بعد إنقلاب عسكري أطاح بحكومته. كان مستشار الرئيس شكري القوتلي

7+5+8+11+3 = عاصمة أوروبية ■ 6+9+10+1+4 = الوقت ■ 7+6+2 = مدينة سورية

حل الشبكة الماضية: **كاترينا كايف**

إعداد
نعوم مسعود

وفيات

تنْعى شركة صبّاح إخوان الصديق والأخ المرحوم
الحاج سليم شفيق فتح الله
المنتقل إلى رحمة الله تعالى يوم السبت 8 كانون الثاني 2022.
تُقبل التعازي اليوم الإثنين الواقع فيه 10 كانون الثاني 2022 في قاعة المفتي قباني جامع الأمين، وسط بيروت.
للتعزية على الأرقام التالية:
ولده شفيق: 03/220381
شقيقه سمير: 71/749843
عبد الكريم: 03/628202
أبو شادي: 71/788557
العميد المتقاعد عبد الوهاب ياسين: 03/915508
الراضون بقضاء الله وقدره: آل فتح الله، مكي، ياسين، غلابيني، بلطجي، سلطان العجمي، عكاوي، حمود، حلواني، غندور، مرعشلي، موصلي وأبو اللبن.

إعلانات رسمية

إعلان تبليغ سندا للمادة 15 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
غرفة الرئيس باسم نصر
موجه للمطلوب إبلاغهم: ورثة المنفذ ضده أحمد سلامة حسين من بلدة متريت اصلاً مجهول الإقامة حالياً.
بمقتضى المعاملة التنفيذية رقم 2018/505 المنفذة بوجهكم من جرجس ويوسف الياس بوكالة المحامي الياس ساسين بموجب الحكم الصادر عن محكمة البداية بالشمال رقم 2014/112 تاريخ 2014/7/17 المتضمن ازالة الشيوع بالعقار 1104 متريت عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعموم.
لذلك يقتضي حضوركم بالذات أو بالواسطة القانونية لقلم الدائرة لاستلام الانذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لكم ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 ايام والا ستعقد الدائرة لتعيين ممثل خاص لكم خلال مهلة شهرين من تاريخ النشر يقوم مقامكم لحين تعيين ممثل قانوني من قبلكم.
مأمور التنفيذ
عبدالمنعم الرشيد

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا العنداري
موجه الى المستدعى ضدهما: أسما وعفيفة الخوري الياس، وهما من بلدة رحبه عكار أصلاً، ومجهولتي محل الاقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2019/37 المقدمة ضدكما من المستدعي رزق الله يوسف كامل بوكالة المحامية رانية زبليط، تدعوكما هذه المحكمة لإستلام الحكم الصادر عنها برقم 31 بتاريخ 2021/5/27، المتضمن ازالة الشيوع في العقارين رقم 2167 و 2098 منطقة رحبه العقارية، عن طريق طرحهما للبيع بالمزاد العلني للعموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة، على ان يعتمدا اساساً للطرح في المزايدة الاولى المبلغ المقدر من الخبير لكل عقار، وتوزيع ناتج البيع بين الشركاء وتضمينهم النفقات كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

اعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت سلوى ملحم عبد الساتر بصفتها الشخصية سند تمليك بدل ضائع للعقار 17/1427 C عرمون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

اعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب نبيل حسان ابو اسماعيل وكيل كريم حمد الاحمدية لموكله حليم حمد الاحمدية سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 3767 شارون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

اعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت ايمان حسين عز الدين بصفتها الشخصية سند تمليك بدل ضائع للعقار 23/675 القبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

اعلان قضائي
قررت محكمة الغرفة الإبتدائية الأولى في البقاع/ زحلة برئاسة القاضي وسيم الحجار، بتاريخ 2021/6/22 و2021/11/30 نشر محضر ضبط فقدان أو تلف سند عقاري بتاريخ 2019/5/24 ونشر خلاصة استدعاءه المقدم من قبل المعترضين يوسف علي أحمد وليلى علي سعد بوكالة المحامي محمد العمار.
تاريخ الورود في 2020/10/20، المسجل برقم أساس مدور 2021/643 والذي يطلب بموجبه:
أنه بتاريخ 1980/10/7 اشترى المعترضان يوسف علي احمد وليلى علي سعد /1200/ سهم من العقار رقم 516/ من منطقة عين التينة العقاري في البقاع الغربي وقد وقع العقد عنهم السيد علي حسن احمد والد المستأنف يوسف احمد بموجب وكالة منظمة في قنصلية لبنان في ديترويت رقم 3678 تاريخ 1980/8/28.
وبتاريخ 1980/10/07 جرى تسجيل العقار 516/ عين التينة العقارية على اسم المعترضان وفقاً للأصول وبتاريخ 2019/5/24 حضر وكيل المعترضان السيد محمد ابراهيم الى امانة السجل العقاري وطلب الاستحصال على سند تمليك بدل عن ضائع عن حصة المعترضان والبالغة 1200/سهم من العقار 516 من نسخة عين التينة العقارية وبتاريخ 2019/6/17 رفض أمين السجل العقاري في البقاع الغربي طلب المعترضان لانتفاء قيود المالكين ليلى ويوسف في العقد وبالتالي يتعذر التأكد من هوية المالك للمتضرر ومراجعة القاضي المختص.
وبتاريخ 2019/5/24 تقدم السيد محمد علي ابراهيم المولود في لبايا سنة 1983 والمقيم فيها اسم والدته فاطمة اسماعيل رقم سجل 85 لبايا وطلب من امام السجل العقاري بمحضر تلف وفقدان سند عقاري سجل برقم 195 تاريخ 2019/6/17 سند تمليك بدل عن ضائع بحصة موكليه ليلى علي سعد ويوسف علي احمد في العقار رقم 516/ عين التينة بحضور الشاهدين السيد محمد قاسم هاشم المولود سنة 1991 رقم السجل 20/عين التينة والسيد محمد قاسم صبح اللبناني المولود في عين التينة سنة 1959 رقم السجل 23/ عين التينة بعد ان ابرز افادة عقارية تثبت ملكية موكليه العقار 516/ من منطقة عين التينة وصرح بأن فقد سند التمليك العقار المذكور اعلاه ويطلب اعطاءه نسخة ثانية وفقاً لاتمام المادة 92 من القرار 26/188 وذلك على مسؤوليته والحقوقية الجزائية وصرح بأنه لم ينظم أية عقود أو وكالات خارج هذه الدائرة معفياً الادارة من اي مسؤولية علماً ان السند في حال صدوره سيضم لعقد انفاذ الوكالة 2019 ديترويت.
فعلى كل من لديه إعتراض أو ملاحظات على طلب المستدعي ليتقدم بها الى قلم المحكمة في زحلة خلال مهلة خمسة عشرة يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
راغب شحادة

إعلان تبليغ سندا للمادة 15 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
غرفة الرئيس باسم نصر
موجه إلى المطلوب إبلاغهم: ابراهيم وميشال واسحق وظريفة وحبيب وانطونيوس وجميل وبوليفا ولميا سليم اسحق مالك وايفون ميشال مالك وريتشارد وتراز حبيب مالك وألما نقولا نصر من بلدة بطرام اصلاً مجهول الاقامة.
بمقتضى المعاملة التنفيذية رقم 2015/357 المقامة بوجهكم من المنفذ رضا نعيم الشع بوكالة المحامي الياس ساسين بموجب الحكم الصادر عن محكمة البداية بالشمال بالرقم 2014/88 تاريخ 2014/5/22 المتضمن ازالة الشيوع بالعقار 2639 منطقة بطرام العقارية عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعموم.
لذلك يقتضي حضوركم بالذات أو بالواسطة القانونية لقلم الدائرة لاستلام الانذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لكم ضمن نطاقها والجواب خلال مهلة 5 ايام والا ستعقد الدائرة لتعيين ممثل خاص لكم خلال مهلة شهرين من تاريخ النشر يقوم مقامكم لحين تعيين ممثل قانوني من قبلكم.
مأمور التنفيذ
عبدالمنعم الرشيد

سينما

يكتبها **شفيق طبارة**

بيدرو ألمودوفار: ذاكرة إسبانيا المثخنة بالجراح

مشهد من Parallel Mothers

سينما بيدرو المودوفار مبنيّة على ركائز شخصيّة وكون ثابت، وفي الوقت نفسه هي دائماً في عمليّة تطوّر وتحول مستمرة. نجد في كل فيلم جديد أفكاراً سردية تحرك الشريط نحو مناطق غير مستكشفة حتى الآن. يميل المودوفار في أفلامه الأخيرة إلى الميلودراما الجافة، التي لا تذرف الدموع، لكنّها تحبس المشاعر بدون تكبيل الفيلم وإعطائه الحرية لسرد توتّر درامي عال. وأيضاً نلحظ اهتماماً خاصاً جديداً بالقضايا والظروف السياسية والتاريخية لبلاده. في Parallel Mothers، يخطو الإسباني خطوة إلى الأمام بما يتعلّق برصانته الأسلوبيّة الجمالية، واستخدامها في آلية حبكة لجذور موازية مزدوجة حول الصدمة وجروح الماضي والحاضر. وهكذا، تكتسب الأمومة في شريطه الجديد معنى مزدوجاً، معنى المرأة التي تلد حياة جديدة، ومعنى بلده إسبانيا الذي لم يدفن موتاه بعد. يتّحد الحاضر والتاريخ عند ربط عدّة أجيال بالحداد ودفن الموتى، في فيلم يتحدّث عن الأسرة والجنس والبحث عن الهويّة والتاريخ والموت ولكن قبل أي شيء عن النساء كركيزة تقوم عليها المجتمعات بأكملها. يربط قصة عن هوية والدتين بالذاكرة التاريخية لبلادهما.

لم تكن جانيس (بينيلوبي كروز) مصوّرة الأزياء العازبة، خائفة أو متردّدة في الساعات التي سبقت ولادة طفلتها الأولى، بعكس أنا (مليلنا سميث) الشابة الخائفة والنادمة على الحمل والولادة. في غرفة المستشفى وفي الممرّات وفي تلك الساعات خلال انتظار موعد الولادة، تتشارك المرأتان كلمات قليلة تخلق رابطاً وثيقاً إلى الطريقة التي تناول فيها تطور العلاقة بين المرأتين، حتى تصل إلى نقطة تصبح فيها جميع الأوراق على الطاولة بعد الكذب وإخفاء الحقائق. لذلك، اختار المودوفار التقشّف بدلاً من البحث عن الحمل العاطفي الزائد. كان واضحاً منذ البداية أنّ هناك انفجاراً معيناً سوف يحدث عندما تأتي لحظة المواجهة. المودوفار معلّم في تنسيق كل ما يوجد بين يديه. لا أحد يعرف كيف يلعب بشكل أفضل مع نغمات موسيقى البرتو إغليسياس. لا أحد يعرف كيف يجمع مشاهد ولوحة الوان خوسية لويس الكين مثله. وبالطبع، لا أحد يقدم بينيلوبي كروز أو روسي دي بالما أو أيتانا سانشيز أو بالتأكيد ميلينا سميث كالمودوفار. فتيات، سيدات، أمهات، فنانات، طهاة، مصورون، نساء، نساء، نساء... لا يزال الكون الأنثوي الألمودوفاري محمّلاً بأسباب وجيهة.

من خلال قصة الأمومة، كتب المودوفار التاريخ بأحرف كبيرة. تُظهر عمليات التنقيب عن الأموات في نهاية الفيلم قوة غير عادية وتفاجئ المشاهد. «لقد حان الوقت لمعرفة تاريخ البلد الذي نعيش فيه» قالتها جانيس لأنا، كشخص يسعى لإيقاظ الآخر من نوم طويل وعقيم. فيلم بيدرو الجديد هو أكثر أفلامه السياسية صراحة، يتّضح خطابه عن الذاكرة التاريخية من خلال الحوارات الواضحة والمباشرة. في بداية الفيلم، هناك صور لبلده، بالتحديد لحقل محاط بأشجار تتفتّح، صورة مشرقة ملوّنة ومؤطّرة بعناية. مزيج يوقظ شعوراً قوياً بالهدوء، ولكنه في الوقت نفسه يُثير القلق. فجأة يوجّه المودوفار أنظارنا نحو الأرض حيث تم إخفاء

> **اختار التقشّف بدلاً من البحث عن الحمل العاطفي الزائد**

الأسرار والعار والرعب والجروح التي لم تلتئم بعد. هنا، في هذه الأرض، هناك أناس مدفونون، دفنوا بشكل سيّء. كل شيء في الفيلم يأخذنا إلى الجزء الأخير الذي يتميّز بلمسة أكثر وثائقية، في محاولة لتعزيز حقيقة ما حدث ويحدث. شهادات أقارب الضحايا، المستمدة من الواقع، تحرّكنا وتعطينا واحدة من أكثر اللّقطات إثارةً للصدمة في الفيلم.

نبش المودوفار في التاريخ وتركنا في نهاية الفيلم مع مقولة للكاتب والروائي المعروف إدواردو غاليانو: «لا يوجد تاريخ صامت. بغض النظر عن مقدار امتلاكهم له، كسره، والكذب بشأنه، فإن التاريخ البشري يرفض أن يغلق فمه». يرفع المودوفار عالم الذاكرة والحقيقة والعدالة، فاجأنا بخطاب عن استعادة الهوية، هوية تكمن وراء هذا وكل القصص في جميع البلدان التي لم تدفن موتاها بعد.

رحيل

أسطورة فنّية واجتماعية **سيدني بواتييه... وداعاً Sir!**

من أجل معرفة من هو سيدني بواتييه (1927 – 2022) وما يمثّله في تاريخ السينما، علينا أولاً التوقّف عند تاريخ محدّد: 1968. بعد عام واحد فقط من السنة السّحرية لسيدني بواتييه، الذي شارك خلالها بثلاثة أفلام «إلى السير، «مع الحب»، «في دفء الليل»، «خمّن من القادم إلى العشاء»)، أعلنت المحكمة العليا في الولايات المتحدة عدم دستورية قوانين مكافحة تمازج الأجناس التي كانت سارية في العديد من الولايات. في هذا المناخ الاجتماعي وجوّ الفصل العنصري والظّلم والنّضال من أجل الحقوق المدنيّة وفي حقبة كانت قبلة بين رجل أو امرأة سوداء، وشخص آخر أبيض ضد القانون، نهض بواتييه. كان لسيرته في السينما والنضال الاجتماعي تأثير هائل على الثقافة الأميركية. في الخمسينيات كان النجم السينمائي الأسود الأعلى أجراً والوحيد تقريباً.

مراجعة أفلامه في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات تحتوي على الكثير من القراءة الظرفية وانعكاساً كبيراً لذلك الوقت. عام 1961، لعب دور رجل الحاجز العنصري في هوليوود. ولد في الولايات المتحدة، وحصل على الجنسية بعد القبض على والديه في ميامي، مستفيداً من جنسيته المزدوجة، كان يعود إلى الولايات المتحدة ويعمل في أي شيء، لإرسال الأموال إلى والديه. كذب بشأن عمره للالتحاق بالجيش وشارك في الحرب العالمية الثانية كمساعد طبي. عندما تخرّج، استقر في نيويورك وخضع لاختبار في المسرح الأميركي الرّنجي. فشل في المرة الأولى لأنه بالكاد كان يقرأ بما يلزم من خداع بسبب لهجته الباهامية القوية. كان وقتها ينام في الشوارع ويعمل في أيّ تجارة وأصيب في ساقه أثناء التظاهرات في هارلم. موهبته الهائلة دقّت أبواب برودواي ومنها إلى هوليوود وفتحها على مصراعيها لأجيال قادمة.

الجانب الأكثر إثارة كان في رمزيّته السياسية والعرقية، من نواح عديدة تشابكت حياته على الشاشة مع حياة حركة الحقوق المدنية ومارتن لوثر كينغ نفسه. كان دائماً يحبّ الشخصيات والأدوار المتمرّدة والحازمة بهدوء. دخل التاريخ بصفته أسطورة فنيّة واجتماعية ونضاليّة أكثر من كونها واحدة من آخر أمجاد هوليوود القديمة. مسيرة بواتييه تجسيد للحكمة الحزينة القائلة بأن النجاح في عالم معاد لا يجب أن يكون جيداً مثل الآخرين فقط، بل يجب أن يكون أفضل بكثير منهم. لُقّب بواتييه خلال مسيرته بـ «السير»، لم تعطِه إياها الملكة البريطانية، إنما السينما.

وفي «زنابق الحقل» (1963) حيث حصل على جائزة الأوسكار لأفضل ممثّل، (للمرة الأولى في التاريخ يحصل عليها ممثّل أسود)، لعب دور العامل الذي يساعد الراهبات في الحقل، وكان بالنسبة إليهنّ كأنه الرجل الذي أرسله الله لمساعدتهنّ. في أواخر الستينيات، أصبحت أفلام بواتييه تأكيداً على هويّته ومطالبة بالاعتراف بها مثل فيلم «في دفء الليل» الذي كان مؤسّساً لمبادئ العدالة. أما «خمّن من القادم إلى العشاء» فكان شيئاً آخر، يتلخّص في جملة بواتييه الشهيرة إلى أبيه «أنت ترى نفسك رجلاً أسود، فأنا أرى نفسي رجلاً». مرّت السنون وتأكّدت أسطورة بواتييه للأبد. كان بالفعل الأكثر أناقةً وذكاء وكاريزما وحيوية على الشاشة.

خلال رحلته من الفقر إلى النجومية، كان دوماً يسعى للوصول إلى القيم التي ربّاه عليها والداه الفلاحان في جزر الباهاما. مارس بواتييه مهناً مختلفة قبل التفوّق في المسرح والنّجاح على الشاشة الكبيرة وكسر الحاجز العنصري في هوليوود. ولد في الولايات المتحدة، وحصل على الجنسية بعد القبض على والديه في ميامي، مستفيداً من جنسيته المزدوجة، كان يعود إلى الولايات المتحدة ويعمل في أي شيء، لإرسال

خلال رحلته من الفقر إلى النجومية، احتفظ بالقيم التي رباه عليها والداه الفلاحان في جزر الباهاما

مشهد من Memoria للمخرج ابيتشاتبونغ ويرازيثاكول

zoom

Memoria: رحلة سوريالّية تسائل الوعي والوجود

سعيد محمد

المخرج التايلندي أبيتشاتبونغ ويرازيثاكول المتوّج بالسعفة الذهبية في «مهرجان كان» (على فيلمه «العم بونمي الذي يمكنه استحضار حيواته الماضية»/ 2010) يتمتّع عن استحقاق بمكانة الأستاذيّة في السينما المعاصرة. أفلامه السابقة التي أنتجها جميعاً بلغة بلاده وفي أجوائها، كسرت حدود المحليّة وفرضت نفسها ككلاسيكيّات عالميّة في فضاء الفن السابع. وها هو يتفوّق مجدداً على نفسه في Memoria باكورة أعماله باللّغة الإنكليزيّة (وبعض الإسبانيّة)، وأوّلها خارج جغرافيّة بلاده وبطاقم غير تايلندي، منتقلاً إلى كولومبيا، تلك الأرض الجميلة الحزينة التي انجبت للعالم الواقعيّة السحريّة في الرواية والشعر والسينما.

في Memoria الذي طُرح أخيراً في الصالات البريطانية، يأخذنا ويرازيثاكول بهدوء وحرفيّة الساعاتي في رحلة سوريالّية ذات إيقاع متأنّ تسلب منّا البصر والسمع، مسائلاً عبرها تجربة الوعي بالوجود الإنساني ومعنى الزمن، إلى درجة أنّك تبدأ في الاقتناع بأن الماضي والحاضر، والأحياء والموتى، والواقعي والمتخيّل يتعايشون معاً على صعيد واحد.

لا يعتمد ويرازيثاكول في أوديسته على الحبكة أو النصّ أو الشخصيّات، بل على توريطنا بعمق في حركة الصورة والصوت، تماماً كما هي الحياة نفسها: صيرورة حسيّة دائمة لا تخضع لحبكة مسبقة، ولا نصّ مكتوب، ولا شخصيّات مُضمّدة، واشبه بخريطة وهميّة تقودنا إلى نهاية مفاجئة.

يبدأ الفيلم في منتصف اللّيل، عندما تسمع جيسيكا ضجيجاً عالياً في درجة ما بين الدوّي والاهتزاز وصفته لاحقاً لخبير صوتيات التقت به بأنه «أشبه بكرة كبيرة من الخرسانة تصطدم بجدار معدني محاط بمياه البحر»، و«دوي أت من قلب الأرض». جيسيكا (تلعب دورها باقتدار الممثلة البريطانيّة تيلدا سوينتون) عالمة نباتات انتقلت إلى كولومبيا لزيارة أختها المريضة المقيمة هناك. تكتشف سريعاً بأن لا أحد آخر يسمع ذلك الضجيج الذي تبدأ بالإشارة إليه باسم «صوتي» (مي سونيدو» باللغة الإسبانية)، إذ يبدو أنه موجود في أذنيها وحدها. وبعد أن تفشل في تحديد مصدر واضح لذلك الضجيج وتستمر في سماعه بانتظام، تبدأ بالغرق في دوامة من قلق. تسافر إلى كل ركن من أركان كولومبيا من المدينة إلى قلب الغابات (ويرازيثاكول لديه اهتمام عتيق بالتناقضات البصرية والاجتماعية والميتافيزيقية بين المدينة والريف)، وتلتقي بعدّة شخصيات ملونة سعياً لفهم ما يعنيه كل شيء أصبحت تعيشه منذ أنطلق صوت ذلك الضجيج داخل رأسها. رحلة البحث تلك عبر الأماكن ومع تعدد الشخصيات توزّطها في خضمّ تساؤلات عميقة – ومزعجة في بعض الأحيان – حول طبيعة الوعي والوجود الإنسانيّين.

الضجيج الذي تسمعه جيسيكا يُثير من حولها شكوك الآخرين ودهشتهم ويدفعها إلى الشكّ بقدراتها العقليّة. فهل هي محض هلوسة سمعيّة كما تفترض الطبيبة الريفيّة التي تنصحها باللّجوء إلى يوسع كعلاج أكثر فعاليّة من حبوب الـ«زاناكس»، أم أن بعض ما يحدث معها والشخصيات التي تقابلها غير واقعيّ ومن نسج الخيال؟ بعدما التقت بهيرنان (خوان بابلو أوريغو) خبير الصوتيات الذي يحاول أن يساعدها بالقبض على طبيعة ضجيج لا يسمعه أحد سواها الخرسانة تصطدم بجدار معدني محاط بمياه البحر»، و«دوي آت من قلب الأرض». جيسيكا (تلعب دورها باقتدار الممثلة البريطانيّة تيلدا سوينتون) عالمة نباتات انتقلت إلى كولومبيا لزيارة أختها المريضة المقيمة هناك. تكتشف سريعاً بأن لا أحد آخر يسمع ذلك الضجيج الذي تبدأ بالإشارة إليه باسم «صوتي» (مي سونيدو» باللغة الإسبانية)، إذ يبدو أنه موجود في أذنيها وحدها. وبعد أن تفشل في تحديد مصدر واضح لذلك الضجيج وتستمر في سماعه بانتظام، تبدأ بالغرق في دوامة من قلق. تسافر إلى كل ركن من أركان كولومبيا من المدينة إلى قلب الغابات (ويرازيثاكول لديه اهتمام عتيق بالتناقضات البصرية والاجتماعية والميتافيزيقية بين المدينة والريف)، وتلتقي بعدّة شخصيات ملونة سعياً لفهم ما يعنيه كل شيء أصبحت تعيشه منذ أنطلق صوت ذلك الضجيج داخل رأسها. رحلة البحث تلك عبر الأماكن ومع تعدد الشخصيات توزّطها في خضمّ تساؤلات عميقة – ومزعجة في بعض الأحيان – حول طبيعة الوعي والوجود الإنسانيّين.

الضجيج الذي تسمعه جيسيكا يُثير من حولها شكوك الآخرين ودهشتهم ويدفعها إلى الشكّ بقدراتها العقليّة. فهل هي محض هلوسة سمعيّة كما تفترض الطبيبة الريفيّة التي تنصحها باللّجوء إلى يوسع كعلاج أكثر فعاليّة من حبوب الـ«زاناكس»، أم أن بعض ما يحدث معها والشخصيات التي تقابلها

> **يوازن المشاهد بعمق في حركة الصورة والصوت**

يعاني من متلازمة الرأس المنفجر، وهو أضطراب نوم نادر يستيقظ المصابون به من نومهم بإحساس متخيّل لسماعهم صوتاً عالياً كالانفجار. وسوينتون هنا فاتنة في قدرتها على تقديم معاناتها للحالة لا من ناحية التأزّم والذّعر، وإنما فقدان التيقن والاستقرار، كما التأثيرات الفيزيائيّة على جسدها أيضاً: الركود في كتفيها، والتردّد في حركتها، والطريقة التي تنفعل بها كلّما عاد الضجيج إلى رأسها مرة أخرى. لكنّهما – أي المخرج والممثلة – معاً في رحلتهما إلى أميركا اللاتينية وظّفا تلك المتلازمة الغريبة لاستعراض طبيعة الشعور حياة جيسيكا تتجه إلى مكان آخر، لا سيّما أنّه يتملكها الفضول وتستجوب - بلطف - الشخصيات العديدة التي تلتقي بها كعالمة الأنثروبولوجيا حين بالبيار حول عملهم لاستكشاف إمكانياته المتمثلة لمساعدتها على فهم مأزقها الشخصي، مما يدخلها في منعطفات جديدة. تخبرها مثلاً عالمة الأنثروبولوجيا عن هيكل عظمي اكتشف حديثاً لفتاة عاشت قبل ستة الاف عام وقد وجد في جمجمتها ثقب، ربّما كان لإخراج الأرواح الشريرة التي سكنت رأسها وأقضّت ليلها.

نادراً ما يكون المخرج والممثل الذي يقدّم الشخصيّة الأساسيّة في الفيلم على تناغم تام وكلي كما هما ويرازيثاكول وسوينتون في Memoria. ويرازيثاكول نفسه

> **يوازن المشاهد بعمق في حركة الصورة والصوت**

بذلك الضجيج الذي يملأ الرأس ولا يدري به الآخرون، وانعكاساته على الروح والجسد، أكثر من التنقيب عن أسبابه. في الفصل الأخير من الفيلم عندما ينتقل بالمشاهدة إلى رمزيّة سوريالية مكثّفة، لا يكاد ينقذنا من التيه حينئذ سوى حضور شخصية جيسيكا (سوينتون) التي تظل دائماً المحور الأساس للفيلم، ونستمع للأصوات في كل الأوقات بأذنيها.

مع ذلك، ليس خطاب Memoria وعظياً. ويرازيثاكول غير معني كما يبدو بالإجابات بقدر ما يشغله ويمتعه طرح الأسئلة الفلسفيّة: فقد ولدنا، ونعيش، ونُعاني ثم نموت من دون أن ندرك لماذا، أو أين يتوقّف الماضي ويبدأ الحاضر، وفي كثير من الأحيان نفقد حتى الرغبة في معرفة كل ذلك، ونريد فقط الخلاص من ذلك الصوت المزعج في رؤوسنا. الشركة الموزّعة للفيلم قالت بأن ويرازيثاكول اختار أن يعرض Memoria حصراً في دور السينما بدون طرحه على المنصّات الرقميّة أو كشرائط «دي. في. دي». وحتى في الولايات المتحدة حيث عرض الفيلم تجارياً للمرة الأولى مع نهاية العام الماضي، فإنه لن يتوفر في جميع دور العرض في وقت متزامن، مما يعني أن بعض المهتمين بمشاهدته قد يضطرون للانتظار عدة أسابيع أو أشهر حتى يصل إلى صالة مجاورة لهم. وهو محقّ في اشتراطه ذلك. عمله هذا فن سينمائي مترف لا يكتمل بدون مشاهدته في السينما، مع كل ما يتضمنه ذلك من مؤثرات بصريّة وصوتيّة وانقطاع عن المألوف واليومي، وفرصة لتخليص العيون والأذهان من وعثاء سينما هوليوود التي تطاردنا إلى بيوتنا بحكاياتها المسطّحة والمجترّة.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 10 كانون الثاني 2022 العدد 4531

صورة وخبر

شارك مئات اليابانيين من أتباع ديانة «شنتو»، أمس في طقس سنوي معروف يتمثّل في الاستحمام في مياه جليدية عند ضريح «تيبوزي إيناري» في طوكيو، بهدف تطهير أرواحهم وأجسادهم خلال الاحتفالات الخاصة برأس السنة الجديدة. واتّسم طقس «ميسوغي» هذا العام بالصلاة والتضرّع لانتهاء جائحة كورونا، في بلد تسري في بعض مقاطعاته إجراءات شبيهة بحالة الطوارئ المستمرة لغاية 31 كانون الثاني (يناير) الحالي بهدف مكافحة «أوميكرون». (فيليب فونغ ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

رُسُلُ الهاوية

أُكتبوا آياتِ أناجيلكم برحيقِ الذهبِ ودمعِ الورد...
وطرِّزوا حواشيها بخيطانِ الحرير، وطحينِ عظامِ القدّيسين، وزغبِ أجنحةِ الفراشاتِ والملائكة!
أُكتبوها حتى بالدماءِ (تلكَ التي اعتَصَرتُموها من قلوبِ أعدائكم «الأشرار»)!
أكتبوها بماءِ السماواتِ النفيس، ونَقِّطوا حروفَها بشظايا أقمارِها ونجومِ مجرّاتها الخالدة.
أمّا أنا (ولنتركْ جانباً محبّتي للذهبِ والحريرِ وتُويجاتِ الوردِ وأجنحةِ الملائكة!)
فسأكتفي، لكتابةِ أسايَ وخوفي، بحبرِ الظلامِ الرخيص
ذاكَ الذي جعلتُموهُ قبراً لي، وقعدتُم على سقفهِ تَتَغنّون بالجمالِ، والنورِ، وعظَمةِ عروشِ الآلهةِ والسفّاحين.
أُكتبوها بحبرِ الأبديّة، وأكتبُها بحبرِ زوالي.
: أكتبوا موتَكم!

رندا ونعيمة وإياد: البلد كلّو مهزوز!

في 27 كانون الثاني (يناير) الحالي، يتجدّد الموعد مع حفلة «رقص شرقي حاف» في «مترو المدينة» (الحمرا). ففي سياق الأنشطة الفنية المنوّعة التي يحرص على تنظيمها مع مراعاة إجراءات الوقاية من فيروس كورونا، يدعو الفضاء البيروتي إلى حضور سهرة مختلفة تماماً من المتوقّع أن تقدّم للحاضرين جرعات من المتعة والترفيه وسط الأجواء القاتمة التي تسيطر على البلاد. يحيي الموعد المرتقب ثلاثة فنانين معروفين في هذا المجال، سبق أن شاهدهم الجمهور في عروض عدّة من إنتاج «مترو المدينة» خلال السنوات الماضية، وهم: رندا مخّول (الصورة) ونعيمة يزبك وإياد ملاعب.

حفلة «رقص شرقي حاف»: الخميس 27 كانون الثاني ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

«أميرة» الفلسطينية على طاولة البحث

تدعو مجلّة «فسحة – ثقافية فلسطينية» بالشراكة مع «جمعية الثقافة العربية»، بعد غدٍ الأربعاء إلى جلسة حوارية افتراضية بعنوان «فلسطين والفن الممنوع»، تُناقش الرقابة على الإنتاج الإبداعي في السياق الفلسطيني على خلفية فيلم «أميرة» الذي أثار الكثير من الجدل واتّهم بإساءته للأسرى الفلسطينيّين في سجون الاحتلال الإسرائيلي». يشارك في اللقاء المرتقب كلّ من: الكاتب والأسير المحرر أمير مخّول، الممثلة والكاتبة رائدة طه (الصورة)، الكاتب ومحرّر مجلة «رمان الثقافية» سليم البيك، الكاتب والباحث عبد الله البيّاري والباحثة لبنى طه، تحاورهم الصحافية والمخرجة سهى عرّاف.

ندوة «فلسطين والفن الممنوع»: 12 الحالي ـ السادسة مساءً ـ على «زوم» (رابط النشاط على موقعنا ـ رمز الدخول: 618513)

«ميديا» سليمان البسّام بنسخة بيروتية

iMEDEA هو عنوان العرض المسرحي الجديد الذي يقدّمه المخرج الكويتي سليمان البسّام (1972 ـ الصورة) على خشبة «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت) في 28 و29 و30 كانون الثاني (يناير) الحالي. من رحم قصة زواج محطّم، يخرج iMEDEA الذي يعدّ «تكييفاً مذهلاً» للأسطورة اليونانية الشهيرة واستعادةً لـ «ميديا» المسرحية التراجيدية الإغريقية التي كتبها يوريبيديس، ليستكشف الهستيريا الأوروبية المعاصرة حول الإسلام وقوّة المنصات الرقمية في تغيير الفضاء السياسي وخلق قصة رمزية واضحة للصراع في القرن الـ 21. العرض بمثابة «مشروع بحثي عن شكل جديد للكتابة المسرحية العابرة للحدود، والسعي لإيجاد نظم جمالية أصيلة وعميقة تعتمد بساطة الفضاء المسرحي وصفاء الخيارات الضوئية كخيار موازن لكثافة الزخم الصُوَري والفعل الشاعري في النص، وصولاً لمعالجة معاصرة تجسّد جوهر اللّحظة العربية الراهنة»، وفق النصّ التعريفي الخاص به. وهو يبحث أيضاً في «الرصيد الرمزي الموسيقي للمنطقة بتوظيف ألوان الموسيقى البحرية بعيداً عن النمطية، خالقاً فضاءً طقسياً مفتوح الآفاق»، بحسب القائمين عليه.
إلى جانب حلا عمران (الصورة) وسليمان البسّام، يشارك في العمل أسامة جماعي وثنائي Two or the Dragon المؤلّف من عبد قبيسي وعلي الحوت.

مسرحية iMEDEA: الجمعة والسبت والأحد 28 و29 و30 كانون الثاني 2022 ـ الساعة السابعة مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753010

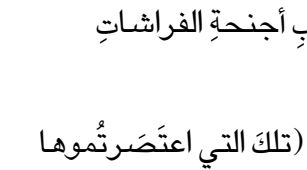

معرض عارف الريس ... جولة مجانية

بعد غدٍ الأربعاء، سيكون الرّاغبون على موعد مع جولة مجّانية تقودها كلوي تيّان (لمدّة ساعة) في المعرض الاستعادي «عارف الريس: لوحات، رسومات، منحوتات من 1948 حتى 2005» المستمرّ في «غاليري صفير زملر» لغاية 15 كانون الثاني (يناير) الحالي. يضمّ المعرض مجموعة من أعمال التشكيلي والنحّات اللبناني الراحل (1928 ـ 2005) الذي انشغل بتيمة الإنسان وعلاقته بالطبيعة والتاريخ، كما انجذب إلى التجريد، لكنّه أيضاً تأثّر برحلاته الكثيرة في غرب أفريقيا، ممّا تُرجم بدخول موتفيات صوفية وفولكلورية إلى أعماله.

جولة في معرض «عارف الريس: لوحات، رسومات، منحوتات 1948 ـ 2005»: الأربعاء 12 كانون الثاني 2022 ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ «غاليري صفير زملر» (الكرنتينا). للحجز: 78/959670

الإثنين 10 كانون الثاني 2022 العدد 177
Lundi 10 Janvier 2022 no177

الأخبار

رأس المال

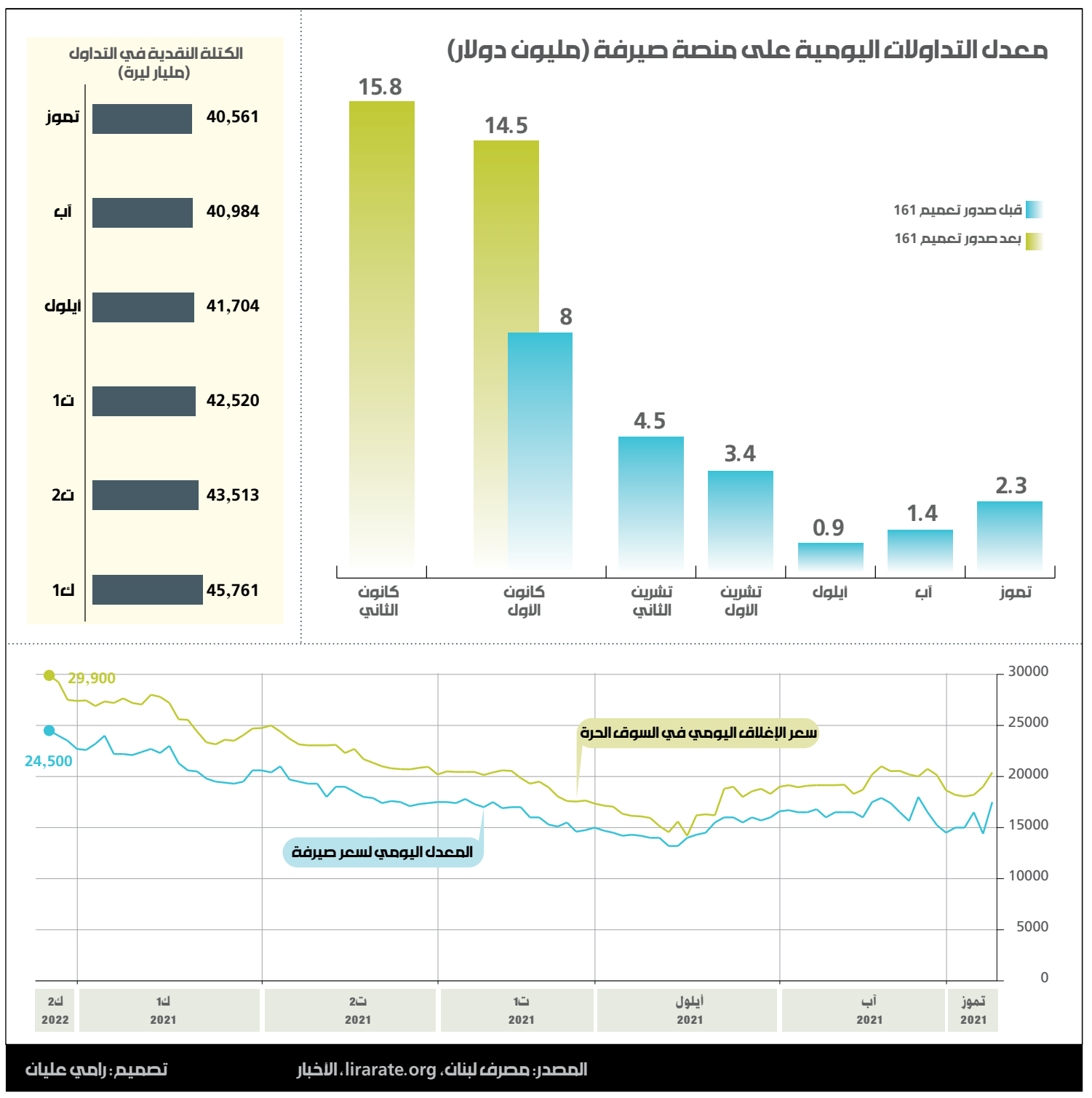

في العدد

02
نور خليل رزق
مشروع إعادة إنتاج السلطة بالمال العام

03
توفيق شمبور
ضرورات إعادة هيكلة مصرف لبنان

04
أمين صالح
دولة بلا موازنة

06
علي عوّاد
شبكة اتصالات الناس

08
زياد حافظ
ماذا يعني التوجّه شرقاً؟

مصرف لبنان المضارب الأكبر على الليرة

منذ صدور التعميم الرقم 161 من مصرف لبنان، ارتفع حجم التداول اليومي على منصّة «صيرفة» بشكل كبير. يمكن تقدير العمليات الناتجة عن هذا التعميم بعد احتساب الفرق بين معدل صيرفة سابقاً ومعدله بعد صدور التعميم، بنحو 6 ملايين دولار يومياً. في المجمل يقدّر أن مصرف لبنان ضخّ نحو 55 مليون دولار. لكنه في المقابل ضخّ أيضاً 2200 مليار ليرة بحسب ما يظهر تطوّر الكتلة النقدية المتداولة. وبنتيجة كل ذلك، فإن مفاعيل ضخّ الدولارات ألغيت كأنها لم تكن، وتُرجم ذلك من خلال ارتفاع سعر صرف الدولار. فما جرى تسويقه بأنه محاولة للجم انهيار الليرة، هو في الأصل محاولة لبيع الوهم وشراء الوقت فقط.

عندما صدر التعميم الرقم 161 فارضاً تسديد سحوبات الزبائن بالدولار بدلاً من الليرة وعلى سعر «صيرفة» صار انتفاخ حجم العمليات على منصّة «صيرفة» أمراً واقعاً. وفيما بدا للوهلة الأولى أن مصرف لبنان يحاول التقريب بين سعر صيرفة وسعر السوق الحرّة وضمّ المزيد من العمليات السوقية على المنصّة تمهيداً لعملية توحيد سعر الصرف، أظهرت الوقائع أن آلية تطبيق التعميم الرقم 161 كان لها مفاعيل مختلفة لجهة الحفاظ على الهامش أو اتساعه أكثر بين سعر المنصّة وبين سعر السوق الحرّة. ورغم أن مصرف لبنان هو من يتحكّم بعملية امتصاص القسم الأكبر من الدولارات من السوق، وإعادة ضخّها، إلا أن مساعيه فشلت في السيطرة على تدهور سعر الصرف الذي قفز سريعاً فوق 30 ألف ليرة. وبالمناسبة، التعميم 161 ليس القناة الوحيدة لضخّ الدولارات، فهناك التعميم 158 أيضاً الذي يحصل بموجبه كل مودع على 400 دولار، ويتردد بين المصرفيين أن مصرف لبنان يضخّ بموجب هذا التعميم نحو 50 مليون دولار شهرياً... رغم كل هذا الضخّ تواصل الليرة تدهورها، ويواصل مصرف لبنان ضخّ الليرات أيضاً. فمنذ صدور التعميم 158 ولغاية صدور التعميم 161، كان مصرف لبنان قد ضخّ بالفعل نحو 3200 مليار ليرة.

إذاً، ما الذي يريده مصرف لبنان ومجلسه المركزي، باستثناء نفخ حصيلة عمليات التداول على «صيرفة» للزعم بأنها الأكثر شرعية بين الأسعار المتعدّدة التي خلقها مصرف لبنان أصلاً؟. فهل يريد فعلاً وقف تدهور سعر الليرة؟ أم أنه يسعى فقط لإقرار الهيركات بشكل شرعي وبموافقة المودعين؟ فحتى الآن لم يُسجّل أي طعن بهذه التعاميم، ولم يتبيّن أن لها أثراً إيجابياً على سعر الصرف باستثناء تهافت المودعين للاستفادة من الفرق بين سعر المنصة وسعر السوق الحرة. بدا الأمر كأنه «رشوة» جماعية، أو توزيع للمال العام المطبوع طازجاً. وبدا كأنه هديّة سياسية لطرف ما من أجل إعانة السلطة الممثّلة في الحكومة على الاستمرار والتحضير للانتخابات النيابية بعيداً عمّا يمكن أن يترصّدها من غضب شعبي بعد امتناعها عن تصحيح الأجور وسعيها لرفع الضرائب (الدولار الجمركي)... الأنكى، أن سلامة لم يوقف هذه الخزعبلات. فالهيئة المصرفية العليا التي يترأسها أصدرت بياناً يوم الثلاثاء الماضي، واتخذت قراراً بتوجيه الإنذارات إلى نحو 188 صرافاً يمتنعون عن تسجيل عملياتهم على المنصّة، أي أكثر من ثلث الصرافين المرخّصين. أصلاً ما الداعي لتسجيل كل هذه العمليات على المنصّة طالما أن عمليات تحويل الأموال من الليرة إلى الدولار لا تعكس حقيقة الطلب السوقي، وأن هناك الكثير من العمليات الكبيرة المغفلة عن الهيئة، رغم أن مشاهدها تردّدت على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل الفيديوهات التي قيل بأنها تعود لأحد الصرافين الذي يدعى «علي النمر» والذي كان يشتري الدولارات بالليرات الواردة إليه بصناديق مكدّسة ومغلّفة بشكل محترف، أي أنها لا تأتي إلا من مصرف لبنان. سواء كان علي النمر المعروف، أو غيره، فإن المضاربة على الليرة هي النمط السائد في السوق، وهو نمط لا يمارسه القطاع الخاص فقط، بل مصرف لبنان أيضاً، لأن آلياته تخلق قنوات المضاربة وتوقفها أحياناً. فعندما قرّر المركزي أن يمنع المصارف من المتاجرة بشيكات الدولار، فجأة صار لسعر دولار الشيك المصرفي قيمة أكبر من قيمة سحبه على كونتوار المصارف بكل ما يترتب على ذلك من عمليات بيع وشراء ومضاربة، وقد استمر الأمر لفترة طويلة قبل أن يقرّر مصرف لبنان رفع سعر الدولار المصرفي من 3900 إلى 8000 ليرة بشكل مفاجئ وبلا إعلان موجبات أو خلفيات.

فلنأخذ مثلاً نتائج التعميم 161 في الأيام الأخيرة من عام 2021. فخلال أسبوعين ضخّ مصرف لبنان نحو 55 مليون دولار، وقد استُبدلت هذه الدولارات سحوبات بالليرة تُقدر بنحو 1200 مليار ليرة، علماً بأن معدّل سعر الصرف على المنصّة بلغ 22766 ليرة مقابل الدولار الواحد في الفترة نفسها، ما يعني أن الكتلة الحرّة بالليرة اللبنانية التي ما زالت متداولة في السوق تبلغ 1000 مليار ليرة، وقيمتها السوقية بالدولار توازي 33 مليون دولار بسعر 30 ألف ليرة لكل دولار، أي 60% من كل ما ضخّه مصرف لبنان في السوق. بالفعل، خطوة كهذه تشير إلى أن مصرف لبنان بقيادة سلامة ونوابه الأربعة ومديري المالية العامة والاقتصاد هم المضاربون الأكبر على الليرة.

مشروع إعادة إنتاج السلطة

التمويل بالمال العام

نور خليل رزق

سمحت هياكل الرقابة الهشّة في لبنان بإباحة المال العام وتعريضه لحريّة التصرّف السياسي وأدوات السياسات الاقتصادية الفاشلة. فعواقب الإنفاق المتفلّت وعدم وضوح الخطط الحكومية تسبّب في نزيف حادّ في الخزينة العامة وكشفها أمام الديون الخارجية في وقت كان يفترض فيه أن يُوجَّه الإنفاق نحو سياسات استثمارية ورعائية وتنموية. وعلى امتداد السنين، وحده المواطن مَن تحمّل وزر إخفاق المسؤولين في إدارة المال العام وهدره في مزاريب الفساد ومراكمة الديون. أما هم، فقد نجحوا في إعادة تموضعهم وتعزيز مراكزهم.

دورة الأعمال السياسية

لا يرتكز النشاط الاقتصادي في أي بلد كان إلى سلوك الأسواق والأطراف الفاعلة فيها فحسب، بل على وجود اقتصاد سياسي أيضاً يتفاعل مع الدوافع الاقتصادية والقرارات السياسية. كان الاقتصادي الشهير ويليام نوردهاوس أوّل من قارب بين مفهوم التأثير السياسي ودورة الأعمال الاقتصادية، ليخلص إلى الفكرة القائلة بأنّ السياسيين، بغضّ النظر عن انتمائهم الحزبي، يحاولون تعظيم فرص إعادة انتخابهم من خلال خلق بيئات اقتصادية مؤاتية في الفترة التي تسبق الانتخابات. وإلى جانب الدورات الاقتصادية المعروفة، صاغ نوردهاوس نظرية تُعرف بـ«دورة الأعمال السياسية»، وهي الميل المفترض للحكومات إلى تبنّي سياسات ماليّة توسّعية - وفي كثير من الأحيان سياسات نقدية أيضاً - في سنوات الانتخابات.

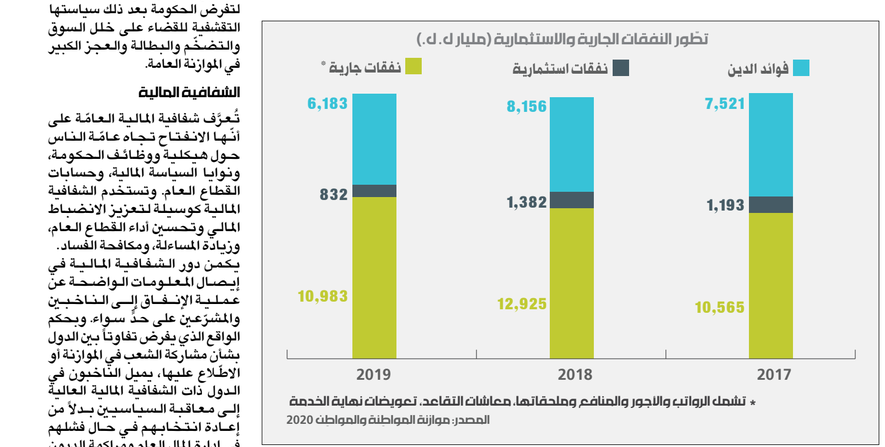

وفي هذا السياق، تبدأ دورة الأعمال السياسية حين تباشر السلطة بالتوسّع المالي الذي يتّخذ شكل خفوضات ضريبية بالسهولة نفسها التي يزداد بها الإنفاق، أو من خلال زيادة الكتلة النقدية بين أيدي المواطنين. وتنتهي هذه الدورة عند عودة سياسة التقشّف بعد إعلان نتائج الانتخابات، أي حين تكون السلطة قد أعادت تموضعها.

أمّا الباحث كينيث روغوف فقد فضّل تسمية هذه الظاهرة بـ«دورة الميزانية السياسية» وذلك بحكم سيطرة الحكومة على الميزانية، وهي أكثر ما يُظهر بوضوح مصبّ توزّع المال العام المنفق. فقد لاحظ روغوف أنّ الإنفاق العام يتدفّق في سنوات الانتخابات في مقابل انخفاض ملحوظ في الضرائب، ما يسفر عن عجز كبير في الموازنة. بمعنى أوضح، تقوم الحكومات قبل الانتخابات بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق «الاستهلاكي» بشكل كبير. والإنفاق الاستهلاكي هو ما يُعرف بالنفقات الجارية التي تتّخذ طابع المخصّصات والرواتب والأجور وملحقاتها، ومعاشات التقاعد وبعض المنافع الاجتماعية الأخرى. هذا النوع من الإنفاق له تأثير مباشر وفوري في المدى القصير على معيشة المواطنين، فتتجلّى الزيادة في الراتب بزيادة في الاستهلاك، وتحسّن في الوضع المعيشيّ، وذلك على عكس تأثير الإنفاق «الاستثماري» الهادف إلى تحسين بنية الاقتصاد وقوى العمل والإنتاج وما الى ذلك، لأنّ الأخير يكون عبر مشاريع طويلة الأمد يصعب تنسيق إكمالها قبل الانتخابات. كما أنّ احتمال وجود مشاريع غير مكتملة في وقت الانتخابات يمكن أن يخلق جوّاً من السلبيّة تجاه السلطة، وقد يُنظر إليها بكونها غير قادرة على إكمال المشاريع واستقطاب الاستثمارات التي وعدت بها. انطلاقاً من هنا، تفضّل السلطة الحاكمة (كلّ مَن في السلطة يُنظر إليه في هذه الحالة على أنّه ممثّل فيها)، إذ يُهدف إلى تعظيم فرصه في الحفاظ على منصبه واستحكام القوّة او الوصول إليها، سواء أكان ينتمي إلى الجهة التي أقرّت الإنفاق أم إلى التي صادقت عليه) خفض الضرائب وزيادة النفقات الجارية والتحويلات المالية (أي التي تبرز بوضوح ويمكن استشعار قيمتها) من أجل إيهام الناخبين بأنّ الحكومة قامت أخيراً بعمل ممتاز في إدارة البلاد، وأنّ الأمور قد تتجه إلى الأفضل في حال أكملت الحكومة عملها. أما فترة الانتعاش والنمو القصيرة التي يشهدها الاقتصاد والمجتمع قبل الانتخابات فإنّها تأتي نتيجة سياسة الانفلاش والتضحية بالأموال العامة في حسابات سياسة قصيرة الأجل سرعان ما تتبدّل لتفرض الحكومة بعد ذلك سياستها التقشفية للقضاء على خلل السوق والتضخّم والبطالة والعجز الكبير في الموازنة العامة.

الشفافية المالية

تُعرّف شفافية المالية العامّة على أنّها الانفتاح تجاه عامّة الناس حول هيكلية ووظائف الحكومة، ونوايا السياسة المالية، وحسابات القطاع العام. وتستخدم الشفافية المالية كوسيلة لتعزيز الانضباط المالي وتحسين أداء القطاع العام، وزيادة المساءلة، ومكافحة الفساد.

يكمن دور الشفافية المالية في إيصال المعلومات الواضحة عن عملية الإنفاق إلى الناخبين والمشرّعين على حدٍّ سواء. وبحكم الواقع الذي يفرض تفاوتاً بين الدول بشأن مشاركة الشعب في الموازنة أو الاطّلاع عليها، يميل الناخبون في الدول ذات الشفافية المالية العالية إلى معاقبة السياسيين بدلاً من إعادة انتخابهم في حال فشلهم في إدارة المال العام ومراكمة الديون وزيادة العجز في الموازنة. أما في البلدان التي تنعدم الشفافية المالية فيها، فيصعب وصول الناخبين إلى معلومات كافية بشأن عملية الإنفاق، كما يصعب عليهم مساءلة السياسيين ومحاسبتهم.

يحتلّ لبنان موقعاً بين 10% من البلدان الأقلّ شفافية في العالم. فقد سجّلت موازنة عام 2017 علامة (100/3) وموازنة عام 2019 (100/6) في مؤشّر الشفافية المالية، في حين بلغ المتوسّط العالمي (100/42)، وتخطّته موازنات كلّ من الأردن (100/63) والمغرب (100/45). جاءت موازنة عام 2017 بعد انقطاع طويل في إصدار الموازنات العامّة امتدّ منذ عام 2005 ودام لاثنتي عشرة سنة من الإنفاق والجباية غير القانونية التي تمّت من دون رقابة أو محاسبة للانتهاكات المستمرة بحقّ الدستور والمال العام.

> **على أبواب الانتخابات النيابية يدخل لبنان في دورة أعمال سياسية أداتها التضحية بالمال العام**

وقد سجّل مؤشّر الرقابة على الموازنة علامة (100/11) بعد أن كانت تُمرَّر للمجلس النيابي وتُقرّ في نهاية المهل الدستورية من دون مناقشتها أو الاعتراض عليها، وسجّلت علامة (صفر) من حيث مشاركة المواطنين في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2019. كانت الموازنات قادرة على إيضاح الكثير من السياسات المالية التي انتهجتها الحكومات طيلة السنوات الماضية، لكنّ انعدام مستوى الشفافية المالية وضعف أجهزة الرقابة حالا دون اطّلاع الناس على آلية الإنفاق وقنواته. فكيف سُمح بالإنفاق طوال تلك السنين وعلى مرأى من مجلس شورى الدولة وديوان المحاسبة؟ وأين كان المجلس النيابي عن مراقبة الإنفاق واستشعار خطر الديون المرتفعة التي لا طائل منها ولا جدوى؟

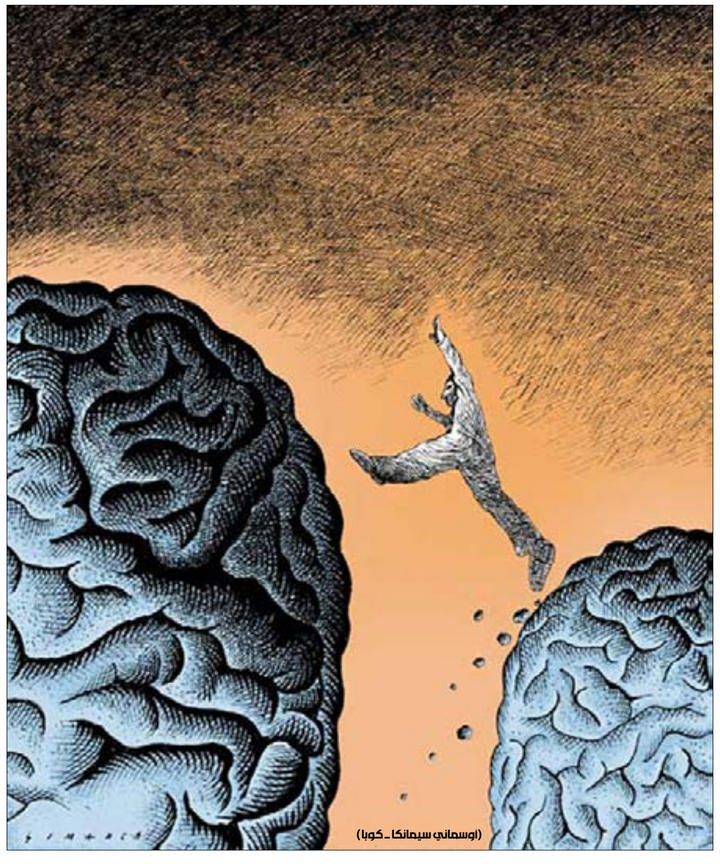
(أوسماني سيماتكا ـ كوبا)

50%
هي حصة الرواتب والأجور والمنافع الملحقة من نفقات الموازنة المقدّرة بحسب موازنة المواطنة والمواطن في عام 2020

التسيّب المالي

بما أن السياسة المالية لا يمكن لها أن تكون مستقلّة عن جدول الأعمال السياسي، تصبح العملية السياسية أحد أهم التفسيرات التي تعكس حركة دورة الأعمال الاقتصادية في البلاد. فقد شكّلت فترة التسعينيات فترة انفلاش وجموح في الإنفاق بغير حساب. حينها بدأت النفقات الاستثنائية غير المشهودة من قبل تظهر في عام 1992 إثر انتخاب مجلس نيابي جديد ومجيء حكومة الرئيس الراحل رفيق الحريري، حيث ازدادت أجور العاملين في القطاع العام بحوالى 120% تم دفعها خلال الشهر الأخير من سنة 1991 والشهر الأول من سنة 1992. تلا ذلك تصحيح في الأجور عام 1996 على ضوء انتخابات برلمانية. ومنذ ذلك الوقت لم يتم تصحيح الأجور إلا في نهاية عام 2008 على أعتاب سنة الانتخابات البرلمانية أيضاً، فرُفع الحد الأدنى للأجور إلى 500 ألف ليرة، وأعطيت زيادات لموظفي القطاع العام ومن ضمنهم المعلّمون والعسكريون كما صُحّحت رواتب القضاة ورواتب أساتذة الجامعة اللبنانية في السنين التي سبقت عام 2013 (وهو العام الذي كان من المفترض أن تُجرى فيه انتخابات برلمانية)، وأقرّت سلسلة الرتب والرواتب عام 2017 كذلك في الفترة التي سبقت الانتخابات الأخيرة عام 2018.

إذاً، في قراءة بسيطة لأرقام النفقات الجارية قبل سنوات الانتخابات، يظهر جلياً أنّ الحكومات جميعها قد مارست بالفعل شكلاً من أشكال «دورة الأعمال السياسية» من أجل إعادة تمركزها في السلطة. وعلى امتداد السنوات لم تحظَ الاستثمارات في قطاع التعليم والصحة والزراعة والصناعة والمياه وغيرها على فرصة الاستحواذ ولو على جزء بسيط من نفقات الخزينة، إنما توزّع المال العام بين فوائد خدمة الدين العام ورواتب فقدت قيمتها الحقيقية وضاعفت نسبة التضخم عبر الزمن.

في هذه السنة ونحن على أعتاب انتخابات برلمانية جديدة، قد نشهد حلحلة جميع القضايا العالقة على أساس التمويل. بدءاً بتصحيح الأجور في القطاع العام وزيادة التعويضات، مروراً بإطلاق البطاقة التمويلية ومساعدات برنامج «أمان» الاجتماعي. وعليه، ستتسارع الخطوات ما بين الدولة والبنك الدولي لاستدراج القروض بشأن هذه المشاريع الاجتماعية، لتُترجَم بعد فترة في انفراجات بسيطة وشكلية على صعيد الأسر والمجتمع إلى حين الاستحقاق الانتخابي. لكن، في ظلّ انعدام الشفافية المالية وازدواجية تحصيل الأموال والرقابة على صرفها، فإنّ جزءاً كبيراً من الأموال سيتسرّب إلى خارج خطة الإنفاق المتفق عليها، وسينال الشعب حصةً أقل بكثير من الأموال المجلوبة على حسابه، ليتكبّد بعدها المواطن وحده عبء دفع الديون وفوائدها. ومجدداً، ستعود الحكومة إلى برنامج التقشف وتتكرّر معاناة الشعب إثر التضخم الكبير والبطالة ونقص المعونات الاجتماعية.

مقال

ضرورات إعادة هيكلة مصرف لبنان
نحو «تحقيق الاستقرار في الأسعار»

توفيق شمبور *

تُجمع الخطط التي تُطرح لحلّ الأزمة المالية على ضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي للتأسيس لانطلاقة جديدة تهدف إلى تصويب نشاط هذا القطاع في تثمير الودائع التي تُعهد إليه في تطوير الاقتصاد لا في تمويل فساد السلطة السياسية. نجاح هذا التوجّه يتطلّب أن يتضمن في أولوياته إعادة هيكلة مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. بالنسبة لمصرف لبنان، إن إعادة الهيكلة مطلوبة ليس فقط بسبب الفجوة الكبيرة التي اكتُشفت في حساباته بين موجوداته والتزاماته بالعملات الأجنبية وكانت من المسبّبات الرئيسية للأزمة، بل أيضاً استجابة لمقتضيات التطورات العديدة والمتنوّعة التي حصلت بعد إنشائه لخلافة بنك سوريا ولبنان في إصدار وإدارة النقد في منتصف ستينيّات القرن الماضي.

التطوّرات بدأت في مطلع السبعينيات بإعلان الرئيس الأميركي نيكسون فكّ الارتباط بين الذهب والدولار، ما نجم عنه انهيار نظام سعر الصرف الثابت المستند عليهما بمقتضى اتفاقيات «بريتن وودز» وولوج العالم في ما اصطُلح على تسميته نظام سعر الصرف العائم. تلاه نموّ مضطرد في الأدوات والأسواق المالية مع اتجاه لعولمتهما. كما حصلت اكتشافات مدهشة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتبلورت نزعة عالمية متنامية في اتجاه تبنّي آليات السوق دعمها انهيار العديد من الأنظمة الاشتراكية وانضواء عدد متزايد من الدول في منظمة التجارة العالمية التي انطلقت من فكرة تخفيف ورفع القيود أمام انتقال السلع لتنتهي إلى تشجيع تحرير القيود أمام تأدية الخدمات في مقدّمتها الخدمات المصرفية والمالية.

أفرزت هذه التطورات تغيّرات عميقة في بيئة عمل وفي أهداف ومهام ومسؤوليات وصلاحيات وإدارة ورقابة المصارف المركزية، ودفعت العديد من الدول، ولا سيما في أوروبا الغربية والشمالية إلى إعادة هيكلة مصارفها المركزية لتتناسب مع التغييرات. بالنسبة لمصرف لبنان، الأمور الملحّة في إعادة هيكلته تتضمن التالي:

1- ضرورة توضيح الإطار القانوني الذي يحكم مهمّته الأساسية والتي يجب أن تكون تحقيق «الاستقرار في الأسعار».

2- ضرورة فصل نشاطات مصرف لبنان المتعلّقة بالتنظيم والإشراف على المصارف، وأيضاً نشاطات لجنة الرقابة على المصارف وهيئات أخرى وإلحاقها بهيئة جديدة يتم إنشاؤها لترعى جميع شؤون المصارف والمؤسسات المالية وشركات الضمان وغيره... أي على النمط الذي اعتمدته الدول الأوروبية (في ألمانيا الـBAFIN، في سويسرا الـFINMA، في انكلترا الـFSA، في بلجيكا الـCBFA، وفي فرنسا الـACP... وغيرها) .

3- إرساء حوكمة جديدة في إدارة مصرف لبنان محورها تعديل الإطار القانوني لعمل المصرف وإدارته ورقابة عملياته وأعماله على النحو المعتمد في المصارف المركزية الرائدة.

أولاً، في ضرورة توضيح الإطار القانوني الذي يحكم مهمة مصرف لبنان الأساسية والتي يجب أن تكون «الاستقرار في الأسعار»، تنصّ المادة 33 من قانون النقد والتسليف على أن المجلس المركزي لمصرف لبنان هو الجهة صاحبة الصلاحية «بوضع السياسة النقدية للمصرف» لكن المادة 65 من الدستور تشير إلى أن مجلس الوزراء هو السلطة المخوّلة «بوضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات» من دون أي استثناء، ما يعني ضمناً أن المجلس هو صاحب الكلمة الأولى في ما خصّ السياسة النقدية على الأقل بعناوينها وخطوطها العريضة.

التباين السابق عكس تبايناً في المواقف على صعيد التطبيق العملي. فرئيس الحكومة السابق السيد حسان دياب أعلن في إحدى تصريحاته «إن مصرف لبنان هو المسؤول عن السياسة النقدية»

وقبل عدّة أيام ذكر رئيس الجمهورية السيد ميشال عون «أن حاكم مصرف لبنان هو المسؤول عن حماية العملة الوطنية». واضح أن همّ الاثنان في ما أعلناه، كان تبرئة كلّ من الحكومة والعهد من أي مسؤولية عن انهيار سعر صرف الليرة. لكن في المقابل، أعلن حاكم مصرف لبنان في إطلالة تلفزيونية من مكتبه مطلع العام الماضي، للتعليق على انتقادات الرئيس دياب لمصرف لبنان «إن المصرف اعتمد سياسة الاستقرار النقدي عملاً وتقيداً بـ«بيانات طلب الثقة» لجميع حكومات ما بعد 1993» ما يعني ضمناً: 1) إن مجلس الوزراء هو المعني بالتقرير المبدئي بموضوع الاستقرار النقدي، 2) وليس هناك قرار صريح صادر عن مجلس الوزراء بخصوص هذا الموضوع.

أخيراً، أشار السيد سعادة الشامي نائب رئيس الحكومة وعضو الوفد المفاوض مع صندوق النقد الدولي في حديث لصحيفة «السهم» «إن لمصرف لبنان استقلاليته في تقرير السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف».

هذا الالتباس بين المسؤولين وغيرهم في تحديد من هو صاحب الصلاحية بموضوع الاستقرار النقدي بكلّ مفصل من مفاصله يمكن فهمه وتفسيره على أنه بسبب استعمال نصوص أُدرجت في قانون النقد والتسليف للتعامل مع متطلّبات تحقيق الاستقرار النقدي وفقاً لنظام «سعر الصرف الثابت» ويتم استعمالها حالياً في ظل سيادة «نظام سعر الصرف العائم» ومتطلّبات هذا النظام أكثر تنوّعاً وتعقيداً.

> **يجب تعديل قانون النقد والتسليف لتوسيع مهمة مصرف لبنان من المحافظة على النقد المصدر منه نحو النقد المصرفي ايضاً**

من هنا يمكن إدراك لماذا أن معالجة الالتباس السابق تأتي في رأس الأولويات عند إعادة هيكلة مصرف لبنان. ففي هذا الضمار يمكن التمييز بين ثلاث فئات من الدول في موضوع تحقيق الاستقرار في الأسعار: فهناك دول تُطلق يد المصرف المركزي بوضع الأهداف والسياسات النقدية وتطبيقها ليتحمّل المصرف المركزي وحده النقد والتجريح عند أي اختلال في استقرار الأسعار. في مقدمة هذه الدول يأتي المصرف المركزي الأوروبي.

لكن هناك دول تنصّ قوانينها على ضرورة تشاور الحكومة والمصرف المركزي باستمرار في القضايا الاقتصادية والنقدية قبل اتخاذ أي منهما قرارات ذات صلة بهذه القضايا. على رأس هذه الدول تأتي سويسرا حيث يكرّس الدستور لا القانون، استقلالية مصرفها المركزي في مجال السياسة النقدية. والأخير يمارس هذه الاستقلالية بشكل مسؤول أي باستقلالية «مع with» وليس «عن of» الحكومة السويسرية (المادة 99 من الدستور والمادتان 6 و7 من قانون المصرف السويسري).

وهناك دول تحرص على حفظ مهمة تحديد هدف وسياسة استقرار الأسعار للحكومة بعد استشارات وثيقة مع المصرف المركزي، نظراً لانعكاسات هذا الأمر وتأثيراته على الحياة السياسية، وتُحفَظ للمصرف المركزي مهمة اتخاذ الخيار المناسب في مجال التنفيذ (المملكة المتحدة البريطانية وكندا).

الخيار الأوروبي لا يمكن الأخذ به في لبنان لأنه يجعل من مصرف لبنان جزيرة مستقلّة عن السلطات الأخرى ولا أحد يرغب في ذلك راهناً. بينما الخيار السويسري لا شكّ بأنه هو الأفضل نظرياً، لكنّه يتطلّب إدراج استقلالية مصرف لبنان في الدستور لكي تكون معتبرة فعلاً. وهي، أي الاستقلالية، وإن كانت مطلوبة عموماً من قبل صندوق النقد الدولي (كما أعلن ذلك صراحة في قضية كوريا الجنوبية) لكن من المؤكّد أن لا أحد يجرّد راهناً ترسيخها في لبنان بنص دستوري لأسباب عدة أهمها تجنّب الاخلال بتوازن السلطات.

الخيار الأنكلوسكسوني يبقى الأكثر توافقاً مع الحالة اللّبنانية ومع متطلّبات الدستور والقانون، لأنه يقوم على فكرة مشاركة الحكومات مصرف لبنان بحدود معينة بموضوع أهداف وسياسات استقرار الأسعار، فلا تكتفي بترداد عنوان الاستقرار النقدي في بيانات طلب الثقة من المجلس النيابي من دون أخذ المبادرة بما هو مطلوب منها عملاً بأحكام المادة 65 من الدستور.

استناداً لما سبق فإن المطلوب في بداية عملية إعادة هيكلة مصرف لبنان هو التالي:

1- إعادة صياغة نص المادة 71 من قانون النقد والتسليف، وهي المادة الأساس التي يرتكز عليها مصرف لبنان في إصدار غالبية تعاميمه، وذلك بتعديل المهمّة العامة للأخير، والتي هي راهناً «المحافظة على النقد وسلامته» على وجه يُؤخذ فيه برأي صندوق النقد الدولي الذي أشار في أحد تقاريره إلى أن نصّها يحمل طابعاً إنشائياً أكثر منه قانونياً ويغلب فيه أن المقصود هو فقط النقد المصدر من مصرف لبنان monnaie fiduciaire بمقتضى الامتياز الممنوح له حسب المادة 10 من قانون النقد والتسليف وليس أيضاً النقد المصرفي monnaie scripturale وغيره...

والبديل المقترح لنص المادة 71 هو تركيز مهمة مصرف لبنان على «تحقيق الاستقرار في الأسعار». هذه المهمة هي المفضّلة والمعتمدة راهناً من قبل القوانين الأوروبية وتضبط بشكل أفضل النجاحات والإخفاقات. وقد صنّف حاكم المصرف المركزي الألماني Karl Otto Pöhl مهمة «تحقيق الاستقرار في الأسعار» من ضمن أسمى المهام الإنسانية، ودعا إلى إدراج حقّ الإنسان باستقرار الأسعار ضمن لائحة الأمم المتحدة المعدّدة لحقوق الإنسان الطبيعيّة.

2- تعديل المادة 33 من قانون النقد والتسليف على نحو يتم فيه إيضاح مشاركة الحكومة مصرف لبنان سنداً للمادة 65 من الدستور، بإجراء درس مستفيض للأوضاع الاقتصادية والمالية من أجل تحديد الأهداف النقدية المتوجّب استهدافها لتحقيق الاستقرار في الأسعار على أن يُترك للمصرف كامل الصلاحيّة في تحديد سُبل تحقيق هذه الأهداف من دون أي إملاءات من الحكومة.

إن التعديل المقترح للمادة 33 هو على سبيل تأكيد الدّور الدستوري للحكومة في إعداد الأهداف والسياسات النقدية، وهو دور لو التزمت به حكومات ما بعد الـ1993 لاكتشفت مبكراً الكلفة العالية لعملية تثبيت سعر الليرة اللبنانيّة إزاء الدولار بعدما تمّ تمويل جزء مهم من هذه الكلفة بعمليات Ponzi scheme قام بها مصرف لبنان مع المصارف وغيرها وكانت موضوع انتقاد من الرئيس الفرنسي Emanuel Macron ومن الأمين العام للأمم المتحدة António Guterres.

* محاضر في قانونَي النقد والمصارف المركزية

بقي لبنان بلا موازنة منذ 2006 ولغاية 2017 وبلا حسابات ماليّة صحيحة منذ 1990 لغاية تاريخه. وأزمة المالية العامة مفتوحة منذ عام 1990 لغاية تاريخه ايضاً بلا امل في معالجتها. واليوم يُعتبر لبنان بلا موازنة عن عامَي 2021 و2022 بسبب انتهاك الحكومات المتعاقبة والسلطات السياسية لأحكام الدستور اللبناني ومخالفة القوانين وانعدام المحاسبة او المساءلة

حدود العقد الاستثنائي والموازنة الاثني عشرية

دولة بلا موازنة

أمين صالح *

السلطات السياسيّة المتحكّمة بإدارة الدولة، أعادت لبنان إلى حالة شبيهة بحالة المجتمع القبلي أو الإقطاعي. ففي حينه لم تكن هناك حاجة إلى الموازنة لأن الاقطاعيّين كانوا يتفقون من موارد أملاكهم ولا يلجأون إلى الضرائب إلا بصورة استثنائية. ولم تُصبح هناك حاجة للموازنة إلا مع نشوء «الدولة» التي كانت تريد الإنفاق وتغطيته بالضرائب. في ذلك الوقت من الزمن، انتزع الشعب من الحاكم (الملك) مبدأ «لا ضريبة من دون قانون» ولا اقتطاع من ثروات الأفراد إلا بموجب «إجازة من البرلمان» والتي توسّع نطاقها لاحقاً لتشمل أوجه إنفاق إيرادات الدولة. لاحقاً انتزع المواطن الحقّ في مراقبة استعمال الضرائب التي يُسهم بها ويطلب بيانات عنها، وتطوّر مفهوم المال المطلوبة. وبموجب القانون، يترتّب على مجلس الوزراء إقرار مشروع الموازنة في صيغته النهائية وإيداعه السلطة التشريعية في بداية عقد تشرين الأول من كل سنة، كما قضى بأن يقدّم وزير المالية سنوياً إلى السلطة التشريعية تقريراً مفصّلاً عن الحالة الاقتصادية والماليّة في البلاد وعن المبادئ التي اعتمدتها الحكومة في مشروع الموازنة.

وفيما أتيحت صلاحيّة وضع مشروع الموازنة بالسلطة التنفيذية، فإن موجباً دستورياً وعملاً سياسياً يعبّر عن اتجاهات الدولة الاقتصادية وفلسفتها، وأصبحت موازنة الدولة بمثابة خطّة سنوية أو برنامج عمل سنوي وأداة تنموية فعّالة.

في الواقع، لم يشذّ الدستور اللبناني عن الدساتير الدولية؛ فقد نصّت المادة 83 منه على أن تقدّم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة، ويقترع على الموازنة بنداً بنداً. كما أن المادة 86 رسمت أصولاً لإقرار الموازنة. وإن لم تلتزم بها السلطة عدّت مخالفة دستورية. كما عرّف قانون المحاسبة العمومية اللبناني الموازنة بأنها «صكّ تشريعي تُقدّر فيه نفقات الدولة وواردتها عن السنة المقبلة وتُجاز بموجبه الجباية والإنفاق»، فارضاً بأن يقدّم وزير المالية مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء قبل أول أيلول مشفوعاً بتقرير يحلّل فيه الاعتمادات المطلوبة، ويترتّب على مجلس الوزراء إقرار مشروع الموازنة في صيغته النهائية وإيداعه السلطة التشريعية في بداية عقد تشرين الأول من كل سنة، كما قضى بأن يقدّم وزير المالية مشروع قانون الموازنة العامة وملحقاته إلى المجلس النيابي قبل 15 تشرين الأول على أن يخصّص جلساته للبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر، وتدوم مدّة العقد إلى آخر السنة. ومن المبادئ الدستورية منع المجلس النيابي من زيادة الاعتمادات المقترحة (المادة 84)، وهذه قاعدة عامة في كل الموازنات تصدر عن السلطة التشريعية بالتصويت عليها وإقرارها كسائر القوانين، وتتضمّن إذناً بالجباية والإنفاق لمدة سنة. أي أن صلاحية السلطة التنفيذية في هذا الموضوع تنتهي بانتهاء الدورة المالية، عملاً بمبدأ سنوية الموازنة. وبالتالي لا بد لهذه السلطة اللّجوء إلى السلطة التشريعية للاستحصال على إذن جديد بالإنفاق والجباية.

> **تتحمّل الحكومة تبعة فشلها في إعداد الموازنة وإيداعها مجلس النواب وتتحمّل مجلس النواب تبعة فشله في عدم محاسبة الحكومة**

ونظراً للأهمية الفائقة وخطورة الشأن المالي العام، فقد ألزم الدستور اللبناني مجلس النواب في عقد اجتماعه الثاني الذي يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي 15 تشرين الأول أن يخصّص جلساته للبحث في الموازنة وتدوم مدّة العقد إلى آخر السنة. ومن المبادئ الدستورية منع المجلس النيابي من زيادة الاعتمادات المقترحة (المادة 84)، وهذه قاعدة عامة في كل الموازنات تصدر عن السلطة التشريعية بالتصويت عليها وإقرارها كسائر القوانين، وتتضمّن إذناً بالجباية والإنفاق لمدة سنة. أي أن صلاحية السلطة التنفيذية في هذا الموضوع تنتهي بانتهاء الدورة المالية، عملاً بمبدأ سنوية الموازنة. وبالتالي لا بد لهذه السلطة اللّجوء إلى السلطة التشريعية للاستحصال على إذن جديد بالإنفاق والجباية.

ونظراً للأهمية الفائقة وخطورة الشأن المالي العام، فقد ألزم الدستور اللبناني مجلس النواب في عقد اجتماعه الثاني الذي يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي 15 تشرين الأول أن يخصّص جلساته للبحث في الموازنة وتدوم مدّة العقد إلى آخر السنة. ومن المبادئ الدستورية منع المجلس النيابي من زيادة الاعتمادات المقترحة (المادة 84)، وهذه قاعدة عامة في كل النظم الديموقراطية للحؤول دون جنوح النواب إلى إرضاء ناخبيهم على حساب الخزينة.

وقبل الشروع في مناقشات الموازنة التفصيلية يعمد المجلس النيابي إلى المصادقة على قانون قطع حساب الموازنة أولاً. ووفقاً لأحكام المادة 86 من الدستور فإنه: «إذا لم يبتّ مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعيّن لدرسه فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة. ونظراً لأهمية الموازنة في تسيير الدولة، ومنعاً لمجلس النواب من التأخّر في دراسة وإقرار الموازنة بهدف عرقلة أعمال الحكومة، أجازت هذه المادة لمجلس الوزراء إصدار الموازنة بمرسوم إذا انقضى العقد الاستثنائي من دون أن يبتّ نهائياً في مشروع الموازنة ما يجعل المشروع بالشكل الذي تقدّم إلى المجلس معمولاً به. لكن هذا الإصدار مشروط دستورياً بأن يكون مشروع الموازنة قد طرح على مجلس النواب قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل. فقد نصّت المادة 86 على الآتي: «لا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل».

وبما أن استمرار الدولة في أدائها هو من مبادئ النظام العام، وبهدف تجنّب تجميد نشاطها خلال العقد الاستثنائي، استدركت المادة 86 من الدستور باعتمادها على الطريقة المعروفة بالموازنة الاثني عشرية أي الموازنة الشهرية المؤقّتة. وفي فقرتها الأخيرة، حدّدت هذه المادة الأصول الواجب اتباعها للأخذ بالقاعدة الاثني عشرية خلال شهر كانون الثاني ولحساب الاعتمادات، إذ نصّت على ما يلي: «في مدّة العقد الاستثنائي المذكور تُجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والعائدات الأخرى كما في السابق، وتؤخذ ميزانية (موازنة) السنة السابقة أساساً، ويُضاف إليها ما فُتح منها من الاعتمادات الإضافية الدائمة، ويُحذف منها ما أُسقط من الاعتمادات الدائمة. و تأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على قاعدة الاثني عشرية».

يبدو واضحاً من هذا النص أنّ اللّجوء إلى الموازنة الاثني عشرية يتم حكماً بموجب الدستور بالنسبة لنفقات شهر كانون الثاني فقط. أما إذا تأخّر إقرار الموازنة إلى ما بعد ذلك، فقد درجت العادة على أن تتقدّم الحكومة من البرلمان بمشروع قانون معجّل يُجيز لها الجباية والإنفاق على أساس الموازنة الاثني عشرية عن الشهر المحدّد المرتقب. ويلاحظ هنا أن القاعدة الاثني عشرية تتعلق بالنفقات وليس بالواردات.

لكن، بصراحة النص الدستوري فإن القاعدة الاثني عشرية، يُعمل بها فقط في شهر كانون الثاني، وبالتالي لا يجوز اعتمادها فيما بعد أبداً، وأي استعمال لها يكون مخالفاً للدستور، والأهم من ذلك إن القاعدة الاثني عشرية تتوقف على ثلاثة شروط:

- أن تكون الحكومة قد قدّمت إلى مجلس النواب مشروع الموازنة.
- أن لا يكون مجلس النواب قد بتّ نهائياً بمشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعيّن لدرسه.
- أن يكون رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة قد دعا مجلس النواب فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة.

في الحالة الراهنة، ولأن الحكومة لم تقدّم مشروع موازنة الدولة لعام 2022، ولم يجتمع مجلس النواب لمناقشة وإقرار الموازنة لهذا العام، فإنه يترتّب على ذلك النتائج الخطيرة التالية:

- وقف صرف النفقات العمومية فوراً، ابتداءً من 2022/1/2. فوفقاً لأحكام المادة 57 من قانون المحاسبة العمومية لا تعقد نفقة إلا إذا توافر لها اعتماد في الموازنة...، وبما أنه لا وجود للموازنة فلا وجود للاعتماد.
- وقف نشاط الحكومة، ذلك إن التوقّف عن عقد وصرف النفقات العمومية يعني شلل عمل الحكومة وبالتالي وقف سير عمل المرفق العام في الدولة.
- تعذّر فتح عقد استثنائي لمجلس النواب إلا إذا كان موضوعه الموازنة العامة.
- تحميل الوزراء مسؤولية عقد النفقات بدون موازنة. إذ نصّت المادة 112 من قانون المحاسبة العمومية على ما يلي: «الوزير مسؤول شخصياً على أمواله الخاصة عن كل نفقة يعقدها متجاوزاً الاعتمادات المفتوحة لوزارته مع علمه بهذا التجاوز وكذلك عن كل تدبير يؤدي إلى زيادة النفقات التي تصرف من الاعتمادات المذكورة إذا كان هذا التدبير غير ناتج عن أحكام تشريعية سابقة. ولا تحول هذه المسؤولية من دون ملاحقة الموظفين الذين تدخلوا لعقد النفقة وتصفيتها وصرفها أمام ديوان المحاسبة، ما لم يُبرزوا أمراً خطياً من شأنه إعفاءهم من المسؤولية».

خلاصة القول إن موازنة الدولة عمل سياسي وموجب دستوري ملزم للحكومة التي عليها أن تحترم أحكام الدستور وتقوم بإعداد وإقرار الموازنة ضمن المهل، وإلا تكون أعمالها مشوبة بالبطلان وبعدم الشرعية. كذلك، فإن حسابات الإدارة المالية النهائية (قطوعات الحسابات وحسابات المهمة) العائدة للسنوات 1993 ولغاية 2020 لم يُصادق عليها ديوان المحاسبة للعيوب و الشوائب التي تعتريها، فضلاً عن أن الحكومة لم تودع مجلس النواب هذه الحسابات منذ عام 2004 حتى عام 2020 لكي يوافق عليها قبل نشر الموازنة، وذلك وفقاً لأحكام المادة 87 من الدستور علماً بأن الموازنات العامة للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 نشرت من دون الموافقة على قطوعات الحسابات خلافاً للدستور.

لذلك على السلطة المبادرة إلى الالتزام بأحكام الدستور أولاً وإنجاز حساباتها المالية عن السنوات السابقة وتقديمها إلى ديوان المحاسبة وعرضها على مجلس النواب، على أن يترافق ذلك مع إعداد الموازنة العامة وفقاً للأصول. ولا بد من الإشارة إلى أنه من غير الجائز علماً وفقهاً ودستوراً تبرير الإنفاق والجباية بدون موازنة بحجّة استمرار عمل المرفق العام الذي توجبه الظروف الاستثنائية. فالحكومة قائمة فعلاً وهي ليست مستقيلة ولا بحالة تصريف الأعمال، ولا يوجد أسباب قاهرة تمنعها من الاجتماع إذ إن البلاد مفتوحة ولا تعاني من اضطراب أمني أو حالة حرب أو ظروف قاهرة طبيعية.

وعليه تتحمل الحكومة تبعة فشلها في إعداد الموازنة وإيداعها مجلس النواب، ويتحمّل مجلس النواب تبعة فشله في عدم محاسبة الحكومة على تقصيرها وفشلها.

* مدير المحاسبة السابق في وزارة المالية، النقيب السابق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان

فرملة مفاعيل الإنهيار
ماذا عن توحيد سعر الصرف وتصحيح الرواتب؟

وليد وهيب الشعّار *

بدأت تظهر مع الربع الأخير من عام 2019 معالم الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي الذي نعيش، والتي تفاقمت بشكل كبير مع اتخاذ حكومة دياب القرارين الكارثيين: أوّلهما التوقف عن دفع الديون بلا خطّة للتعامل مع الدائنين والتعافي الاقتصادي، والثاني انتهاج سياسة الدعم العشوائي لمروحة واسعة من السلع من دون أي مسوّغ منطقي، ومن دون أي دراسة علمية. بمعزل عن كل تفاصيل إدارة الأزمة التي اندلعت، فإن النتائج يمكن قراءتها من خلال بعض المؤشرات الأساسية:

1- معدّل الفقر

سجّل لبنان بحسب آخر الدراسات معدّلات فقر مخيفة جداً. وفقاً لوكالة «موديز» بلغت 82% في عام 2021. وبمقارنة بسيطة مع تقرير world population review عن عام 2020 يتبيّن أن الدولة الوحيدة التي تزيد فيها نسبة الفقر عن لبنان هي جنوب السودان بنسبة 82,8% ما يشكّل كارثة وطنيّة بحدّ ذاتها ولا سيما عند مقارنة الزيادة الهائلة في نسبة الفقر في لبنان بين عامَي 2019 و 2021.

2- حجز الودائع وتهريبها إلى الخارج

بلغ إجمالي قيمة الودائع في المصارف اللبنانية في أيلول 2019 نحو 162 مليار دولار. ويلغت حصة 90% من المودعين فقط 10% من إجمالي قيمة الودائع بقيمة حدّها الأقصى 100 ألف دولار للمودع، أي أن نحو 2,610,000 مودع لديهم حسابات تساوي أو تقلّ عن 100,000 دولار، وأنه كان بالإمكان تغطية كامل قيمة هذه الودائع فقط بالأموال التي صُرفت على ما يسمّى «دعم». ولكان ذلك قد أسهم في وقف الانهيار المالي والنقدي وأنقذ العائلات اللبنانية من شبح الفقر والجوع.

لكن بدلاً من ذلك، عمدت المصارف اللبنانية إلى حجز أموال المودعين لديها بطرق غير شرعية. وقام مصرف لبنان بمحاولة تغطيتها عبر سلسلة من التعاميم هي بحدّ ذاتها مخالفة للقوانين وتتجاوز إلى حدٍ بعيد الصلاحيات المناطة بحاكم مصرف لبنان، إذ قيّد السحب بالعملات الأجنبية بمبالغ تافهة، كما ألزم الساحب على قبضها بالليرة اللبنانية في أغلب الأحيان وعلى أساس أسعار صرف تقلّ بشكل ملحوظ عن سعر السوق. في الوقت نفسه عمدت بعض الجهات السياسية والاقتصادية والمصرفية النافذة إلى شحن الأموال بالعملات الأجنبية إلى الخارج بكتّيات كبيرة جداً. إن إخراج هذه المبالغ من النظام المصرفي في الوقت الذي مُنع فيه الأغلبية الساحقة من المودعين من سحب أموالهم يُعتبر مخالفة للدستور الذي كرّس العدالة بين المواطنين، بوجب تدخّل الجهات القضائية للملاحقة الموضوع وتبيان الحقيقة بالأرقام والأسماء وعرضها على الشعب اللبناني.

3- انهيار القدرة الشرائية للرواتب

تراجعت القدرة الشرائية للرواتب في لبنان بشكل كبير.. فقد تدهور الحد الأدنى للأجور خلال فترة سنتين من 450 دولاراً في كانون الأول 2019 إلى أقل من 25 دولاراً في كانون الأول 2021. فقد أدّى ارتفاع كلفة المعيشة بالمقارنة مع مستوى الأجور، إلى انهيار القدرة الشرائية لمعظم العائلات اللبنانية التي يغالبيتها تتقاضى أجوراً بالليرة اللبنانية، وإن كان القطاع الخاص قد أدخل بعض الزيادات على الرواتب خلال عامَي 2020 و2021 إلا أنها غير فعّالة في مواجهة التضخّم الكبير الذي وصلت إليه الأسعار. فقد شهدت بعض السلع زيادة بلغت 12 ضعفاً، كما أن نحو ثلث القوى العاملة في لبنان تعمل في القطاع العام (الإدارات العامة، الجامعة اللبنانية، المدارس والثانويات والمهنيات الرسمية، القضاء، المؤسسات العامة، البلديات...) أي أن رواتبها لم تسجّل أي زيادة خلال العامين المذكورين.

4- انهيار وعجز قطاع الكهرباء

شهد لبنان تراجعاً كبيراً في عدد ساعات التغذية الشهرية قبل وبعد الانهيار. كان المعدل قبل الانهيار أعلى من 7 ساعات يومياً، لكنه تدنى اليوم إلى نحو 3 ساعات يومياً. ويأتي هذا المعدل مع بعض التفاوتات في بيروت والمناطق، ولا سيما تركّز التغذية في بيروت الإدارية بشكل أعلى من المناطق. وبينما يقدّر الهدر في الكهرباء قبل الانهيار بنحو المليار ونصف المليار دولار سنوياً، وهو عبارة عن عجز موزّع على عدّة مصادر، فإن حاجة لبنان الإجمالية من الكهرباء تُقدر بنحو 3500 ميغاوات كان يمكن تأمينها بسهولة تامة وبكلفة متدنية نسبياً. ففي فترة ما قبل الانهيار لم تكن الكلفة تزيد عن 3 مليارات دولار للاستثمار في معامل إنتاج تغطي كل حاجة لبنان، وكان يمكن الحصول على هذا المبلغ بشكل سهل مقارنة بأكثر من 10 مليارات دولار أنفقت على الدعم وحده.

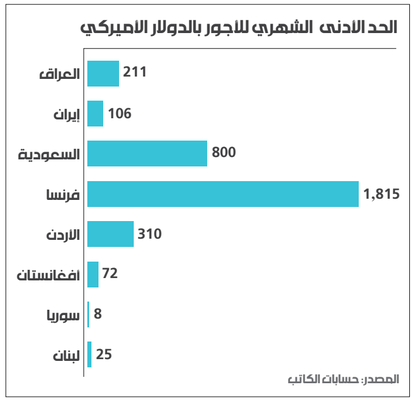

فرملة الانهيار؟

بالنسبة إلى توقّعات 2022، فلا ضمانة أو دليل على إمكانية فرملة الانهيار، ولا سيما مع شلل المؤسسات الرسمية. هذا يمكن تقديم طروحات تفتح الباب للخروج من الحالة الكارثيّة إنما يتطلب الأمر توافر الإرادة السياسية:

- إلغاء كلّ أسعار صرف العملة الوطنية واعتماد آلية السوق.
- استيراد المشتقّات النفطيّة والغاز بعقود مباشرة بين الدولة اللبنانية والدول المصدّرة.
- إقفال معظم البعثات الدبلوماسية في الخارج والإبقاء على موظّف مولج بتصديق العقود والمستندات الرسمية، مع استثناء الدول الكبيرة والتي يوجد فيها أكثر من 25000 لبناني، حيث يقلّص حجم البعثة إلى الحدّ الأدنى.
- ربط الحدّ الأدنى للأجور بسعر الصرف على أن يُحدّد بمبلغ 200 دولار، وتعديل بدل النقل ليرتبط بسعر صفيحة البنزين والمسافة الفاصلة بين المنزل ومكان العمل.
- وضع سلسلة رتب ورواتب موحّدة وواحدة لجميع قطاعات الدولة من قضائية وعسكرية وتعليمية وإدارية بالإضافة إلى المؤسسات العامة بما فيها مصرف لبنان والجامعة اللبنانية، وكذلك لمستخدمي البلديات واتحاداتها، وإلغاء كلّ التعويضات الأخرى مهما كانت تسميتها باستثناء تلك المرتبطة بالإنتاجية على أن لا تتعدّى بمطلق الأحوال 40% من الراتب الملحوظ في السلسلة، وإقرار مجّانيّة الاستشفاء لجميع القطاعات العامة ولجميع المواطنين فوق 64 عاماً وذوي الاحتياجات الخاصة.
- إعادة النظر في المدارس الرسمية وتقليص عددها وتعديل شروط التعليم ووضع سقف لعديد القوى الأمنية والعسكرية.
- عقد اتفاقيات مع الدول الصناعية الكبرى لإقامة معامل في لبنان وتقديم تسهيلات ضريبية وإدارية وعقارية.
- استئناف مفاوضات ترسيم الحدود البحريّة.

إن منظومة الفساد التي أدّت إلى الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي، وسرقت أموال الخزينة وأموال المودعين، وأفقرت الأغلبية الساحقة من الشعب اللبناني، لا تزال تتحكّم بمفاصل السلطة السياسية والمالية، وبالتالي لا يمكن أن نتوقّع منها أي عملية إصلاحية.

* باحث مالي واقتصادي، أستاذ جامعي

مقابلة

سمير المقدسي

● «كابيتال كونترول» من ضمن برنامج نهوض شامل
● ليُسهِم كبار المودعين في أعباء الدين

■ اقترحت الحكومة مشروعاً جديداً من قانون الكابيتال كونترول ومختلفاً نسبياً عن المشاريع التي أُعدت في لجنتَي «المال والموازنة» و«الإدارة والعدل» النيابيتين، لكنه أتى بعد إجراءات مفروضة قسراً بلا تشريع قانوني ومن دون أن يرتبط بخطّة اقتصادية، فهل نحن بحاجة فعلاً إلى الكابيتال كونترول؟

- لا شك في أن مشروع «الكابيتال كونترول» الذي تدرسه السلطات المسؤولة يجب أن يكون ضمن برنامج نهوض اقتصادي ومالي شامل. وإلا فإنه قد لا ينجح في إعادة الانتظام إلى سوق القطع التي كانت تسمح المطلقة لمعاملات القطع، قبل أن تنتقل فجأة إلى سوق مقيّدة تقييداً شديداً ومتعدّدة الأسعار للدولار مع انخفاض كبير في قيمة الليرة وارتفاع هائل في مستوى الأسعار.

حالياً لدينا نظام قطع قلّ نظيره حتى في البلدان التي أبقت قيوداً على التعامل في سوق القطع. وإذا كان فرض القيود على التعامل مع الخارج معمولاً به في العديد من الدول، إلا أن ذلك لا ينطبق على نظام قطع استثنائي (كما هو حالياً في لبنان) يعمل بأسواق متعدّدة للدولار الأميركي ويميّز بين دولار ما قبل تشرين 2019 وما بعده، أي الدولار الفريش. وذلك نتيجة إجراءات مصرف لبنان التي وضعت قيوداً صارمة على السحب من ودائع دولار ما قبل تشرين 2019، وعند السماح بالسحب اليسير منها أن يكون ذلك بالليرة اللبنانية فقط حسب أسعار مختلفة يحدّدها مصرف لبنان بمعزل عن أسعار السوق الحرّة. علماً بأنه في الآونة الأخيرة اتُّخذت بعض الإجراءات البسيطة جداً للتخفيف من وطأة الوضع القائم.

إجبار المودعين على سحب ودائعهم بالدولار بالعملة المحلية بسعر صرف محدّد مسبقاً بعيداً عن سعر الصرف في السوق الحرّة، هو أمر لا أعتقد أن له ما يماثله في بلدان أخرى. هذه سابقة ذات أبعاد سلبية تُضعف الثقة بالجهاز المصرفي اللبناني وتلجم تحويل المدّخرات الوطنية والخارجية إليه.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

■ ما هي تبعات هذه الإجراءات؟

إذا احتكمنا إلى التقاليد التشريعية في لبنان يتبين أن ما يبدأ ليكون مؤقتاً، يتحوّل إلى دائم أو يستمرّ لفترة طويلة. لذا، فإن أي ضوابط على رأس المال تخطط الحكومة اللبنانية لوضعها موضع التنفيذ، يجب أن تكون مصمّمة بعناية شديدة لضمان الاستفادة منها مرحلياً من ضمن الخطة الاقتصادية والمالية التي ستقوم بها الحكومة. يجب التأكد من أن أيّ ضوابط على سوق القطع هي ضوابط مرحلية بهدف إعادة حريتها. فهذا التأكيد يطمئن مدّخري ما قبل عام 2019، اللبنانيين وغير اللبنانيين، إلى سلامة مدّخراتهم، وإن بقيت مجمّدة لفترة زمنية محددة. كما يطمئن مدّخري ما بعد عام 2019 إلى أن مدّخراتهم ستبقى حرّة بمعزل عن أي إعادة لهيكلة القطاع المصرفي. هذا يعني أن أي ضوابط على رأس المال تهدف إلى إضفاء الشرعية على الإجراءات التي تم اتخاذها بالفعل من قبل السلطات النقدية، يجب أن تهدف إلى استعادة ثقة المودعين (الكبار والصغار) من خلال:

- طمأنتهم بأن حقهم في ودائعهم بالعملات الأجنبية لا يزال سارياً.
- سيتمكنون من الوصول ولو تدريجياً إلى ودائعهم كجزء من خطة الانتعاش الاقتصادية/ المالية؛ أما كيفية الوصول التدريجي فهي مسألة أخرى – كلما كان الانتعاش المالي والاقتصادي أسرع وزاد الأمل في استعادة الثقة، ارتفعت احتمالات الوصول إلى الحقوق. كما أن استعادة حرية نظام سوق القطع يجب أن تكون أحد أهداف السياسة النقدية. فالتجربة التاريخية للتقييدات على سوق القطع المفروضة في بلدان أخرى تشير إلى انتهاكها باستمرار من قبل مختلف الأطراف المحلية مع كل تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني. وتزداد وتيرة هذه الانتهاكات، كلما ازداد سوء إدارة الدولة التي تفرضها.

> **المهم بذل كل جهد لعدم جعل المودعين، يتحمّلون الجزء الأكبر من وطأة الأخطاء السياسية للسلطات الحكومية عبر سياسة الاقتطاع**

في المقابل، يجب النظر بعناية في الاقتراحات الخاصة باستخدام جزء نهوض اقتصادي ومالي شامل. وإلا فإنه قد لا ينجح في إعادة الانتظام حتى تشرين الأول 2019 بالحرية كبير في قيمة الليرة وارتفاع هائل في مستوى الأسعار.

من الودائع (تحويلها مثلاً إلى أسهم في المصارف المعاد بناؤها أو استخدامات أخرى). المهم بذل كل جهد لعدم جعل المودعين، (أي المدّخرين، المحليين والخارجيين) يتحمّلون الجزء الأكبر من وطأة الأخطاء السياسية للسلطات الحكومية عبر سياسة الاقتطاع. بخلاف ذلك، قد يكون من الصعب جداً استعادة ثقة المودعين (على الصعيدين الوطني والخارجي) حتى بعد إعادة بناء النظام المصرفي كجزء من خطة التعافي الوطنية، وبالتالي قد لا يكون هنالك من ضمانة بأن المدّخرات (خاصة المدخرات القادمة من الخارج) ستتدفّق مجدداً إلى القطاع المصرفي اللبناني عوضاً عن اتجاهها إلى بلدان أخرى.

■ ماذا عن التمييز في التعامل بين كبار المودعين وصغارهم؟

- هذه قضية ينبغي على المسؤولين أن يدرسوها بتأنٍّ قبل الإقدام عليها منجذبين لسهولتها في إطفاء بعض الدين العام. فمن هي الجهة المسؤولة أساساً عن الارتفاع الهائل في هذا الدين وتحديداً منذ عام 1933؟ أليست الدولة يليها مصرف لبنان لقبوله بتسهيل تمويل عجز الموازنة المتصاعد؟ ونضيف قبول المصارف تلبية طلبات مصرف لبنان بالاستدانة المفرطة في سنوات ما قبل 2019، وبالتالي تحويل مدّخرات المودعين إلى مصرف لبنان؟

المودعون، كبارهم وصغارهم، غير مسؤولين عما آلت إليه الأمور. نعم لقد استفادوا، وخصوصاً كبار المودعين، من ارتفاع معدلات الفائدة على مدّخراتهم في السنوات الأخيرة. لكن من هي الجهة التي تقرر تعديل الفائدة؟ هل هو المودع أم المصرف المركزي وبالتالي المصارف؟

قد يقال نظراً إلى إفادتهم من ارتفاع الفائدة ليُسهم كبار المودعين في معالجة أعباء، ارتفاع الدين العام مع إعادة البناء المصرفي. اقتراح يستحق النظر فيه. لكن يبقى السؤال: كيف يتم تحديد كبار المودعين وكيف تكون مساهمتهم؟ عبر اقتطاع جزء من مدّخراتهم أو تمليكهم أسهماً في المصارف عند إعادة تكوينها... باعتقادي أن الاقتطاع كإحدى وسائل المساهمة هو أمر غير مرغوب فيه، بل من الأفضل تفاديه إذ إنه مؤشّر غير مستحبّ للمدّخرين داخلياً وخارجياً بأن ودائعهم في لبنان غير آمنة، ولا سيما إذا كان هدف السلطات إعادة حرية التعامل في سوق القطع واجتذاب ودائع جديدة للقطاع المصرفي.

خريطة تعجين الهيليوم: الإضاءة هي مراكز التعدين (Helium.com)

شبكة اتصالات الناس ما هي «هيليوم»؟

علي عواد

منذ أن خرج ساتوشي ناكاموتو على الناس مبشراً بـ«إنجيل» العالم الحديث، أي «البلوكتشاين»، دخلت إلى هذه «الديانة» الجديدة، العديد من المنصّات والتقنيات والخدمات. ثم بدأت تتحول إلى أنظمة مفتوحة المصدر وغير مركزية في عالم تركزت فيه الثروات والمكتسبات لدرجة أن الكوكب بات مملوكاً من حفنة من الشركات العملاقة. وفي سياق هذا التطوّر، ظهر أولاً مفهوم «إثبات العمل» (Proof of work) الذي تعتمده الـ«بلوكتشاين» الخاصة بعملة «بتكوين»، قبل أن يظهر مفهوم «إثبات الملكية» (Proof of Stake) الذي ستنتقل إليه عملة الـ«بلوكتشاين» الخاصة بعملة «إيثيريوم» قريباً. والآن، هناك مفهوم جديد، هو «إثبات التغطية» (Proof of Coverage) الذي تستخدمه شبكة «هيليوم». فما هي الشبكة الاتصالات اللامركزية هذه؟ وكيف ستستفيد منها أجهزة «إنترنت الأشياء»؟ وكم يجني المرء من خلال تعدينها؟

في هذه اللحظة الأكثر تطوراً وحداثة في خطّ الزمن البشري، تبدو البيانات أثمن من أي وقتٍ مضى. ومن أجل الحصول عليها، قامت الحكومات والشركات الكبرى حول العالم بزرع أجهزة متصلة بالإنترنت ترسل البيانات إلى مراكز إدارة وتحليل (جمهورية الصين الشعبية مثلاً)، أو من خلال صنع أجهزة للمستخدمين ومختصة بكل شيء تقريباً. فعلى سبيل المثال، هذه الأجهزة يمكن أن تكون مستشعراً لحرارة الغرفة، أو جهازاً يحدّد نسبة صرف الكهرباء أو حتى مستشعراً لمستوى رطوبة التربة. عملياً بات هناك جهاز استشعاري لكل شيء من حولنا تقريباً. وكل تلك الأشياء بحاجة إلى الإنترنت -الوسيط- الذي ترسل البيانات التي جمعتها عبره.

وإذا أردنا محاولة فهم عالم البيانات الكبرى عبر الأرقام، سنجد أموراً مذهلة. منذ بدايات هذه الصناعة (أجهزة إنترنت الأشياء)، وصل الحجم السوقي لهذا القطاع إلى 100 مليار دولار في عام 2017. أما القفزة الكبرى فكانت في خضمّ جائحة كورونا، عام 2020، إذ وصلت القيمة السوقية إلى 742 مليار دولار. وإذا صحّت التوقعات، فمن المفترض أن يرتفع هذا الرقم إلى نحو 1,6 تريليون دولار بحلول عام 2025، بحسب تقرير نشره موقع «DataPort». وخلال العام الماضي، كان هناك أكثر من 10 مليارات جهاز متّصل بالإنترنت. وهناك توقعات بأن يصل هذا الرقم إلى أكثر من 25 مليار جهاز في عام 2025، مع إمكانية خلق 4 تريليون دولار إلى11 تريليون دولار من القيمة الاقتصادية بحلول عام 2025 عبر الحلول التي تؤمّنها هذه العملية.

> التعدين عبر شبكة «هيليوم» يبرز مفهوم «إثبات التغطية» بدلاً من إثبات العمل او الملكية

لكن مع كل تلك الأجهزة التي باتت في كل مكان، برز سؤال كبير: هل يمكن لشبكات الاتصالات تحمّل كل ذلك الضغط؟ من رحم هذا السؤال، وُلدت شبكة «هيليوم» في تموز 2019. هي شبكة لاسلكية لامركزية مفتوحة المصدر تعمل بتقنية «بلوكتشاين» لأجهزة إنترنت الأشياء (IoT) المنخفضة الطاقة (إنترنت الأشياء هي عملياً أي جهاز متّصل بالإنترنت، لكن القصد هنا أجهزة مثل المستشعرات وأجهزة تحديد المكان الجغرافي).

يتطلب تشغيل هذه الشبكة في أي منطقة جغرافية حول العالم، وضع جهاز بثّ يشبه (راوتر الوايفاي) من صنع الشركة او من صنع شركات أخرى أشهرها جهاز «Bobcat Miner 300» وبسعر 430 دولاراً. ويقوم المستخدم بوصل الجهاز بالكهرباء وبالإنترنت، وبدوره يبثّ الجهاز موجة راديو تسمى «LongFi» وهي مختلفة عن موجة بث جهاز راوتر الوايفاي التي تكون (مايكرو وايف). وبالإضافة إلى ذلك «LongFi» لا تستطيع نقل سوى ما بين 5 إلى 20 كيلوبت في الثانية. في حين أن أحدث جهاز بتقنية وايفاي وتسمى (وايفاي 6) يستطيع نقل 9,6 غيغابت في الثانية. لكن ما يميز موجة الـ«LongFi» أنها تستطيع تغطية عشرات الكيلومترات بعكس الوايفاي التي حدودها بضع عشرات الأمتار. ولأن شبكة «هيليوم» مخصّصة لأجهزة إنترنت الأشياء المنخفضة الطاقة، فهي ليست بحاجة إلى سرعة نقل بيانات أكثر من تلك. وبهذا يمكن لبضعة أجهزة تُشغّل الشبكة، أن تسمح لملايين أجهزة الـ(IoT) أن ترسل البيانات التي تلتقطها والمخصّصة لأجلها عبر الإنترنت. ولأن الناس هم من سيقومون بهذا الأمر، فهي شبكة لامركزية غير محتكرة من شركة عملاقة.

لكن لم سيودّ شخصٌ ما أن يشتري تلك الأجهزة من ماله الخاص؟ لأجل الصالح العام؟ حكماً لا. تلك الأجهزة تدرّ عملات رقمية تسمى «HNT» (Helium Network Tokens) وبشكل جيد. ورغم عدم وجود آلية دقيقة لحساب مقدار عملات «HNT» الذي سيكسبه المعدّن خلال فترة معينة، إلا أن هناك بعض المفاهيم التي يمكن وضعها في الاعتبار والتي ستساعد في شرح ما قد يكسبه المستخدم، إذ يتم تعدين «HNT» من خلال توسيع التغطية لبث شبكة «الهيليوم» حول العالم. عملياً كل ما على المستخدم فعله هو شراء الجهاز وتنصيبه، ويطلق عليه اسم (HotSpot). ولأنه بهذا الفعل يسهم بتوسيع نطاق تغطية الشبكة ويسمح لها بنقل بيانات إنترنت الأشياء، فيما تقدم له الشبكة عملة «HNT» لقاء عمله. كما أن عدد عملات «HNT» المؤزعة على الـ«Hotspots» تعتمد على نوع المهمة الذي يؤديه كل جهاز في أي لحظة.

بمعنى آخر، أصبحت عملية التعدين مع هذه الشبكة تتطلب «إثبات التغطية» بدلاً من «إثبات العمل» أو «إثبات الملكية». سابقاً، اقتصر التعدين عبر مفهوم «إثبات العمل» (Proof of work) الخاص بعملة «بتكوين»، فقد كان المستخدمون يحتاجون إلى معدات حوسبة باهظة الثمن وطاقة كهربائية كبيرة من أجل حلّ عمليات حسابية معقّدة بنتيجتها يتم خلق كتلة أو بلوك جديد يتم تسجيله على الشبكة. عملياً كان المعدّن يصرف كهرباء كي يخلق «بتكوين». لكن مع «هيليوم» اختلفت الأمور جذرياً. مفهوم «إثبات التغطية» يتحقّق من صحّة أن الـ«Hotspot» هي موجودة فعلياً وتسهم بدورها في الشبكة. ومن أجل القيام بذلك، تطلب شبكة «هيليوم» بشكلٍ عشوائي، من إحدى الـ«Hotspots» حول العالم، أن ترسل مهمة أو عمل (Job) إلى الجهاز الذي يراد التأكد من عمله. وهنا يُطلق على الأخير اسم (Challengee) فيما الأول اسمه (Challenger). بالإضافة إلى ذلك، تطلب الشبكة من أجهزة الـ«Hotspot» القريبة من الجهاز الذي يتمّ التأكد من عمله، أن تشهد على قيامه بوظيفته. ويُطلق على هذه الأسماء (Witnesses). كما يُطلق على هذه التحديات اسم «بيكونز» (Beacons) أي منارة، كون المهمة تقوم على الرصد.

كل الأجهزة التي شاركت في ما سبق، ستجني عملات «HNT» مقابل عملها. وتجدر الإشارة إلى أن الـ«Hotspots» التي تتواجد منفردة في مساحة جغرافية ولا توجد أجهزة قريبة منها، ستجني عدداً أقل من عملة «الهيليوم» حيث يمكنها فقط إصدار وتلقّي التحديات. ولا يمكنها أن تكون «Beacon» تشهد على عمل الأجهزة المجاورة ولن تستطيع تحويل البيانات. في حين أن الـ«Hotspots» المتواجدة في أماكن مكتظة بمثيلاتها، تجني عدداً أكبر من العملات بسبب تعدّد المهمات التي ستقوم بها.

> جدوى تعدين «هيليوم» في لبنان افضل من باقي الدول في المنطقة، إذ يمكن الاطلاع على «https://explorer.helium.com» ومشاهدة كيف ان بيروت مثلاً مكتظة بهذه الاجهزة. وهي تُدخل دولارات إلى البلد من دون كلفة تُذكر

■■■

> عدد العملات التي يجنيها كل جهاز (يمكن للمستخدم ان يضع عدة اجهزة موزّعة في منطقة جغرافية كبيرة) تتعلق بعدد المهمات التي تقوم بها. ويمكن ان يجني المعدّن عبر كل جهاز، في اليوم الواحد، بين اقل من عملة «هيليوم» واحدة، وصولاً إلى 2 (اي 80 دولارا) او اكثر احياناً

- **أجهزة شبكة «الهيليوم» غير باهظة ولا تتطلب استهلاكاً كبيراً للكهرباء (5 واط) بعكس البتكوين، ولا إنترنت سريعاً**
- **العدد النهائي والكلي لعملة «HNT» هو 230 مليوناً. سعر العملة الواحدة منها حتى اللحظة: 40 دولاراً**
- **بحسب موقع «هيليوم» الإلكتروني، هناك نحو 470 الف جهاز «Hotspot» يعمل حول العالم**
- **قبل شراء الجهاز عبر الإنترنت، يجب على المستخدم ان يتأكد أن موجة الراديو التي يعمل عليها، متوافقة مع الموجودة داخل بلده**
- **كما كل العملات الرقمية الأخرى، يمكن تحويل عملات «هيليوم» التي تم تعدينها إلى عملات مستقرة مثل «USDT» ثم تسييلها إلى دولارات «كاش»**

تقرير

الاستثمار في بناء الـ«ميتافيرس»

«الميتافيرس» هو عالم موازٍ رقمي للعالم الحقيقي الذي نعيش فيه. يحتاج هذا العالم إلى من يبنيه. هؤلاء، هم شريحة عريضة من أصحاب المهارات حول العالم من مبرمجين وعاملين في مجال الصوتيات والفيديو والغرافيكس وأجهزة الواقع الافتراضي والمعزّز والعديد من الوظائف الأخرى التي ستشكل معاً ما يحتاجه العالم الجديد. لذا، ستملك الشركات أو الأفراد ما بنوه فقط في الداخل. ويمكن لأي كان أن يُضيف قطعة جديدة إلى «الميتافريس». يُشبه الأمر إضافة موقع إلكتروني جديد على الإنترنت، لكن الأخير لا يملكه أحد. حتى الآن، هناك عدد لا بأس به من الشركات بدأ بالفعل في الاستثمار في هذا الاتجاه:

■ **«ميتا» (فايسبوك سابقاً)**

في السنة الماضية أعلن مؤسّس «ميتا»، مارك زوكربيرغ، خلال مؤتمر «Connect 2021» تغيير اسم شركته إلى «ميتا» ودخول الشركة إلى عالم الميتافيرس من الباب العريض. فقد جنّدت الشركة 20% من موظّفيها خدمةً لهذا المشروع، وستقوم بتوظيف 10 آلاف شخص من الاتحاد الأوروبي على فترة 5 سنوات من أجل تطوير «الميتافيرس». كما تملك «ميتا» شركة لتصنيع نظارات الواقع الافتراضي اسمها «أوكولس» Oculus. ويُتوقع أن تطلق نسختها من العالم الافتراضي في غضون 2 إلى 5 سنوات.

■ **شركة «إيبك غايمز» Epic Games**

الشركة المعروفة بلعبة الفيديو الشهيرة «فورتنايت» (Fortnite) أعلنت بشكل رسمي آخر العام الماضي أنها ستدخل عالم «الميتافيرس»، وبتمويل قيمته مليار دولار.

■ **«مايكروسوفت»**

تتطلّع الشركة إلى إنشاء عالم رقمي يركّز على العمل ويربط خدماتها ذات الشعبية الكبيرة في بيئة رقمية تسمى «مِش» Mesh.

■ **«ديسنترالاند» Decentraland**

هذه الشركة كانت من أوائل من تحدّثوا صراحة عن «الميتافيرس» كمنتج أساسي لهم. تمّ إنشائها عام 2017 واكتسبت زخماً كبيراً. لديها عملة رقمية تسمّى «مانا» MANA. وبيعت قطعة من العقارات داخل عالم الواقع الافتراضي الخاص بها العام الماضي (على شكل NFT) بمبلغ قياسي قدره 2,4 مليون دولار.

■ **«أبل»**

تعمل حالياً على معدات الواقع الافتراضي المتقدّمة التي يمكن أن تحدث ثورة في تجربة الميتافيرس.

■ **«نيانتيك» Niantic**

عملياً من السهل توقّع دخول الشركة التي صنعت لعبة «بوكيمون غو» ذات تقنيّة الواقع المعزّز إلى عالم «الميتافيرس». فقد أعلنت الشركة أنها جمعت 300 مليون دولار لبناء عالم رقمي خاص بها.

رسم بياني

تعدين «بتكوين»: كازاخستان ثانياً

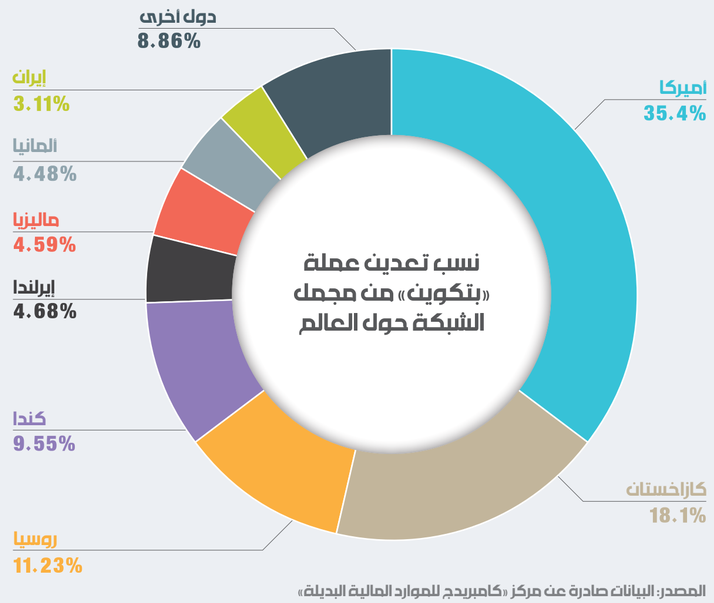

المصدر: البيانات صادرة عن مركز «كامبريدج للموارد المالية البديلة»

كان لافتاً أن يكون للتطوّرات الأخيرة في كازاخستان تداعيات مؤثّرة على تقلّبات أسعار «بتكوين» ومنها على باقي أسعار العملات المشفّرة المتداولة حول العالم. فهذا البلد المتوسّط الدخل (الناتج الفردي يبلغ 10 آلاف دولار) يملك حصّة كبيرة في سوق تعدين «بتكوين» مستحوذاً على 18% من عمليات التعدين العالمية، وهو مصنّف في المرتبة الثانية في هذه العمليات بعد الولايات المتحدة الأميركية التي تستحوذ على 35% من عمليات تعدين «بتكوين» حول العالم.

يعود استحواذ كازاخستان على هذا الحجم الهائل من عمليات التعدين إلى عامل أساسي يتعلّق بهجرة شركات التعدين التي كانت موجودة في الصين قبل أن تقرّر السلطات الصينيّة منع عمليات التعدين على أراضيها مطلع 2021 بسبب استهلاكها المفرط للطاقة. وقد شكّلت كازاخستان مقصداً جذاباً لشركات التعدين هذه بسبب مجاورتها للصين، ولأنها تتمتّع بكلفة طاقة منخفضة نسبياً تبلغ 4,2 سنتات مقابل كل كيلواط ساعة، إذ إنها تحتلّ المركز 21 لجهة رخص كلفة الطاقة عالمياً.

من ناحية أخرى، تحتلّ الولايات المتّحدة أعلى حصّة بين دول العالم في تعدين «بتكوين»، لأنها تمتلك البنى التحتية الجاهزة لاستقبال الطلب الكبير على الطاقة الذي ينتج عن عمليات التعدين رغم أن كلفة الطاقة فيها ليست رخيصة بل تبلغ 15 سنتاً للكيلوواط ساعة، لكن يُضاف إلى ذلك أن أميركا لديها قوانين تنظّم العمليات المتعلّقة بالعملات المشفّرة بما فيها عمليات التعدين، لذلك هي تستقطب هذه العمليات بسبب انخفاض المخاطر القانونية.

وتحتلّ روسيا المركز الثالث في عمليات تعدين «بتكوين» بحصة 11,23% لأن كلفة الطاقة فيها منخفضة نسبياً أيضاً وتبلغ 6 سنتات مقابل كل كيلواط ساعة. ويلعب الطقس البارد في روسيا دوراً مهماً في جذب استثمارات التعدين إليها، لأن أحد الأكلاف المترتبة على عمليات التعدين هي تبريد الأجهزة التي تقوم بهذه العمليات. وهذا عامل إضافي يسهم في احتلال كندا للمركز الرابع لعمليات التعدين في العالم، بحصة 9,55% رغم الكلفة المرتفعة، نسبياً، للطاقة والبالغة 11,4 سنتاً مقابل كل كيلواط - ساعة.

مقال

تبلورت رؤية المنتدى الاقتصادي والاجتماعي في ورقة تشخيصية واستشرافية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، جاء من ضمنها خيار التوجه شرقاً كبديل للتعاملات الاقتصادية والسياسية مع الغرب الذي لم يكن يوماً صديقاً للبنان وللعرب. همّ الغرب الهيمنة على الثروات العربية وحماية الكيان الصهيوني، فضلاً عن إسهامه في دعم وتغطية الفساد في لبنان خدمة لهذا الكيان وفرض التبعية الغربية على لبنان. هكذا أصبح الفساد والتبعية من سمات النظام السياسي والمسؤول مباشرة عن الانهيار الاقتصادي والاجتماعي. سنحاول الإجابة على الأسئلة الآتية ضمن سلسلة مقالات تُنشر تباعاً: ماذا يعني التوجه شرقاً؟ لماذا التوجه شرقاً؟ كيف يمكن تحقيق ذلك؟ ما هي العوائق لهذا التوجّه؟

التوجّه شرقاً [1]

ماذا يعني هذا الخيار؟

زياد حافظ *

التوجه شرقاً هو خيار استراتيجي تحوّلي طرحه ثلّة من الباحثين والناشطين في الساحة اللبنانية بعد تشخيص المشهد اللبناني وبنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ نشأة الكيان اللبناني. وهو أيضاً خيار طويل المدى وعميق التداعيات، إذ إنه ليس إجراءً ظرفياً أو انتقائياً بل يُلزِم لبنان لأجيال قادمة. كما هو طرح مشابه للذي تبنّاه كلّ من الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، والرئيس اللبناني ميشال عون الذي سمّاه «المشرقية العربية» إنما بعناوين عريضة من دون تفصيلات نستطيع أن نبني عليها.

أما عربياً، فلا يمكن تجاهل تصريح وزير خارجية الجمهورية العربية السورية الراحل وليد المعلم، الذي أشار إلى أن الغرب لم يعد موجوداً في قاموس سوريا. بينما في لبنان، بات واضحاً أن الأكثرية الساحقة للنخب هي «متغرّبة»، أي أن مرجعيتها الفكرية والثقافية، وبالتالي السياسية والاقتصادية، هي في الغرب متأثرة بالبعثات الإرسالية الغربية منذ القرن التاسع عشر ومع حقبة الانتداب الفرنسي والسيطرة الغربية على المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى والثانية. لسنا هنا معنيين بتحليل جذور هذه التبعية للغرب، بل نكتفي بالقول إن نتائجها لم تكن لمصلحة لبنان، وأن الصورة النمطية الوردية للبنان كسويسرا الشرق كانت لأقلية معيّنة مكوّنة من تحالف أمراء المال والطوائف وعلى حساب الأكثرية الساحقة. فاستبدال الطائفية والمذهبية بالطبقية كان صورياً وسط طبقية مغيّبة - حاضرة بلباس طائفي ومذهبي. والطبقية هنا ليست بالمعنى الناتج من ملكية وسائل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية العائدة لها، بل تعني التباين بين الفقير والثري والطبقة الوسطى من موظّفين في مؤسّسات تخدم الاقتصاد الريعي القائم بأشكال مختلفة.

خيار التوجه شرقاً يحمل معانيَ متعدّدة؛ بالنسبة إلى بعض المعنيين فإن هذا التوجه هو عبارة عن رفض للنموذج الغربي من دون تحديد ملامح واضحة للنموذج البديل. والبعض الآخر، يرى فيه فقط استقبال العروض الصينية و/ أو الإيرانية و/ أو الروسية لإعادة تأهيل البنى التحتية في لبنان التي دمّرها الاقتصاد الريعي والفساد المنتشر بين مكوّنات الطبقة السياسية. وبالنسبة إلى فئة أخرى، يصبح التوجّه شرقاً، هو التكامل بين دول المشرق العربي بعناوين مختلفة. أيضاً، هناك من يعتبر التوجه شرقاً، اقتباساً للأنظمة السياسية والاقتصادية من الدول التي برهنت عن نجاح في نماذجها كالصين أو ماليزيا أو سنغافورة أو الهند أو حتى الجمهورية الإسلامية في إيران.

بالنسبة إلينا، إن مفهوم الشرق أوسع من المفهوم الجغرافي البحت. فهو يضمّ الجنوب بشكل عام وخصوصاً أفريقيا وأميركا اللاتينية. ما يجمع بين الاتجاهين الجغرافيين، هو رفض الهيمنة الاستعمارية بشكل عام والهيمنة الأميركية بشكل خاص، على الأقل في الموضوع السياسي والاقتصادي. لكن نميّز الشرق الجغرافي عن الجنوب، لأن إنتاج المعرفة عاد إلى جذوره التاريخية والجغرافية في آسيا. والمعرفة التي نقصدها لا تقتصر على العلم والعلوم بل تشمل نموذج حياة يدمج الموروث التاريخي مع إفرازات التقدم العلمي. ليس في الشرق بشكل عام محاولات لهندسة مجتمعات تعكس توجهات عقائدية. فمحاولات ماو تسي تونغ لإعادة إنتاج مجتمع صيني جديد وثوري عبر ما سمّاه بالثورة الثقافية مُنيَت بفشل ذريع وكذلك الأمر في كامبوديا على يد الخمير الحمر. الهندسة الاجتماعية التي تذهب ضدّ الفطرة والموروث التاريخي لها، يصعب أن يُكتب لها النجاح. الغرب بشكل عام يقع في الخطأ نفسه عندما يريد بالقوّة، تصدير نموذجه السياسي ومفاهيمه وقيمه كقيم عالمية لا يمكن رفضها من دون أي اعتبار لخصوصيات المجتمعات البشرية المتمسّكة بموروثها التاريخي.

التوجّه شرقاً، هو خيار قبل أن يكون سياسة. وهذا الخيار له أسبابه ومبرّراته. أما موضوع التوجه شرقاً و/ أو جنوباً يعكس محاولات للاستفادة من تجارب دول عانت من الهيمنة الغربية وبرهنت عن نجاح كبير في نماذجها السياسية والاقتصادية. كما أن طبيعة العلاقات التي تعرضها هذه الدول وفقاً لنماذجها، تحترم خصوصيات الدول الأخرى وتسعى لترسيخ علاقات تؤدّي إلى ربح مشترك بين جميع الأطراف وليس على قاعدة غالب ومغلوب. والنجاح في النموذج الاقتصادي يتمثّل ليس فقط بمعدّلات نموّ

> خيار التوجه شرقاً يعني مجموعة من السياسات والبرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية المتكاملة بعضها مع بعض

بل أيضاً في إنتاج سلع وخدمات تسهم في رفاهية الإنسان.

النموذج الغربي لا يفي بذلك وبالتالي يصبح النموذج الشرقي الواسع خياراً لا بد منه. هل هذا يعني التخلّي عن النموذج الغربي؟ ليست مهمتنا حل إشكالية التعاطي مع هذا النموذج بل شرح مضمون الخيار الشرقي وتداعياته.

هنا تكمن نقطة الارتكاز والاهتمام. فخيار التوجه شرقاً، يعني مجموعة من السياسات والبرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية المتكاملة بعضها مع بعض أولاً، ومع الدول التي سيتم التشبيك معها ثانياً. على سبيل المثال، يتم تنسيق السياسات التصنيعية وفقاً لخطة مدروسة، وليست متروكة عشوائياً لمزاج المستثمر الخاص، بل منسجمة مع سياسة زراعية، وسياسة أشغال عامة وسياسات مالية ونقدية تغذّي عملية النموّ والتشبيك. هذا يعني أيضاً، أنها منسجمة مع سياسات دول الجوار في المرتبة

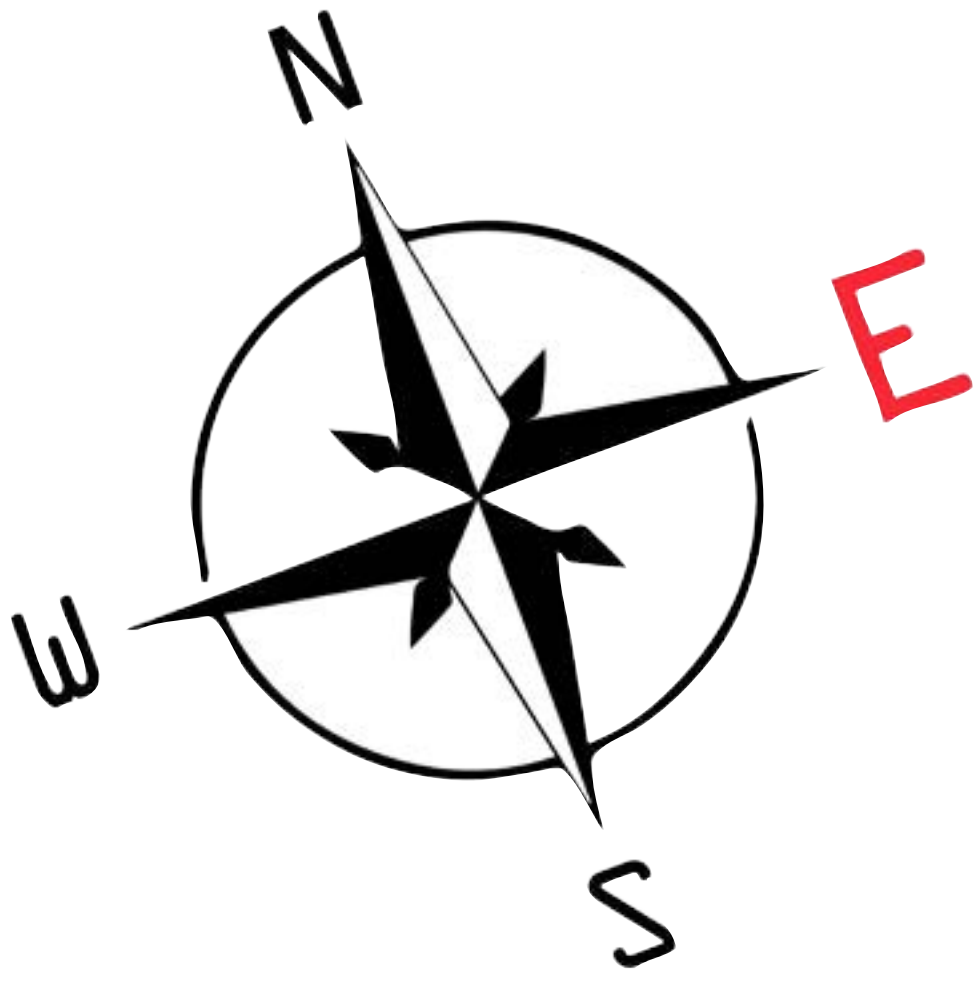

www. favpng.com

الأولى ما يعني أيضاً انسجام وتنميط الأنظمة القضائية. وهذا على سبيل المثال لنظهر أن التوجّه شرقاً، هو عملية معقّدة وطويلة المدى ويجب أن تنتج من سياسة مدروسة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

الانفتاح على الاستثمارات الخارجية المعروضة من الشرق سواء كانت من الصين أو روسيا أو إيران أو أي جهة آسيوية أو حتى من أميركا اللاتينية كالبرازيل، أو المكسيك، أو الأرجنتين مثلاً، أو من دول أفريقية كجنوب أفريقيا، يعني الانفتاح على أنظمة سياسية مختلفة عن النظام القائم في لبنان والذي يجب تغييره بمعزل عن تطبيق الانفتاح شرقاً أم لا. انفتاح كهذا، يستوجب مقاربة النظام التربوي في لبنان للتعريف العميق عن الدول التي سيتعامل معها لبنان ليس فقط بالنسبة إلى تاريخ وجغرافية تلك الدول بل على الأقل في ما يتعلّق بتدريس لغات تلك الدول. فالتدريس التقليدي للفرنسية والإنكليزية يجب أن يتراجع لمصلحة تدريس اللغة الصينية والروسية والهندية والإسبانية والتركية والفارسية. لغة التعليم تكون بالعربية وليست بالفرنسية أو الإنكليزية لكنها تتلازم مع تدريس اللغات المطروحة. هذا يعني تغيير البرنامج التربوي في لبنان من ألفه إلى يائه، وقد يصطدم ذلك مع مصالح خاصة لا علاقة لها بالمصلحة الوطنية.

أيضاً، يعني أنه يجب تطبيق دراسة عميقة للتجارب التي تشكّل القدوة في برامج النمو والتنمية. لا يمكن أن يقتصر الخيار على بعض الاستثمارات الضخمة في إعادة تأهيل البنى التحتية وتطويرها، بل الانضمام إلى منظومات سياسية وأمنية مشتركة تحمي هذه البنى وتُسهم في تطويرها. فلا معنى مثلاً، لاستقبال الاستثمارات الصينية من دون التفكير في الانضمام إلى منظومة شنغهاي. وفي المقابل، هذا لا يعني التخلّي عن ضرورة إنشاء منظومة عربية تسعى إلى التشبيك السياسي والاقتصادي والثقافي والبيئي، إذ إن هدفنا الأول هو وحدة الأمّة وتحصينها من المطامع التي قد تأتي من كل الجهات. ما نريد قوله، هو أن الاتجاه شرقاً ليس شعاراً كما يحلو للبعض. بل هو في الأساس تحوّل في الفكر والذهنية يُترجم بسياسات وبرامج على مستويات مختلفة من دون رفض العروض المطروحة التي يفترض المباشرة في قبولها ودرسها وتطويرها، لأن عملية التحوّل ليست عملية ظرفية بل طويلة المدى. عروض كهذه قد تساعد لبنان في الخروج من الأزمة الراهنة، لكنّ الخيار في التوجّه شرقاً هو أعمق وأبعد من ذلك بكثير وعمل طويل المدى.

***باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي**